إعراب لا سيّما
وفوائد أخرى

تأليف الشيخ حسين بن محمد البالي الغزي

المتوفى سنة ١٢٧١ هـ

تحقيق الأستاذ الدكتور

صبيح التميمي

جامعة الإمارات العربية المتحدة

العين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلامٌ على عباده الذين اصطفى

مقدمة البحث

هذا كتابٌ صغيرٌ في حجمه، كبيرٌ في فائدته، يضمّ مجموعة مسائل نحوية، تدور على ألسنة الأدباء والخطباء والعامّة من النّاس، كُتبت في القرن الثالث عشر الهجري، بقلم شيخ غزّي المولد، أزهري الدراسة، وعهده المتأخّر وعلمه الغزير فرضا عليه أنْ يلمّ بآراء سابقيه من نحاة قدماء ومتأخرين في كلّ مسألة تناولها بالبحث.

وبهذا قدّم لنا جهدًا كبيرًا، خلاصته: تقديم مادة نحوية قاربت من الكمال في آرائها المتفقة والمختلفة، وشواهد كلٍّ منها.

وجاء دورنا فتكفّلنا بتقديمها موثّقة، ومصحّحة، ومرتّبة، لتكتمل الفائدة، ويعمّ النفع. والله الموفق.

المؤلف[1]:

هو الشيخ حسين بن محمد بن مصطفى البالي كنيةً، الغزّي مولدًا، الحلبي موطنًا، وُلِدَ سنة ١٢٣٥هـ في غزّة، درس العلوم الأولى في مدينته، ثمَّ سافر إلى مصر، ودخل الجامع الأزهر، وشمّر عن ساعد الجدّ للتحصيل العلمي، ولمّا أدرك غايته عاد إلى مدينته، ولم ترُق له الإقامة فيها لظروفٍ خاصّة. فشدَّ الرحال بعدها إلى طرابلس الشام في أواخر سنة ١٢٦٠هـ، ولم يستقر بها كثيرًا، فانتقل إلى حلب سنة ١٢٦٤هـ، وإلى مسجد يُعرف الآن بجامع السكاكيني، تصدّر فيه لتدريس العلوم الشرعية والعربية، وكثر الوافدون عليه للدراسة، وبنى له أهل الخير من أعيان أهل حلب مدرسة لإقامة الطلبة لكثرتهم، وبُعد مناطقهم، عُرفت بالمدرسة السيافية، بمحلّة الفرافرة، واستمرّ الشيخ على هذه الحال إلى أواخر عمره.

من تلاميذه

أشار مؤلّف أعلام النبلاء في تاريخ حلب الشهباء إلى جملةٍ ممّن قرأوا عليه، أبرزهم: الشيخ أحمد الكواكبي، والشيخ أحمد الزويتني، والشيخ طاهر الطيّار الكيّالي، والشيخ عبد الرؤوف الطيّار الكيّالي، والشيخ محمد الخيّاط.

---

١ – من مصادر ترجمته:
- أعلام النبلاء في تاريخ حلب الشهباء، لمحمد الطباخ: ٢٨١/٧.
- الأعلام للزركلي: ٢٥٧/٢.
- معجم المؤلفين، لكحالة: ٥٨/٤.
- الموسوعة الفلسطينية: ٢٤٤/٢.
- نهر الذهب في تاريخ حلب: ٤٦٩/١.

من شعره

الشيخ حسين البالي أديب، شاعر له ديوان، وكان سريع النظم - كما وُصف - فمن شعره قصيدة نبوية مطلعها:

بجـــاه إمـــام الأنبيــــــا أتوسّــــل ... ومـن جــوده الأوفـى شفـــائي أؤمّــل

وأطـلب منــه كشـف ضــرّي وكــربتي ... وعلــمي يقينًا أننـــي لســت أُخذَلُ

ومنه قصيدة في ميلاد ابنه الشيخ كامل المؤرخ[٢]، مطلعها:

كــم لفضـــلِ الإلـــهِ من بعـــد يأسٍ ... نعـمٌ أذهبــت همـــومي وبؤســــي

وختامها:

وصـــلاةٌ على محمـــدِ الهـــادي وآلــه ... مــا طـــاب تاريــــخ غرســــي[٣]

ومنه منظومة في فضائل شهر رمضان، وهي أحد مؤلّفاته:

يقـول راجــي عفـــو ذي الجـــلال ... حســين الغـــزي نجــل البـــالي

حمــــدًا لمن فضّـــل شـــهر الصـــوم ... عـلى الشهـــور عنـــد كـــلّ قـــوم

وفاته

توفّي الشيخ يوم الاثنين في الثالث والعشرين من ذي القعدة سنة ١٢٧١هـ، ودفن بحلب.

مؤلّفاته

ترك الشيخ حسين مؤلّفاتٍ عدّة لم ترَ النور، منها:

١ - بعض كراريس في شرح سلّم المنطق.

٢ - ديوان الشعر.

٣ - رسالة في إعراب لا سيّما وفوائد أخرى - وهو ما ننشره لأوّل مرّة -.

٤ - رسالة في التوحيد.

٥ - رسالة في المجاز.

٦ - الكشف الوافي على متن الكافي في العروض والقوافي.

٧ - منظومة (منحة الرحمن في فضائل رمضان).

٨ - (عطايا المنّان) وهو شرح لمنظومة منحة الرحمن.

---

٢ - صاحب كتاب نهر الذهب في تاريخ حلب، توفي عام ١٣٥١هـ.

٣ - كذا ورد البيت في كلّ النسخ، شطره الأول مكسور.

الكتاب (عنوانه):

لم يضع المؤلّف عنوانًا محدّدًا لكتابه هذا، وإنّما أخذ أصحاب التراجم عنوانه من عبارة ذكرها في مقدمة كتابه؛ إذ قال:

«سألني مَن لا تسعني مخالفته أن أضع له في إعراب (لا سيّما) رسالة لطيفة، وأذيّلها بفوائد جليلة». فعُرف المؤلَّف بـ (إعراب لا سيّما)، وآثرنا الإبقاء عليه، مع تغييرٍ يسير، ليصبح: (إعراب ولا سيّما، وفوائد أخرى). لأسباب، منها:

١ – شهرة الكتاب بهذا الاسم.

٢ – جواز تسمية الكلّ باسم الجزء.

٣ – التناول الدقيق لمسألة (لا سيّما) من بين الفوائد الأخرى.

مادّته

لخّص المؤلّف مادة كتابه في صدر حديثه، فقال: «وجعلتها ثلاث فوائد:

الفائدة الأولى : في إعراب لا سيّما.

الفائدة الثانية : في إعراب لا أبا لك.

الفائدة الثالثة : في مسائل متفرّقة». ويعني بالمتفرّقة: مسائل الأعداد المركّبة، وكم، وحروف الإيجاب، وبعض الألغاز الشعرية.

منهجه العام

لا يوجد منهجٌ موحّد في الكتاب كلّه، لاختلاف المسائل التي تناولها، والهدف الذي رمى إلى بيانه في كلٍّ منها.

ففي (لا سيّما) اعتنى ببيان التركيب وأجزائه، وفصّل غاية التفصيل والبيان.

وفي (لا أبا لك) اعتنى ببيان مذاهب النحاة فيه.

وفي (أحد عشر وأخواته) اعتنى ببيان سبب بناء هذه الأعداد.

وفي (كم) اعتنى ببيان أوجه الاتفاق والافتراق بين نوعي كم.

وفي (حروف الإيجاب: نعم وأخواتها) اعتنى ببيان أساليب استخدامها.

وفي عمومها تشترك في:

١ – ذكر آراء النحاة على اختلاف مذاهبهم في المسائل المطروحة.

٢ – المصادر التي استقى منها مادته النحوية، وهي كتب النحاة المتأخرين غالبًا: كالرضيّ وابن يعيش، وابن مالك، وابن هشام، والأشموني، والصبّان، والشيخ ياسين، والدماميني، والشمني، والفاكهي، وبعدها كتب النحاة المتقدّمين من بصريين وكوفيين.

٣ – الشواهد التي اتّكأ عليها، وهي على سُنّة سابقيه، فقد اعتمد الآيات القرآنية وقراءاتها، والأحاديث

الشريفة، وكلام العرب من شعرٍ ونثر، مع ملاحظة أنّه لم يعتنِ بنسبة الأبيات إلى قائليها إلاّ نادرًا.

٤ – الأسلوب الحواري في أغلب مواضع الشرح، نحو: فإنْ قلتَ: .... قلتُ: ....، ولا يخفى أثر هذا الأسلوب في تمكين القارىء من فهم القضايا النحوية.

وعلى الرغم من كثرة النقول عن المتأخرين والقدماء، إلاّ أنّه كان أمينًا في نقله، دقيقًا إلى حدٍّ كبير، مع كونه يروي – غالبًا – بالمعنى، سوى مواضع قليلة يبدو أنَّ السهو، أو النسيان، تطرّق إليها، وهي كما يأتي:

١ – استشهد في بيان كم الخبرية بـ (**كم من آية**) على أنّها آية – كما يتّضح من السياق – ولا توجد آية بهذا التركيب، فاجتهدت وأبدلتها بآية من الأعراف (**وكم من قرية**).

٢ – نسب بيتًا **للأعشى** في مسألة (لا أبا لك)، وهو لجرير في ديوانه.

٣ – نقل رأيًا **لابن عصفور** في مسألة (نعم) على أنّه يرى عدم اطرادها بعد الاستفهام، ووقفت في المقرب/٣٢٢ على خلافه.

٤ – نقل رأيًا **لأبي حيّان** يخالف فيه ابن مالك في وجوب مراعاة معنى (**كل**) عند الإضافة إلى النكرة، ووقفت على خلافة في **البحر المحيط** ٢٢٩/١، وأنّه يرى رأي ابن مالك في هذه المسألة. ويحتمل في هذين النقلين أن يكون لابن عصفور وأبي حيّان رأيٌ آخر، نأمل أن نتحقّق منها في عملٍ علمي مقبل إن شاء الله تعالى.

قيمة الكتاب

تبرز قيمة الكتاب في جمعه لمادة نحوية نفيسة في كلّ مسألة من مسائله، وعرض أغلبها بالأسلوب الحواري المشار إليه قبل قليل، بعد أن كانت متفرّقة في ثنايا كتب القدماء والمتأخّرين، وبهذا قدّم لنا مباحث متكاملة تغني عن التنقيب في تلك الكتب، ومنها ما هو أشبه بالمخطوط، نظير كتب الحواشي.

مخطوطات الكتاب

لهذا الكتاب ثلاث مخطوطاتٍ أهدى اثنتين منهما إليَّ الأخ الدكتور حازم سعيد البياتي، الأستاذ بجامعة عجمان بدولة الإمارات العربية المتحدة، وكرّم بوضع الثالثة بين يديّ الأخ الأستاذ عبد القادر أحمد عبد القادر الباحث بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، فلهما من الله تعالى عظيم الثواب وكريم الجزاء، ولهما منّي خالص الشكر مصحوبًا بصادق الدعاء وعاطر الثناء. وهذه المخطوطات هي:

١ – **نسخة الظاهرية**: رقم ١٨١١ : نحو ٢٠٣، يحتفظ قسم المخطوطات بمركز السيد جمعة الماجد بنسخة مصوّرة عنها تحت رقم ١٨٨٧، كُتبت في ثلاث وأربعين صفحة، في كلّ صفحة تسعة عشر سطرًا، نسخها عبد القادر الكلاّس سنة ١٢٦٤هـ؛ أي: في حياة المؤلّف، ورمزنا إليها بالحرف (ظ).

٢ – **نسخة معهد التراث**: بجامعة حلب تحت رقم ٦ خ/ ٣٤٢ : كُتبت في ستين صفحة، في كلّ صفحة أربعة عشر سطرًا، نسخها عبد اللطيف الخيّاط سنة ١٣٣٩هـ، ورمزنا إليها بالحرف (ت).

٣ – **نسخة المكتبة الأحمدية**: بحلب، يحتفظ قسم المخطوطات بمركز جمعة الماجد بنسخة مصورة عنها تحت رقم ٩٣٤، كُتبت في إحدى وخمسين صفحة، في كلّ صفحة ثلاثةٌ وعشرون سطرًا، رمزنا إليها بالحرف (ح).

لاحظنا على هذه النسخ ما يأتي:

١ – أنَّ نسخة الظاهرية (ظ) هي النسخة الأقدم، فاعتمدناها أساسًا.

٢ – لا يوجد هناك اختلافٌ كبير بين النسخ، سوى:

أ – سقطٌ من (ظ)، وهو نصٌّ في مسألة (أحد عشر).

ب – سقط من (ت)، وهو قسمٌ كبير من الفائدة الثالثة، شمل جزءًا من المسألة الثالثة، والمسألة الرابعة بأكملها، وجزءًا من المسألة الخامسة.

٣ – أنَّ النسّاخ أضافوا في هوامش المخطوطة عناوين جانبية، لكون الشرح جاء على نظمٍ واحد، وبعد فحصها وجدت أنَّ كثيرًا منها لو وُضِع في محلّه لسبَّب قطعًا في المادة المعروضة. ونظرًا لأهمية هذه العناوين في إبراز الأفكار الفرعية، وتنبيه القارىء عليها اخترت جملةً منها، ممّا لا يسبّب فاصلاً بين أجزاء الفقرة الواحدة، وأضفت إليها عناوين أخرى، ووضعت كلّ زيادة بين قوسين معقوفين [ ].

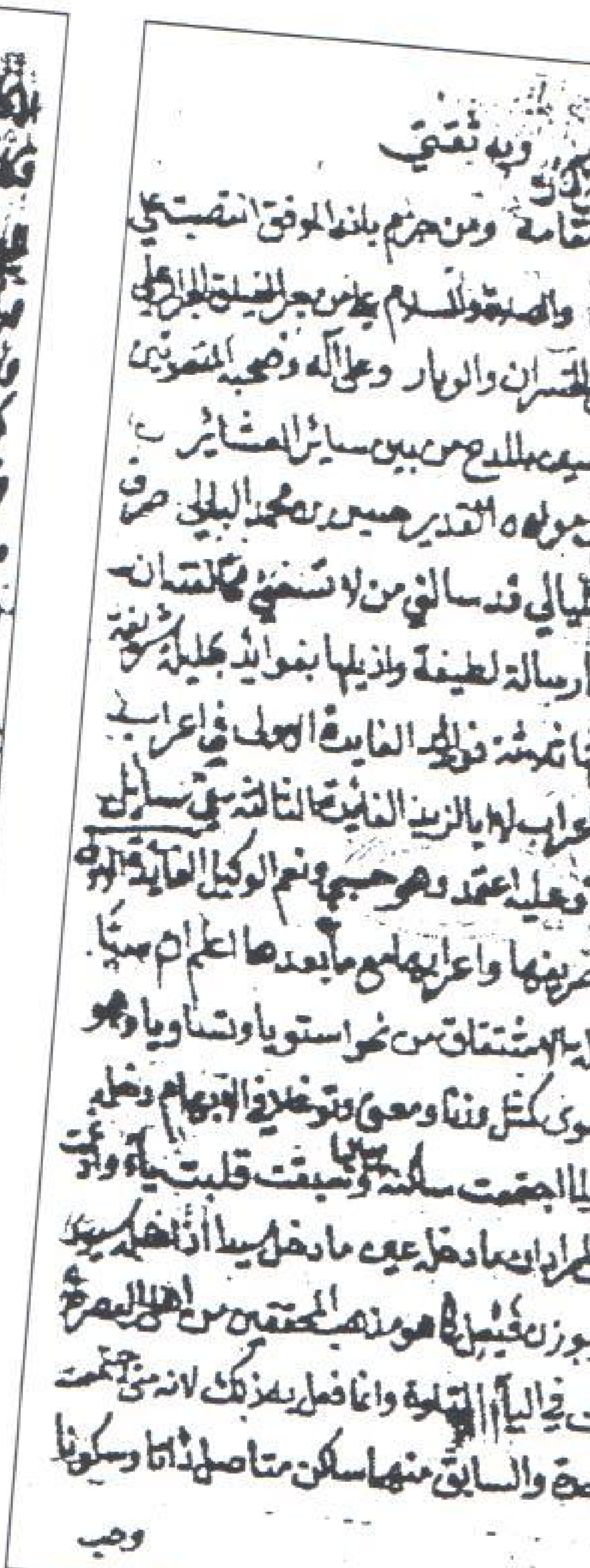

الصفحة الأولى من نسخة «ظ»

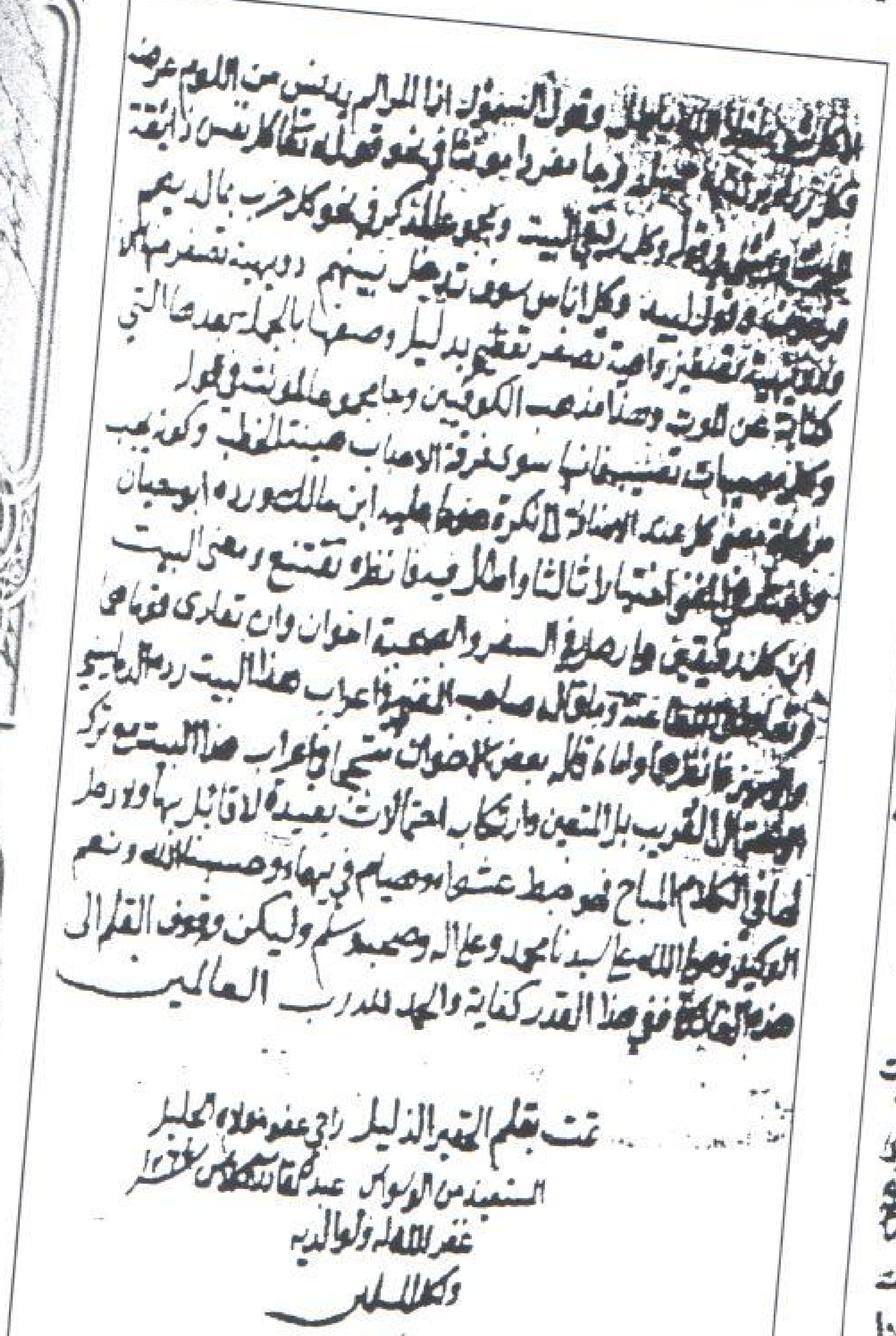

الصفحة الأخيرة من نسخة «ظ»

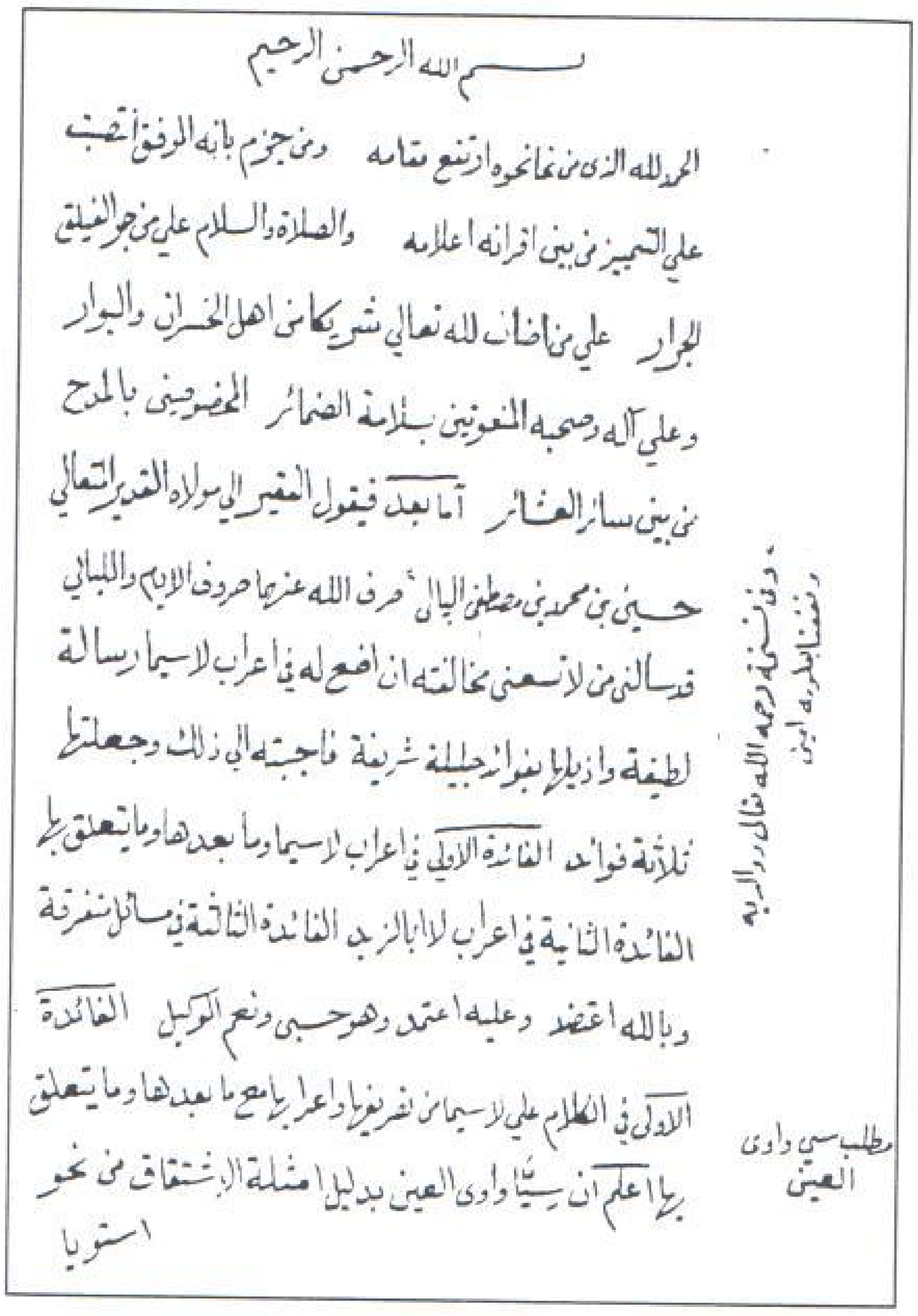
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي من نحا نحوه ارتفع مقامه ومن جزم بانه الرفع انتصب
على التمييز من بين اقرانه اعلامه والصلاة والسلام على من جر الفيلق
الجرار على من اضاف لله تعالى شريكا من اهل الخسران والبوار
وعلى آله وصحبه المنعوتين بسلامة الضمائر المخصوصين بالمدح
من بين سائر العشائر اما بعد فيقول الفقير الى مولاه القدير التعالي
حسين بن محمد بن مصطفى البالي صرف الله عنهما صروف الايام والليالي
قد سالني من لا تسعني مخالفته ان اضع له في اعراب لا سيما رسالة
لطيفة واذيلها بفوائد جليلة شريفة فاجبته الى ذلك وجعلتها
ثلاثة فوائد الفائدة الاولى في اعراب لا سيما وما بعدها وما يتعلق بها
الفائدة الثانية في اعراب لا ابا لزيد الفائدة الثالثة في مسائل متفرقة
وبالله اعتضد وعليه اعتمد وهو حسبي ونعم الوكيل الفائدة
الاولى في الكلام على لا سيما من تصريفها واعرابها مع ما بعدها وما يتعلق
بها اعلم ان سيا واوي العين بدليل امثلة الاشتقاق من نحو
استويا

مطلب سي واوي العين

الصفحة الأولى من نسخة «ت»

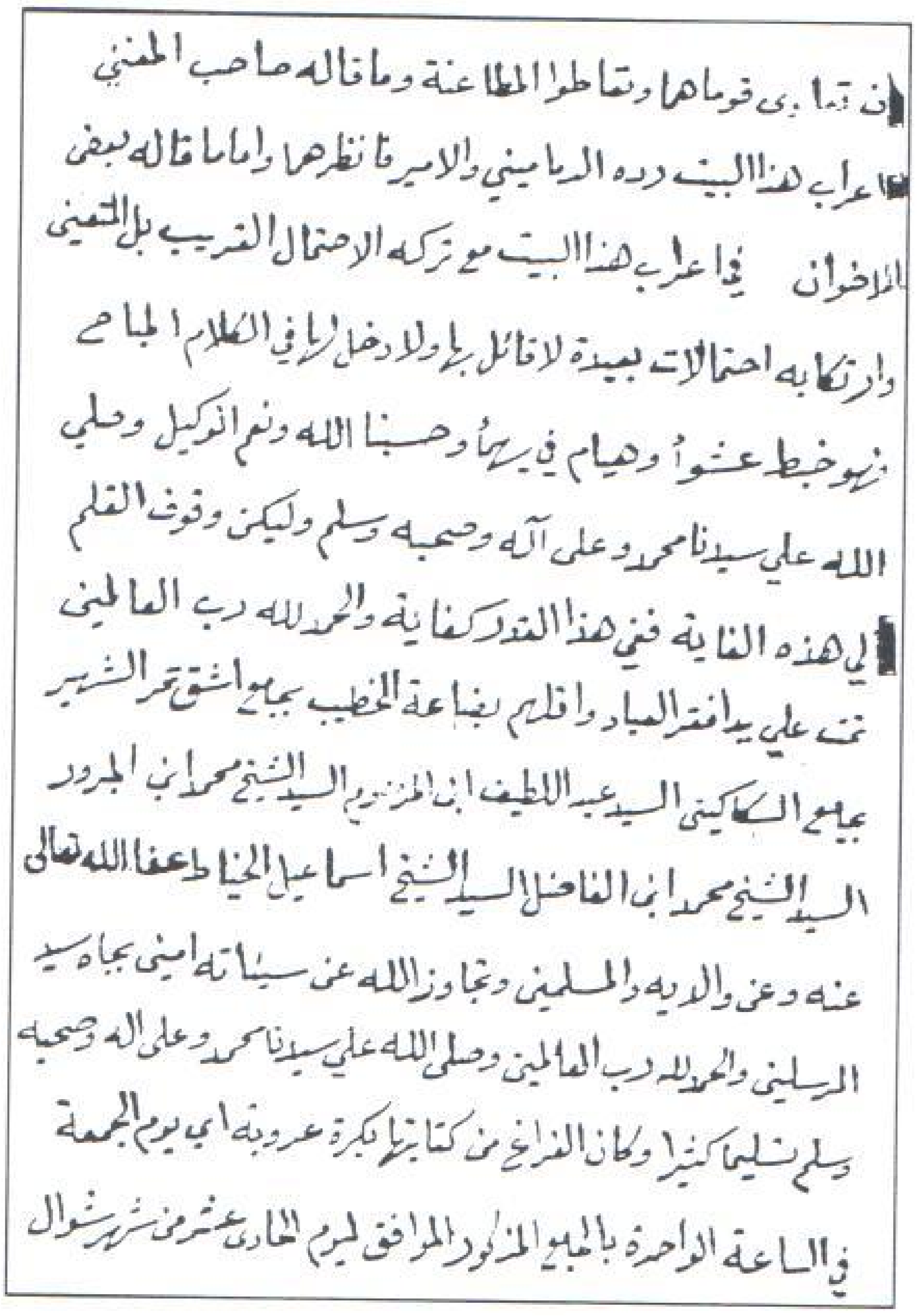
ان تنادي قوماهما وتعاطوا المطاعنة وما قاله صاحب المغني
في اعراب هذا البيت ورده الدماميني والامير فانظرهما واما ما قاله بعض
الاخوان في اعراب هذا البيت مع تركه الاحتمال القريب بل التعيني
وارتكابه احتمالات بعيدة لا قائل بها ولا دخل لها في الكلام المباح
فهو خبط عشواء وهيام في بيداء وحسبنا الله ونعم الوكيل وصلى
الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وليكن وقوف القلم
الى هذه الغاية ففي هذا القدر كفاية والحمد لله رب العالمين
تمت على يد افقر العباد واقلهم بضاعة الخطيب بجامع اشتق عمر الشهير
بجامع الكاكيني السيد عبد اللطيف ابن المرحوم السيد الشيخ محمد ابن المرحوم
السيد الشيخ محمد ابن الفاضل السيد الشيخ اسماعيل الخياط عفا الله تعالى
عنه وعن والديه والمسلمين وتجاوز الله عن سيئاته امين بجاه سيد
المرسلين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه
وسلم تسليما كثيرا وكان الفراغ من كتابتها بكرة عروبة اي يوم الجمعة
في الساعة الواحدة بالجامع المذكور الموافق ليوم الحادي عشر من شهر شوال

الصفحة الأخيرة من نسخة «ت»

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله الذي من نحا نحوه ارتفع مقامه ومن جزم بانه الموفق
انتصب على التمييز من بين اقرانه اعلامه والصلاة والسلام
على من جر الفيلق الجرار على من اضاف لله شريكا من اهل
الخسران والبوار وعلى آله وصحبه المنعوتين بسلامة الضمائر
المخصوصين بالمدح من بين سائر العشائر اما بعد فيقول
الفقير الى مولاه القدير حسين بن محمد البالي صرف الله عنهما
صروف الايام والليالي قد سالني من لا تسعني مخالفته ان
اضع له في اعراب لا سيما رسالة لطيفة واذيلها بفوائد جليلة
شريفة فاجبته الى ذلك وجعلتها ثلاثة فوائد الفائدة الاولى
في اعراب لا سيما وما بعدها وما يتعلق بها الفائدة الثانية في
اعراب لا ابا لزيد الفائدة الثالثة في مسائل متفرقة وبالله اعتضد
وعليه اعتمد وهو حسبي ونعم الوكيل الفائدة الاولى في الكلام على
لا سيما من تصريفها واعرابها مع ما بعدها وما يتعلق بها اعلم ان
سيا واوي العين بدليل امثلة الاشتقاق من نحو استويا
وتساويا وهو مستو وحسنا وفاصلة سوى كقتل وزنا ومعنى
وتوغلا في الابهام دخله ما دخل سيدا اي ان الواو لما اجتمعت
ساكنة مع اليا وسبقت قلبت يا وادغمت في اليا بعدها
قلت ليس المراد ان ما دخل عين ما دخل سيدا اذ اصله سيود
بسكون اليا وكسر الواو بوزن فيعل كما هو مذهب المحققين
من اهل البصرة فقلبت الواو يا وادغمت في اليا المتلوة وانما
فعل به ذلك لانه متى اجتمعت الواو مع اليا في كلمة واحدة والسابق
منها ساكن متاصل ذاتا وسكونا وجب قلب الواو يا سوا
تقدمت

مطلب سي واوي العين

الصفحة الأولى من نسخة «ح»

داهية تصغير تعظيم بدليل وصفها بالجملة بعدها التي كناية
عن الموت وهذا مذهب الكوفيين وجا مجموعا لمونث في قوله
وكل مصيبات تصيب فانها سوى فرقة الاحباب هينة الخطب
وكونه يجب مراعاة معنى كل عند الاضافة الى نكرة هو ما عليه ابن مالك
ورده ابو حيان واختار في المغني اختيارا ثالثا واطال فيه
فانظره تقنع ومعنى البيت ان كل رفيقين على رحل في السفر
والصحبة اخوان وان تعادي قوماهما وتعاطوا المطاعنة وما
قاله صاحب المغني في اعراب هذا البيت رده الدماميني والامير
فانظرهما واما ما قاله بعض الاخوان متبجحا في اعراب هذا البيت
مع تركه الاحتمال القريب بل المتعين وارتكابه احتمالات
بعيدة لا قائل بها ولا دخل لها في الكلام المباح فهو خبط
عشواء وهيام في بيداء وحسبنا الله ونعم الوكيل وصلى الله على
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وليكن وقوف القلم
الى هذه الغاية ففي هذا القدر
كفاية والحمد لله رب العالمين

الصفحة الأخيرة من نسخة «ح»

النصّ المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه ثقتي[٤]

الحمد لله الذي مَنْ نحا نحوه ارتفع مقامه، ومَن جزم بأنّه الموفّق انتصبت على التميز من بين أقرانه أعلامه، والصلاة والسلام على مَنْ جَرَّ الفيلق الجرار على مَنْ أضاف لله تعالى شريكًا من أهل الخسران والبوار، وعلى آله وصحبه المنعوتين بسلامة الضمائر، المخصوصين بالمدح من بين سائر العشائر.

أمّا بعد:

فيقول الفقير إلى مولاه القدير المتعالي[٥] حسين بن محمد[٦] البالي، صَرَفَ الله عنهما صروف الأيّام والليالي: قد سألني مَنْ لا تسعني مخالفته أن أضع له في إعراب (لا سيّما) رسالة لطيفة، وأذيّلها بفوائد جليلة، فأجبته إلى ذلك، وجعلتها ثلاث[٧] فوائد:

الفائدة الأولى: في (إعراب لا سيّما)، وما بعدها، وما يتعلّق بها[٨].

الفائدة الثانية: في (إعراب لا أبا لزيد).

الفائدة الثالثة: في مسائل متفرّقة[٩]، وبالله أعتضد، وعليه أعتمد، وهو حسبي، ونعم الوكيل.

الفائدة الأولى: في الكلام على لا سيّما من تصريفها وإعرابها مع ما بعدها

[مطلب سي واوي العين[١٠]]

اعلم أنّ سيًا واوي العين بدليل أمثلة الاشتقاق[١١] من نحو: استويا، وتساويا، وهو مستوٍ ومتساوٍ، فأصله «سِوْي»[١٢] كـ (مِثْل) وزنًا ومعنًى وتوغلاً في الإبهام[١٣]، دخله ما دَخَل سيّدًا؛ أي: إنّ الواو لمّا اجتمعت ساكنة مع الياء وسُبِقَت قُلِبت ياء، وأُدْغِمت في الياء بعدها.

قلت: ليس المراد أنّ ما دخله عين ما دخل سيدًا، إذ أصله سَيْوِد - بسكون الياء وكسر الواو - بوزن (فَيْعِل)،

---

٤ - «وبه ثقتي» ساقطة من (ت).

٥ - «المتعالي» من (ت).

٦ - وبعده في (ت): ابن مصطفى.

٧ - في النسخ جميعًا: ثلاثة وهو خطأ نحويًا.

٨ - عبارة «وما بعدها وما يتعلّق بها» ساقطة من (ظ).

٩ - وهي: أحد عشر، وكم، ونعم، وذلك، وألغاز شعرية.

١٠ - الجامع الصغير في النحو: ١٣٣.

١١ - لسان العرب: سوا.

١٢ - الصحاح: سيا: ٦/٢٣٨٧.

١٣ - من الألفاظ الموغلة في الإبهام: غير، مثل، شبه، تربك، ندك.

كما هو مذهب المحققين[١٤] من أهل البصرة، فَقُلبت الواو ياءً، وأُدغمت في الياء المتلوّة، وإنّما فُعِل به ذلك لأنّه متى اجتمعت الواو مع الياء في كلمةٍ واحدة، والسابق منهما ساكن متأصّل ذاتًا وسكونًا[١٥] وجب قلب الواو ياءً سواء: تقدّمت الواو كـ (طيّ) و(ليّ) مصدري: طويت، ولويت، وأصلهما[١٦] طَوْي ولَوْي - بفتح فسكون - قُلبت الواو ياءً فيهما، وأُدغمت فيما بعدها[١٧]، ومنه سي، أو تأخّرت كـ (سَيِّد، ومَيّت)، وإنّما قلبت الواو ياءً ولم يعكس: لأنَّ الواو أثقل[١٨] من الياء، فَطُلِب التخفيف[١٩] ما أمكن.

وذهب الكوفيّون والبغداديّون[٢٠] إلى أنَّ أصله (سَيْوَد) بفتح الواو على وزن (فَيْعَل) كـ (ضَيْغَم) و(صَيْرَف).

قالوا: لأنّا لم نرَ في الصحيح ما هو على (فَيْعِل) بالكسر إلاّ (عَيْطِل) اسم امرأة، والمعتل يحمل على الصحيح فيعين الفتح قياسًا على (ضَيْغَم) ونحوه كما في المصباح[٢١] وضَعَّفَهُ المصرّح[٢٢]، بأنَّ المعتلّ قد يأتي فيه ما لا يأتي في الصحيح، فإنّه نوعٌ على انفراده، فيجوز أن يكون هذا بناءً مختصًا بالمعتل[٢٣] كاختصاص جمع فاعِل[٢٤] منه على فُعَلَة - يعني بضم الفاء - كقُضاة، وغُزاة، وأيضًا لو كان كما قالوا[٢٥]: لقيل: سَيَّد، بالفتح، أ.هـ[٢٦].

قلتُ فيه: إنّهم قالوا: إنَّ قُضاة أصله (قَضاة) بفتح القاف، لكن لما خيف التباسه بالمفرد كقناة ضمّوها، وعلّلوا ذلك بأنّهم لم يروا (فُعلة) جمعًا لفاعل في الصحيح، إلا وهو بفتح الأول، والمعتل إذا أشكل أمره رُدَّ لوزن الصحيح.

وقال هو أيضًا عند قول الموضح في جمع التكسير الخامس فُعْلَة - بضم أوّله وفتح ثانيه - إلخ ما نصُّه[٢٧]: «وقيل إنّها فَعلة - بفتح الفاء - وأنَّ الفتحة حُوِّلت ضمّة للفرق بين معتلّ العين وصحيحها» أ.هـ بحروفه.

نعم، إذا لم يقل الكوفيّون والبغداديون بذلك يَسْلَم ما قاله[٢٨]، وقوله: «لو كان ما قالوا... إلخ»، فيه أيضًا أنّهم قالوا: إلاّ أنّه نقل من فَيْعَل بالفتح إلى فَيْعِل بالكسر[٢٩] كما ذكره هو قبل هذا بكلماتٍ قلائل، لكن لا يخفى أنّه لا داعي إلى دعوى النقل فالصحيح الأول.

---

١٤ - كالخليل، وسيبويه، والمبرد، انظر: الكتاب: ٣٦٥/٤، والمقتضب: ١٢٤/١.
١٥ - الخصائص: ١٥٥/١.
١٦ - في (ظ): وأصله.
١٧ - الممتع في التصريف: ٥٧٠/٢.
١٨ - أي: أثقل في النطق.
١٩ - الكتاب: ٣٦٥/٤.
٢٠ - شرح المفصل: ٩٥/١٠، وشرح التصريح: ٣٨١/٢، وشرح مقصورة ابن دريد، للّخمي: ٢١٣.
٢١ - ما يقارب من هذا في المصباح: ٩٦٤/٢.
٢٢ - شرح التصريح: ٣٨١/٢، وأصل التضعيف، لابن يعيش: ٩٥/١٠.
٢٣ - يغلب في صفة المذكر العاقل معتل اللام، مثل: بان، حاف، داع.
٢٤ - المقتضب: ١٢٠/١، ٢٢١/٢، والتكملة: ٤٦٤، وشرح المفصل: ٩٥/١٠.
٢٥ - فيعل - بالفتح، شرح المفصل: ٩٥/١٠.
٢٦ - شرح التصريح: ٣٨١/٢.
٢٧ - المصدر نفسه: ٣٠٦/١.
٢٨ - في (ظ) و(ح): قالوه، وما أثبتناه من (ت)، وانظر الشيخ ياسين: ٣٨١/٢.
٢٩ - شرح المفصل: ٧٠/١٠.

وقيل(٣٠): أصله (سَوِيد) بوزن (كريم) استثقلت الكسرة على الواو فَحُذِفت، فبقيت الواو ساكنة، فَقُلِبت ياءً لاجتماعها ساكنة مع الياء، وأُدغمت فيها.

قلت: وفيه نظر؛ إذ شرط سكون السابق أن يكون متأصِّلاً كما نبّهت(٣١) عليه قريبًا، بل قياسه على هذا أن يقال فيه: سَيْد - بسكون الياء مخفّفة - لقلب الواو ألفًا، لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، وحذفها بعد ذلك، لاجتماع سكونين، فافهمْ.

[مطلب : تثنية سيّ]

ويثنى (سيّ) فيقال فيه: سيّان، ولا يحتاج إلى الإضافة كما لا يحتاج إليها (مِثْل) إذا ثُنِّي(٣٢) كما في قول الشاعر وهو كعب بن مالك(٣٣):

مَـــنْ يفـعـلِ الحسـنـاتِ اللــهُ يشــكرُهُ ... والشــرُّ بالشـــرِّ عنــد اللــهِ مِثْــلان

واسْتُغني بتثنيته عن تثنية سواء، فلم يقولوا : سواآن(٣٤) إلاّ شذوذًا في قوله(٣٥):

فيــا ربِّ إنْ لم تقســم الحــبَّ بيننـــا ... سَــواءين فاجعلْني علــى حبِّهــا جَلْــدا

[مطلب : لا سيّما ليست أداة استثناء]

واعلم أنَّ لا سيّما ليست من أدوات الاستثناء(٣٦)، إذ هو(٣٧) إخراج ما بعد إلاّ من الحكم الذي قبلها، وما بعد لا سيّما ليس مخرجًا من الحكم قبلها، بل منبِّه على كونه أولى به ممّا قبلها(٣٨)، وذلك ينافي الاستثناء، لكن لمّا كان ما بعدها مخالفًا بسبب الأولوية(٣٩) لما قبلها أشبهت تلك الأدوات في مخالفة ما بعدها لما قبلها، فذكروها في باب الاستثناء لذلك، بل جرت عادتهم بذكرهم لها فيه.

[مطلب : تركيب «ولا سيّما» وإعرابه]

والغالب أن لا يستعمل (سيّ) إلاّ مقرونًا بالواو، وبلا، مشدّد الياء بعد لا سيّما، فيقال: قام القوم ولا سيّما زيد، وقد تستعمل غير هذا الاستعمال، كما يمرّ بك مفصّلاً إن شاء الله تعالى(٤٠)، وإعراب

---

٣٠ - القول، للفراء في شرح المفصل: ١٠/٧٠.

٣١ - في (رح) و(ت): نبهتك.

٣٢ - مغني اللبيب : ١/١٣٩، ولسان العرب: سوا.

٣٣ - الديوان : ١٠٨، ونسب لحسان بن ثابت، أو لعبد الرحمن بن حسان، ينظر: كتاب سيبويه: ٣/٦٤ وهامشه.

٣٤ - لأنّه مصدر.

٣٥ - لمجنون ليلى في ديوانه: ٧٥، والشاهد فيه تثنية سواء.

٣٦ - من الذين قالوا بأنّها استثناء: الكوفيّون، والأخفش، والفارسي، والنحّاس. شرح الرضي: ٢/١٣٤، وهمع الهوامع: ٣/٢٩١.

٣٧ - أي : الاستثناء.

٣٨ - شرح الرضي : ٢/١٣٤.

٣٩ - شرح الأشموني : ٢/١٦٧.

٤٠ - (تعالى) ساقطة من (ح) و(ت).

المثال: قام القوم: فعل وفاعل، [و] الواو في (ولا سيما)، قال الرضي(٤١): اعتراضية، بناء على أنَّ الاعتراض يقع آخر الكلام كالواو في قوله(٤٢):

فـأنـتِ طـلاقٌ والطـلاقُ أليّـةٌ ... ثـلاثٌ، ومَـنْ يـخـرق أعـقُّ وأظلـمُ

ويروى: عزيمة(٤٣)، إذ لا سيّما مع ما بعدها في تقدير جملة مستقلة، كما ستعرفه، ويمكن جعلها(٤٤) عاطفة: عطف جمل، وأن تكون حالية، وأن تكون استئنافية، ذكره بعض المحقّقين(٤٥) و(لا): مبرئة(٤٦)، لها عمل (إنّ)، و(سي): اسمها.

ثمَّ يحتمل أنَّ زيدًا مضاف إليه، و(ما): زائدة، لأنّها تزاد بين الجار والمجرور مع بقاء الجر، سواء أكان الجار حرفًا، نحو (فبما رحمة)، (عمّا قليلٍ)، (ممّا خطيئاتهم)(٤٧).

وقول عدي بن الرعلاء(٤٨):

كـم تركنـا بالعـين عـين أُبـاغ ... مـن ملـوكٍ وسوقـةٍ القـاء

فـرّقـت بينـهم وبـين نعيـمٍ ... ضربـةٌ فـي صحيفـةٍ نجـلاءِ

لـيس من مـات فاسـتراح بمـيتٍ ... إنّمـا الميـتُ ميـتُ الأحيـاءِ

إنّمـا الميـت مـن يعيـشُ كئيبًا ... كاسِفًـا بالـه قليـلَ الرجـاءِ

رُبَّـما ضـربةٍ بسـيفٍ صـقيـلٍ ... بـين بُصـرى وطعنـةٍ نجـلاءِ

الشاهد في (رُبَّما ضربةٍ)(٤٩) وبُصرى: بلد بالشام.

وكقول عمرو بن براقة الهمداني(٥٠):

إذا جَـرَّ مـولانـا علينـا جريـرةً ... صبرنـا لهـا إنـا كـرامٌ دعائـمُ

---

٤١ – شرح الرضي: ١٣٦/٢.

٤٢ – بيت بلا نسب تناقله النحاة والفقهاء. شرح الرضي: ١٣٦/٢، وشرح المفصل: ١٢/١، والأشباه والنظائر: ١١٦/٣، والألية: اليمين، وثلاث بالرفع: خبر ثان، وقد ينصب على إضمار فعل.

٤٣ – أي: والطلاق عزيمة (شرح الرضي: ١٣٧/٢).

٤٤ – أي: واو (لا سيما).

٤٥ – الرضي: ١٣٧/٢، صاحب المغني: ١٤٠/١.

٤٦ – أي: إنّها تبرىء الاسم من الاتصاف بالخبر، أو أنّها مبرئة للجنس على سبيل التنصيص.

٤٧ – آل عمران: ١٥٩، المؤمنون: ٤٠، نوح: ٢٥، معاني الفراء: ١٨٩/٣، إعراب النحاس: ١١٤/٣، التبيان في إعراب القرآن: ٣٠٥/١.

٤٨ – جاهلي، ينظر الثالث، والرابع، والخامس في (الأصمعيات: ١٥٢)، وشرح ما يقع فيه التصحيف: ٣٨١، والخزانة: ١٨٧/٤، وشرح التصريح: ٢١/٢، وفي النفس شيء من قافية البيت الأول.

٤٩ – لم تكف (ما) عمل رب.

٥٠ – شواهد العيني: ٣٣٢/٣، وشرح التصريح: ٢١/٢، ولسان العرب: جرر.

وننصرُ مولانا ونعلم أنَّهُ ... كما النّاسِ مجرومٌ عليه وجارمُ

الشاهد في الشطر الأخير(٥١).

أو اسمًا(٥٢) كقوله تعالى: ﴿أيَما الأجَلَينِ قضيتُ﴾(٥٣).

وقول الشاعر(٥٤):

نامَ الخليُّ فما أُحِسُّ رقادي ... والهمُّ محتضرٌ لديّ وسادي

مِنْ غيرِ ما سَقَمٍ ولكنْ شَفَّني ... همٌّ أراهُ قد أصاب فؤادي

وقوله(٥٥):

.... ولا سِيّما يومٍ بدارةِ جُلْجُلِ

فيمن جرّ، كما سيأتي.

وهل زيادتها(٥٦) فيما نحن فيه لازمة؟ [أو لا؟](٥٧)

ذهب ابن هشام الخضراوي(٥٨) إلى الأول،ونَصّ سيبويه(٥٩) على جواز الحذف كما يأتي، ولا يَرِدُ على هذا أن سِيًّا حينئذٍ معرفة، لإضافته إلى العلم لما أسلفناه لك، من أنّها كَمِثْل في الإبهام، ولهذا صحّ أن تعمل فيه (لا)، وكذا يقال فيما يأتي فلا تغفلْ.

ويحتمل أنّ (ما) نكرة تامّة مضافة إليه(٦٠)، وما بعدها مجرور بدل منها، هذا على جَرّ زيد(٦١)، وأمّا على رفعه فيحتمل أن تكون (ما) نكرة موصوفة، أو اسمًا موصولاً، وما بعدها خبر لمحذوف(٦٢) وجوبًا، والجملة صفة(٦٣) أو صلة(٦٤) وخبر (لا) على هذه الأوجه محذوف، أي: موجود، والتقدير: ولا مثل زيد، [أ] ولا مثل شيء هو

---

٥١ – في (كما الناس)، وفي نسخة (ت): مجروم له.

٥٢ – أي: أن يكون الجار اسمًا، ويريد الإضافة.

٥٣ – القصص: ٢٨.

٥٤ – للأسود بن يعفر: جاهلي (شرح ما يقع فيه التصحيف: ٤٠٥، والخزانة: ١/١٩٥، والعيني: ١/٣١٣، والشاهد في فصل (ما) بين غير وسقم، أي: بين المضاف والمضاف إليه.

٥٥ – لامرىء القيس في معلّقته (الديوان: ١١)، وتمامه: ألا ربّ يوم لك منهن صالح.

٥٦ – أي: زيادة (ما).

٥٧ – أي: يجوز حذفها.

٥٨ – همع الهوامع: ٣/٢٩٢، وحاشية الصبان: ٢/١٦٧، والخضراوي هو محمد بن يحيى، توفي بتونس عام ٥٧٥ (بغية الوعاة: ١/٢٦٧).

٥٩ – الكتاب: ٢/١٧١.

٦٠ – في (ح ،ت): مضاف.

٦١ – الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة: ٤٥.

٦٢ – لمبتدأ محذوف.

٦٣ – إذا جعلت (ما) موصوفة.

٦٤ – إذا جعلت (ما) موصولة، (همع الهوامع: ٣/٢٩٢).

زيد(٦٥)، [أ] ولا مثل الذي هو زيد موجود، وحركة (سيّ) على هذه الأوجه إعرابية(٦٦)، لأنّها مضافة، وإنّما قلنا: إنّ ما بعدها خبر لمحذوف وجوبًا لما قال المصرّح عند قول الموضّح(٦٧).

[مطلب : يستثنى من الطول لا سيّما زيد]

ولا يكثر الحذف في غير (أي) إلاّ إذا طالت الصلة، ونصّه(٦٨):

ويستثنى من اشتراط الطول (لا سيّما زيد)، فإنّهم جوّزوا في (زيد) إذا رفع، أن تكون (ما) موصولة، وزيد: خبر محذوف(٦٩) وجوبًا، والتقدير: لا سيّ الذي هو زيد، فَحُذِفَ العائد وجوبًا، ولم تَطُل الصلة، وهو مقيس لا شاذّ، وذلك لأنّهم نزلوا (لا سيّما) منزلة (إلاّ) الاستثنائية، فناسب أن لا يصرّح بعدها بجملة.

فإنْ قلتَ: لا سيّما زيد الصالح أو المتقدّم على أقرانه، فلا استثناء لطول الصلة بالنعت(٧٠) فقط، أو به وبمعموله كقول امرىء القيس:

ولا سـيّـمـا يـومٌ بـدارةِ جـلـجـلِ ....

فيمن رفع: قلتُ: ومنه يُعْلَم ما في قول المغني، والأشموني(٧١): ويضعّفه، يعنيان الرفع في نحو: لا سيّما زيد حذف العائد المرفوع(٧٢) مع عدم الطول(٧٣)، نعم يضعّفه إطلاق (ما)(٧٤) على العاقل، إذ الأصل أن تطلق على غيره(٧٥) أو عليه مع غيره(٧٦)، نحو ﴿**سَبَّحَ لله ما في السماوات وما في الأرض**﴾(٧٧).

قلتُ(٧٨): يمكن أن يجاب عنه، بأنّ (ما) قد تكون للمبهم أمره من الأشخاص(٧٩)، كقولك وقد رأيتَ شبحًا من بعيد: انظرْ إلى ما ظهر، فليكنْ ما نحن فيه من هذا، ويبيّنه ما بعده، فتأملْ. وقد ظهر لك أنّ ما بعد (لا سيّما) يُرْفَع، ويُجَرّ من غير فَرقٍ بين نكرة ومعرفة.

وأمّا نصبُهُ فإنْ كان معرفةً كزيد في المثال امتنع عند الجمهور(٨٠)، فقد قال بعضهم(٨١): لا أعرف له وجهًا،

---

٦٥ – التقدير الأول في حالة جر زيد، والثاني في حالة رفعه، والأمثلة من الأشموني: ٢/١٦٧، والدماميني: ١/٢٨٤.

٦٦ – الأشموني: ٢/١٦٧، والفوائد العجيبة: ٤٥.

٦٧ – الموضح هو ابن هشام، والمصرح هو خالد الأزهري.

٦٨ – حاشية الصبان: ١/١٦٨.

٦٩ – لمبتدأ محذوف.

٧٠ – حاشية الصبان: ١/١٦٨.

٧١ – شرح الأشموني: ٢/١٦٧.

٧٢ – المغني: ١/١٤٨.

٧٣ – أي: مع عدم طول الصلة.

٧٤ – (ما الموصولة) هي التي يصحّ في موضعها (الذي).

٧٥ – على ما لا يعقل.

٧٦ – على العاقل المختلط بغيره.

٧٧ – الحشر: ١١.

٧٨ – منطوق القول في الأشموني: ١/١٥٤.

٧٩ – يريد بالمبهم عدم التمييز بين الإنسان وغيره، أو الذي لا يعلم جنسه.

٨٠ – المغني: ١/١٤٠، الأشموني: ٢/١٦٨، شرح الرضي: ٢/١٣٥.

٨١ – هو ابن الدهان المتوفى عام ٥٦٩هـ (المغني: ١/١٤٠، والدماميني: ١/٢٨٤).

لكن قال بعضهم(٨٢): يوجه ذلك، بجعل (ما) كافة، ولا سيما بمنزلة إلاّ الاستثنائية كما تقدّم، يعني: فهو منصوبٌ على الاستثناء.

قال في المغني(٨٣): وَرُدَّ هذا بأنّ المستثنى مخرجٌ، وما بعدها داخلٌ من باب الأولى، وأجيب بأنّه مخرج ممّا أفهمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها، وعلى هذا فيكون استثناءً منقطعًا أ.هـ. لكنّ قوله(٨٤) (منقطعًا) الأولى بدله (متّصلاً)؛ إذ المعنى: تساوى القوم في القيام إلاّ زيدًا، فإنّه فاقَهُم، قلتُ: وعلى هذا فحركة (سيّ) بناء، ولا خبر لها، مثل: ألا ماءَ(٨٥)، وإنْ نُزّلت منزلة (إلاّ) فيستصحب إعرابها قبل التنزيل بعده، كما يأتي مثله في استعمالها بمعنى خصوصًا على ما فيه من تنزيل الاسم منزلة الحرف، فتأمّلْ.

ورُدَّ هذا التوجيه من أصله بأنّ (لا سيّما) تقترن بالواو و(لا) لا تقترن بها، فالأحسن أن يوجَّه كما قال الدماميني(٨٦): بأنّ (ما) تامّة بمعنى شيء، مضاف إليه، والنصب بتقدير أعني.

وحركة (سيّ) حينئذٍ إعرابية، والخبر محذوفٌ أيضًا: أي: ولا مثل شيء، أعني به: زيدًا موجودًا، ويجوز أن يكون تمييزًا على مذهب مَنْ يجوّز تعريف التمييز(٨٧) ك:

.... **طبتَ النفسَ** ....(٨٨)

....

وإن كان نكرة لم يمتنع النصب إجماعًا(٨٩) كما روي:

ولا سيّما يومًا ....

....

ويكون حينئذٍ تمييزًا، كما يقع التمييز بعد (مِثْل) في ﴿**ولو جئنا بمثله مددا**﴾(٩٠) و(ما) كافّة عن الإضافة، فالفتحة بنائية مثلها في (لا رجل)، ونوقش بأنّ التمييز من تمام المعنى، والعامل فيه ما فُسِّر به، فتكون (سي) شبيهة بالمضاف، فتكون حركتها إعرابية.

وأجيب بأنّ هذا من باب تمييز المبني لا من باب بناء المميز، كما قالوا في وصف المنادى، ونداء الموصوف، وستستفيد بيانه فيما يأتي، وظاهر هذا أنّ التمييز لـ (سيّ)، ويُرَدّ عليه أنّ الشيخ(٩١) مثلاً في قولنا: أكرم العلماء

---

٨٢ - المغني: ١/١٤٠.

٨٣ - المصدر السابق نفسه.

٨٤ - أي قول ابن هشام في المغني.

٨٥ - إذا دخلت الهمزة على (لا) فلها أحوال: منها أن تكون للتمنّي، في مثل: ألا ماءَ، ومذهب الخليل وسيبويه كونها عاملة عمل إنّ، ولا خبر لها، كما أن أتمنى لا خبر لها، ومذهب المبرد والمازني أنّها تعمل عملها مجرّدة، فتحتاج إلى اسم وخبر، (الكتاب: ٢/٣٠٧، المقتضب: ٤/٣٨٢، الانتصار: ١٥٨، شرح التصريح: ١/٢٤٥).

٨٦ - حاشية الدماميني: ١/٢٨٤، والدماميني هو صاحب تحفة الغريب في حاشية مغني اللبيب (ت ٨٣٨)، (البغية: ١/٦٦).

٨٧ - وهم الكوفيّون (شرح الرضي: ٢/٧٢، والمسائل المشكلة: ٣١٧).

٨٨ - هو لراشد اليشكري، وتمامه:

رأيتـــك لـمّا أن عـــرفت وجـــوهنـــا ... صـــددت وطبت النفـــس يا قيـــس عن عمرو

يريد: طبت نفسًا (شرح المفضليات: ٢/١٠٨٥، والعيني: ١/٥٠٢).

٨٩ - الكتاب: ٢/٢٧٤، وشرح الرضي: ٢/١٣٥، والأشموني: ٢/١٦٧.

٩٠ - الكهف: ١٠٩.

٩١ - أصل الرد للصبان في حاشيته: ٢/١٦٨.

ولا سيّما شيخًا لنا، ليس نفس السي المنفي، بل هو مغاير له قطعًا، فكيف يفسّره، قاله العلاّمة القاسمي[٩٢].

فالأولى بل المتعيّن جعله تمييزًا لـ (ما) وبجعلها نكرة تامّة مضافًا إليها، ففتحته إعراب، وخبر (لا) محذوف كما تقدّم غير مرّة، وعلى هذا فلا مناقشة، ولا احتياج للجواب عنها، وقد علمت ممّا أسلفنا لك أنّه رُوِي قول امرىء القيس:

.... ولا سيما يـومٌ بـدارة جلجـل

بالأوجه الثلاثة[٩٣]، وإعرابه بأوجهه كلّها واضحٌ ممّا قدّمناه فلا نطيل بإعادته.

لطيفة

امرؤ القيس هذا هو: ابن حُجْر - بضم الحاء المهملة، المقدمة على الجيم - الكندي، واسمه مليكة[٩٤]، وقيل غير ذلك[٩٥]، ويلقب بأبي الفروج - بالفاء والجيم - جمع فرج، لأنّه لم يعقّب ذكرًا، وقيل - بالقاف والحاء المهملة - جمع قرح، لتقرّح جسده[٩٦] عند موته قريبًا من جبل عسيب الذي قال فيه[٩٧]:

أجـارتَنا إنَّ الخطـوبَ تنـوبُ وإنّـي مقيـمٌ مـا أقـامَ عسيـبُ
أجـارتَنـا إنّـا مقيمـان هـاهـنـا وكـلُّ غريـبٍ للغريـبِ نسيـبُ
فـإن تصـلينا فالقـرابـةُ بـيننـا وإنْ تهجرينـا فالغريـبُ غريـبُ

وكان من أبناء الملوك، وهو جاهليّ، وقد ورد أنّه حامل لواء الشعراء إلى النّار، وقد تسمّى بامرىء القيس كثيرون[٩٨].

ودارة جلجل[٩٩]: اسم لغدير ماء، ويومه هو يوم دخوله خدر عنيزة وعقر مطيّته للعذارى، وذلك أنَّ حيَّه ارتحلوا وتقدّم رجاله، فسار معهم نحو غلوةٍ من الطريق، ثمّ كَمَنَ منهم في غيابة[١٠٠] إلى أن وردت النساء، ونزلنَ يغتسلنَ في ذلك الغدير، فقعد على ثيابهن، وآلى ألاّ يعطي واحدة ثوبها حتى تخرج كما هي فتأخذه، فأبين من ذلك حتى ارتفع النهار، فخرجنَ بالرغم، وقلنَ له: قد حبستنا وأجعتنا، فنحر لهن ناقته، فأكلْنَ منها، وركبت كل واحدة في هودجها على ناقتها، وفرقْنَ متاعه، وحملته عنيزة على غارب بعيرها، فأخذ يجتني جناها المعلّل، وجعلت تقول له: عقرت بعيري فانزل، وإلاّ رجلتني، أي: صيّرتني راجلة، وذلك قوله[١٠١]:

٩٢ - القول بلا نسبة في حاشية الصبان: ٢/١٦٨.

٩٣ - بجر يوم، ورفعه، ونصبه (همع الهوامع: ٣/٢٩٢).

٩٤ - شرح ما يقع فيه التصحيف: ٤٢٣.

٩٥ - وقيل: عدي، أو: حندج، (المزهر: ٢/٢٦٥).

٩٦ - شرح مقصورة ابن دريد: ٢٠٤، ومن كناه: أبو وهب، أبو الحارث، الملك الضليل (الأغاني: ٩/٧٨).

٩٧ - ملحق الديوان: ٣٥٧.

٩٨ - منهم: المهلهل الشاعر، ومنهم ابن عابس الشاعر، ومنهم الذائد الشاعر، وقيل: هم عشرة.

٩٩ - قيل: إنّها من ديار نجد، وقيل غير ذلك (معجم البلدان: ٢/١٥٠).

١٠٠ - الغيابة: المهبط من الأرض.

١٠١ - الديوان: ١١، وشرح المعلّقات للزوزني: ٣٩.

ويــوم دخـلـتُ الخـدرَ خدرَ عنيـزةٍ ... فقـالــت: لك الويـلات إنـك مـرجلـي

تقــول وقــد مـــالَ الغبيــطُ بنا معًا ... عقـرتَ بعـيـري يـا امـرأ القيـس فانـزلِ

فقـلـتُ لها: ســيري وأرخــي زمـامَهُ ... ولا تحـرميـنـي مــن جنــاكِ المعـلّلِ

فمثــلكِ حُبـلـى قد طـرقت ومرضـعٍ ... فألهيتهــا عــن ذي تمـائـمَ مُحْــولِ

وهذا من معلّقته المشهورة التي أوّلها:

قفــا نبــكِ من ذكـرى حبيبٍ ومنــزلِ ... بسقـطِ اللّوى بـينَ الدخـولِ فَحَومـلِ

وعنيزة لقب فاطمة التي قال فيها من هذه القصيدة:

أفــاطمَ مهـلاً بعـضَ هــذا التـدلّلِ ... وإن كـنتِ قد أزمعتِ صرمًا[١٠٢] فأجملي

وليست غيرها كما توهّم القاصر. أ. هـ.

[مطلب: مذهب الأخفش في «لاسيما»]

وهذا الإعراب الذي ذكرناه هو الصحيح المختار، وقال الأخفش[١٠٣]: إنَّ (ما) خبر (لا) ففتحة (سي) بناء. ورد عليه بأمرين[١٠٤]:

الأول: قطع (سيّ) عن الإضافة من غير عِوَض، ولا تثنية، وذلك لا يصحّ.

الثاني: أنَّ الخبر حينئذٍ معرفة، و(لا) لا تعمل في المعارف.

لكن يجاب عن الثاني بأنه يقدر (ما) نكرة موصوفة لا اسمًا موصولاً، أو أنّه رجع إلى قول سيبويه[١٠٥] في: لا رجلَ قائمٌ، أن ارتفاع الخبر كان بما كان مرتفعًا به لا بـ (لا النافية). أ. هـ.

قلت: لا يخفى ما في هذا الجواب الثاني من نسبة التلاعب له، ثمَّ أقول: إنَّ مذهبه لا يظهر مع جَرِّ ما بعدها، وإلاّ أشكل إعرابه، فافهمْ.

[مطلب: مذهب أبي علي الفارسي في «لا سيما»]

وقال الفارسي[١٠٦] في الهيتيات: وهي مسائل أملاها في (هيت): بلدٌ على الفرات: إذا قيل: قاموا لا سيما زيد، فـ (لا) مهملة نافية، و(سي) حال، أي: قاموا غير مساوين لزيدٍ في القيام، بل هو يفوقهم، ويجري في (ما) و(ما بعدها) ما تقدّم في المذهب الأول، واعترض كلامه من وجهين[١٠٧]:

---

١٠٢ - رواية الديوان: صرمي.

١٠٣ - شرح ابن يعيش: ١٠٦/١، والأخفش هو سعيد بن مسعدة، توفي عام ٢١٥ هـ (طبقات الزبيدي: ٧٢).

١٠٤ - المغني: ٣١٣/١.

١٠٥ - الكتاب: ٢٧٤/٢.

١٠٦ - المغني: ٣١٣/١، والفارسي: هو أبو علي الحسن بن أحمد، توفي عام ٣٧٧هـ (تاريخ العلماء النحويين: ٢٦)، وطبقات الزبيدي: ١٢٠، وهيت: بلدة في غرب العراق (معجم البلدان: ٤٢٠/٥)، وله رأي آخر في (سيّ) في البغداديات: ٣١٧.

١٠٧ - المغني: الموضع السابق.

الأول : أنَّ (لا سيما) قد تقترن بالواو، فلو كانت حالاً لم يصحّ ذلك؛ لأنَّ الحال المفردة لا تقترن بالواو، كما علم في محلّه.

وأجيب : بأنّه لم يقلْ ذلك في جميع محالها، حتى يعترض عليه بما ذُكِر، بل لا يقول ذلك إلاّ حيث تجرّدت من الواو، وإلاّ وافق الجمهور.

الثاني : أنَّ (لا) إذا دخلت على خبرٍ مفرد، أو نعت، كذلك أو حال، كذلك وجب تكرارها، نحو ﴿**لا فيها غولٌ ولا هُمْ يُنْزفون**﴾، ونحو ﴿**يُوقَدُ من شجرةٍ مباركةٍ زيتونة لا شرقيةٍ ولا غربية**﴾[١٠٨]، ونحو: جاء زيدٌ لا خائفًا ولا أسفا. وأمّا قوله[١٠٩]:

وأنتَ امــرؤٌ مِنّـــا خُــلِقْتَ لغيــرِنا ... حيــاتُك لا نفــعٌ ومـــوتُكَ فــاجـعُ

وقوله[١١٠]:

قهــرتُ العِــدا لا مســتعينًا بِعُصبــةٍ ... ولكـــنْ بأنـــواعِ الخـــدائعِ والمـــكرِ

فضرورة، ولم تُكَرَّر هنا، مع دخولها على حال مفرده، وأجاب الدماميني[١١١]: بأنّه يُكتفى بالتكرار المعنوي، وهـو مـوجـودٌ هـنـا: إذ المعنـى: قـامـوا لا مـثـل زيـد، ولا أولى مـنـه، بل هـو أولى مـنـهم، ونظيره قول صاحب الكشاف[١١٢] في توجيه قوله تعالى ﴿**فلا اقْتحمَ العقبة**﴾[١١٣] مع وجوب التكرار أيضًا إذا دخلت على فعلٍ ماضٍ لفظًا ومعنًى – أنّه في تأويل: فلا فكَّ رقبة، ولا أطعم يتيمًا.

وإنّما لم تتكرّر في قوله: لا شلّت يداك[١١٤]، وقولهم: لا فَضَّ الله فاك[١١٥]، وقوله[١١٦]:

.... ولا زال منهـــــلاً بجـرعـــائِك القــطرُ

وقوله[١١٧]:

لا بـــاركَ اللـــهُ فـي الغـــواني ... .

مع أنَّ الفعل ماض، لأنَّ المراد منه الدعاء، فهو مستقبل في المعنى، ومثله في عدم التكرار قولك: والله لا فعلتُ كذا، وقوله[١١٨]:

---

١٠٨ – الصافات : ٤٧، والنور : ٣٥.

١٠٩ – رجل من سلول في الكتاب: ٢/٣٠٥، وللضحاك بن النهام في تصحيف العسكري: ٤٠٥، وينظر: موارد البصائر لفرائد الضرائر: ٣١٧.

١١٠ – بلا نسبة في: الجنى الداني: ٣٠٥، وهمع الهوامع: ٢/٢٠٨، والأشموني: ٢/١٨.

١١١ – حاشية الدماميني : ١/٢٨٣.

١١٢ – الكشاف : ٤/٢٥٦.

١١٣ – البلد : ١١.

١١٤ – أي : لا يبست، ولا ذهبت.

١١٥ – أي : لا كسرت أسنانك، بمعنى: لا جعل الله فمك فضاء لا أسنان فيه (الزاهر: ١/٧٤).

١١٦ – ذو الرمّة، وصدره : ألا يا اسلمي يا دار ميّ على البلى، (الديوان: ٢٩٠، وهداية السالك إلى ألفية ابن مالك: ٨٧).

١١٧ – ابن قيس الرقيات في ديوانه: ٣، والكتاب: ٣/٣١٣، والخصائص: ١/٢١٢، وتمامه: (هل يصبحن إلا لهن مطلب ؟)

١١٨ – مؤمل بن أُميل – أموي، عباسي – (شرح الرضي: ٤/١٣، والخزانة: ٣/٥٢٢).

حسـبُ المحبّـين في الدنيـا عذابُـهُم تالـلـهِ لا عذَّبتْهُــمُ بعـدَها سَـقَرُ

لكن ليس ذلك؛ لأنَّ المراد منه الدعاء، بل لعدم قصد المضي.

وشَذَّ عدم تكرارها في غير ذلك كقوله[119]:

لا هُـمَّ إنَّ الحـارثَ بـن جَبَـلَـهْ زَنَـا علـى أبيـهِ، ثـمَّ قَتلَـهْ

وكـان في جـاراته لا عَهْـدَ لَـهْ وأيّ أمْـرٍ سـيّـئٍ لا فَعَـلَـهْ

قاله في المغني[120] ثمَّ إنَّ العلاّمة الشمني[121] تعقّب جواب الدماميني بأنَّ مدخول (لا) نفسه في الآية معناه متعدّد بخلاف ما نحن فيه، فإنَّ مدخول (لا) في (لا سيّما زيد) غير متعدّد. أ. هـ.

قال بعض المحقّقين: لو قُدِّر الشقّ الثاني من شقّي التكرار مقدّمًا، كأن يقال: قاموا لا أولى من زيدٍ ولا مثله، بل هو أولى منهم، يرتفع هذا التعقيب، بل يزول الاعتراض بالوجه الأول؛ إذ الواو حينئذٍ ليست داخلة على حالٍ مفردة قصدًا، بل للعطف على ذلك المقدّر.

[مطلب: استعمال لا سيما بمعنى: خصوصًا]

وقد تستعمل (لا سيّما) بمعنى خصوصًا[122]، ويحذف ما بعدها، ويؤتى بحالٍ مفردة، أو ظرف، أو جملة، أو بالجملة الشرطية، وتكون[123] حينئذٍ منصوب المحل على أنّها مفعولٌ مطلق بفعل محذوف تقدير (أخصّه) لكن مع بقاء (سي) على أنّه اسم (لا التبرئة) ولا خبر لها، كقولهم: ألا ماء، بمعنى: أتمنّى، كما هو موضّح في محلّه، وعلى هذا فـ (ما) كافة[124]، وفتحة[125] (سي) بنائية[126]، فإذا قلت:

- أحبُّ زيدًا ولا سيما راكبًا.
- أو: ولا سيما على الفرس.
- أو: ولا سيما وهو راكب.
- أو: ولا سيما إن ركب.

فـ (لاسيما) برمّتها في محل نصب مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقدير: أخصّ زيدًا بمحبّتي، خصوصًا، مع بقاء الإعراب الأصلي[127] إلى (لاسيما) و (راكبا، أو (على الفرس)، أو وهو (وهو راكب) حال من مفعول

119 - رجز لشهاب بن العيف (الأمالي الشجرية: ٢/٣٢٣، وموارد البصائر: ٣١٧، ولا هم، يريد: اللهم، فحذف (أل) للضرورة، وزنا أصله زنأ بمعنى: ضيق (شرح أبيات إصلاح المنطق: ٣٢٢).

120 - ١/٢٤٣.

121 - الشمني: ١/٢٨٤، والشمني: هو أحمد بن محمد القسنطيني شارح المغني، ت عام ٨٧٢ هـ (البغية: ١/٣٧٥).

122 - شرح الرضي: ٢/١٣٦، بمعنى أنّها تقوم مقام خصوصًا.

123 - أي: لا سيما.

124 - أي: كافة عن الإضافة.

125 - (فتحة) ساقطة من (ح).

126 - شرح الرضي: ٢/١٣٧، الدماميني: ١/٢٨٤.

127 - يشير هنا إلى حالة النصب.

ذلك الفعل المقدّر، ومثله (ولا سيما إن ركب)؛ أي: وأخصّه بزيادة محبّتي إنْ رَكِب، وجواب الشرط مدلول عليه بذلك المقدر، أي: إن ركبَ أخصّه بزيادة محبّتي.

[مطلب: استعمال لا سيما بمعنى: اختصاصًا]

ويجوز أن يكون (لا سيما) بمعنى المصدر اللازم، أعني اختصاصًا، فيقدّر الفعل (يختصّ) ويكون «راكبًا» وما بعده حال من فاعل هذا المقدّر اللازم، والمعنى: يختصّ زيد بزيادة محبتي اختصاصًا في حالة ركوبه، وعلى هذا يحمل ما ذكره الأخفش(١٢٨) من قوله: «إنّ فلانًا الكريم ولا سيما إن آتيه قاعدًا»؛ إذ التقدير: ويختصّ بزيادة الكرم اختصاصًا في حالة قعوده.

ويجوز الإتيان بالواو(١٢٩) في هذا الاستعمال، أعني: استعمالها بمعنى المصدر، ويجوز عدم الإتيان، لكن الأول أكثر، وهي هنا - أيضًا - اعتراضية(١٣٠).

قال بعض المحقّقين(١٣١): ويجوز أن تكون للعطف، والأول أولى. أ. هـ. لكن قول الدماميني أولى، وعلى هذا فـ (ما) كافة، لا يتعيّن إذا كان ما بعد (لاسيما) ظرفًا، بل يجوز جعلها موصولة، أو موصوفة، مضافًا إليها، وفتح (سيّ) إعراب، والظرف صلة، أو صفة، والخبر محذوف. أ. هـ.

قلتُ: وظاهره أنّه إذا كان بعدها غير الظرف ممّا تقدّم يتعيّن كون (ما) كافّة، والظاهر أنّه يجوز جعلها نكرة تامّة مضافاً إليها، فتأمّل منصفاً.

[مطلب: في قولهم: لا سيّما والأمر كذا]

ومن هذا الاستعمال علمتُ أنّ قول المؤلّفين(١٣٢): لا سيّما والأمر كذا وكذا، تركيبٌ عربي لا خطأ فيه، خلافًا للمرادي، ولمن قال(١٣٣): من استعملها على غير ما جاءت به في قوله:

.... ولا سيّما يوم بدارة جلجل

فقد أخطأ. ونظيرُ جعل (لاسيما) بمعنى خصوصًا مع بقاء إعرابه الأصلي - وهو كون (سيّ) اسمًا لـ (لا) - نقلُهُم: أيّها الرجل من النداء إلى الاختصاص(١٣٤) مع بقاء حاله في النداء من ضم، أي: ورفع الرجل.

وتوضيح ذلك على الوجه الأكمل: أنّ أيًّا إذا نُوديت بُنيت على الضم؛ لأنّها نكرة مقصودة و(ها التنبيه) زائدة لازمة للفظ، أي، وأيّة عوضًا عن المضاف إليه إذا أتبعت يلزم تابعها الرفع على الأصحّ، وأن يكون بأل الجنسية أو اسم إشارة، وإنما رفع مراعاة للفظ، أي إن المتبوع مبني، وحركة البناء لا تتبع؛ لأنّها أشبهت حركة الإعراب من حيث طرؤها بطرء العامل، وزوالها بزواله، فكأنّها حركة إعراب، فصح اتباعها كما صحّ لحاق التنوين بها في قوله(١٣٥):

---

١٢٨ - الصحاح: سيا: ٢٣٨٧/٦.

١٢٩ - قبل (لا سيما).

١٣٠ - شرح الرضي: ١٣٧/٢، والدماميني: ٢٨٤/١.

١٣١ - النص بكامله من شرح الرضي: ١٣٧/٢.

١٣٢ - حاشية الصبان: ١٦٨/٢، والدماميني: ٢٨٤/١.

١٣٣ - القول لثعلب الكوفي في الصاحبي في فقه اللغة: ١٥٥.

١٣٤ - للجامع المعنوي بينهما، وبيانه في (حاشية الصبان: ١٦٨/٢).

١٣٥ - لقتيلة بنت النضر، وروايته في اللسان: ضنأ، وعرق (أ محمد ولأنت ضنء نجيبة) والضنء: الأصل. والشاهد في تنوين المنادى المبني: أمحمد.

وإلاّ فالمبني لا ينوّن، يعني تنوينَ تمكين، وإنّما وجب هذا الرفع؛ لأنَّ التابع هو المقصود بالنداء[136]، وهو مفرد معرفة، وما كان كذلك لا ينصب قاله المصرّح[137].

فإن قلتَ: يردُ على هذا أنَّ الرجل – مثلاً – في «يا أيُّها الرجل»، صفة لأي، والصفة لا تكون مقصودة.

قلتُ: معنى كونها غير مقصودة أنّها غير مقصودة بالنسبة، لا أنّها غير مقصودة أصلاً، فالرجل وإن لم يقصد – بالنسبة بحيث إنّه يكون المنادى وإلا لوجب أن تكون (يا) داخلة عليه – لكنّه مقصودٌ في الأصل والحقيقة، كذا في ياسين[138].

[مطلب: نوع ضمّة الرجل في: يا أيُّها الرجل]

وهل ضمّته ضمّة إعراب، أو بناء، أو اتباع، لهم في ذلك كلامٌ طويل، والذي أقبله، ولا أقبل غيره أنّها ضمّة اتباع لا غير؛ إذ لو كانت ضمّة إعراب، لكانت من غير عامل، وكون (ياء) هي العامل – بأن يحاول في المنادى المضموم أن يكون نائب فاعل في المعنى، كما أجاب به المصرّح[139] – بعيد، لم يقل به أحد.

ولو كانت حركة بناء لزم أنَّ ما فيه «ال المعرفة» يُبنى، ولا قائل به، ولا مساعد عليه، فالأسلم أنّها للإتباع؛ لأن له نظائر، فتدبر، فإنّه أشكل على كثير.

ثمَّ رأيتُ وقت تبييض هذا المحل أنَّ الصبّان[140] نقل عن السيوطي أنّه قال: «والمتجه وفاقًا لبعضهم أنَّ ضمّة التابع إتباع، لا إعراب، ولا بناء أ.هـ بحروفه، وهو عين ما قلته. ورأيت إيضاح الأمير[141] عن المغني قال: واختار الشيخ الدماميني أنَّ الضمّةَ حركة إتباع لا إعراب. أ. هـ.

ونظر فيه الأمير بما هو واضح الاندفاع بما هو في حواشي الأزهرية، فانظر ذلك متأمّلاً، إذا علمت ما تلوناه عليك.

[مطلب: يشارك الاختصاص النداء في أمور]

فاعلم أنَّ الاختصاص يشارك النداء في أمورٍ، منها[142]:

– أنَّ كلاًّ منهما يفيد الاختصاص، أمّا النداء فيفيد الاختصاص بالمخاطب، وأمّا الاختصاص فيفيد الاختصاص بالمتكلّم غالبًا، وقد يلي ضمير المخاطب – على قلّة – كقولهم:

بك – الله – نرجو الفضل.

– ومنها: أنَّ كلاًّ منهما يقع في معرض التوكيد، أمّا الاختصاص فظاهر، وأمّا النداء فكقولك لمن هو مُصْغٍ

136 – المقتضب: ٤/٢١٦.

137 – شرح التصريح: ٢/١٧٤.

138 – حاشية الشيخ ياسين: ٢/١٧٤، والمرادي: ٣/٢٩٨.

139 – شرح التصريح: ٢/١٧٥.

140 – الصبان: ٣/١٤٩.

141 – لم أقف عليه في باب أي.

142 – الاقتباس من شرح التصريح: ١٢/١٩١، وشرح المفصل: ٢/١٧، والأشموني: ٣/١٨٥، والمقرّب: ٢٧٧.

إليك: كان الأمر كذا يا فلان.

ومنها : أنَّ كلاًّ منهما مختصٌّ بالحاضر.

فلمّا شارك النداء في هذه الأمور استعملوا فيه ما استعملوه في النداء لما مرَّ من غير تغيير، فقالوا[١٤٣]: أنا أفعل كذا أيُّها الرجل. بضم (أي)، ولزوم هاء التنبيه، لما تقدّم، وضُمَّ التابع إتباعًا، ولزوم (أل) كما كان في النداء نحو: يا أيُّها الرجل. وإن لم يوجد في الاختصاص سبب بناء (أي)، وضمّ الرجل: إذ حقّهما النصب فيه بالفعل المقدّر، أعني: أخصّ.

فصار «أيّها الرجل» مشتركًا في الاختصاص والنداء كما في المغني، وقد علمت أنّهم جعلوا هذا نظيرًا لجعل (لاسيما) بمعنى خصوصًا منصوب المحلّ بأخصّ، أو يختصّ مع إبقائه على ما كان عليه[١٤٤] من جعل (سي) اسمًا لـ (لا)[١٤٥].

[مطلب : وقفة في التنظير المتقدّم]

أقول : ولي في التنظير وقفة: لأنَّ هذا قياسٌ مع الفارق، وذلك لأنَّ الاختصاص قد شارك النداء في أمور مرّت بك، بخلاف (لاسيّما)، فإنّها لم تشارك خصوصًا، أو اختصاصًا في شيء يوجب لها ما يجب للاختصاص مع النداء، ولا يقال: قد تشارك معنى، وإلاّ وجب لنحو: قامَ زيدٌ، ما لنحو : زيدٌ قائمٌ: لتشاركهما معنى، ولا يكن عندك تردّد في إبطال هذا.

ولو بثثتك ما حلَّ في صدري من وجوه الانتقاد على هذا لطال الكلام، لكن إن كنت ذا فطنة حقّقت الفرقَ بينهما، فتدبر منصفًا، والسلام.

[مطلب : ما فارق الاختصاص فيه النداء]

وحيث ذكرنا ما توافق فيه الاختصاص والنداء، فلنذكر ما يفارقه فيه لتتمَّ الفائدة فنقول له:

يفارق الاختصاص النداء في أمورٍ لفظية، وأمورٍ معنوية.

فأمّا الأمور اللفظية فتسعة عشر أمرًا:

أحدها : أنَّ الاختصاص لا يكون معه حرف نداء، لا لفظًا ولا تقديرًا، بخلاف المنادى فإنّه لا يخلو عن ذلك.

ثانيها : أنّه[١٤٦] لا يقع في أوّل الكلام، بل إمّا في أثنائه كالواقع بين المبتدأ والخبر، وما أصله ذلك.

فالأول نحو: نحنُ – العربَ – أسخى مَنْ بَذَلْ[١٤٧].

والثاني نحو : إنّا – معاشرَ الأنبياءِ – لا نُورَث[١٤٨].

---

١٤٣ – شرح المفصل : ١٧/٢.

١٤٤ – أي حالة النصب.

١٤٥ – شرح الرضي : ١٣٧/٢.

١٤٦ – أي : المنصوب على الاختصاص.

١٤٧ – من منظومة ابن مالك : ٥٣.

١٤٨ – مسند أحمد : ٤٦٣/٢، وسنن الترمذي : ٨٢/٣.

وإمّا بعد تمامه، نحو: أنا أفعل كذا أيُّها الرجل، واللهم اغفر لنا أيتها العصابة(١٤٩) بخلاف النداء فإنّه يقع في أوّل الكلام.

ثالثها: أنّه يشترط فيه أن يكون المتقدّم اسمًا بمعناه في التكلّم(١٥٠)، وهو الغالب سواء كان مختصًّا به، نحو: ارجوني أيّها الفتى، وأنا أفعل كذا أيّها الرجل، أو مشاركًا لغيره فيه كمثال العصابة، أو في الخطاب، وهو قليلٌ شاذّ(١٥١)، نحو: بك الله نرجو الفضل، بخلاف النداء(١٥٢).

رابعها: أنّه يقلّ، بل يشذّ كونه علمًا، كلفظ الجلالة في المثال المتقدّم، بخلاف النداء.

خامسها: أنّه يُنْصَب لفظًا، وإنْ كان مفردًا، إلا «إيا»(١٥٣) بخلاف النداء.

سادسها: أنّه يكون بـ (أل) قياسًا نحو: نحنُ - العربَ - أقرى الناس للضيفِ، بخلاف المنادى(١٥٤).

سابعها، وثامنها، وتاسعها، وعاشرها: أنّه لا يكون نكرة، ولا اسم إشارة، ولا موصولاً، ولا ضميرًا، بخلاف النداء فإنّه يكون كذلك.

قلتُ: الأمر العاشر فيه نظر، فإنَّ الضمير إنْ كان للمتكلّم، أو الغائب فلا يُنادى اتّفاقًا، فلا يُقال: يا أنا، ولا: يا هو، وأمّا قولهم (يا هو، يا من لا هو إلاّ هو)(١٥٥) فهو اسم للذات العلية، لا ضمير لها، وإن كان للمخاطب فالصحيح أنّه لا ينادى، فلا يقال: يا أنت، وشذّ [قوله](١٥٦): يا إيّاكَ قد كَفَيْتُك.

وقوله(١٥٧):

يـا أبـجـرَ بـنَ أبـجـرَ يـا أنـتـا
أنـتَ الـذي طلـقـتَ عـام جُعتـا
قـد أحسـنَ اللـهُ وقـد أسأتـا

فتوافق الاختصاص والنداء في ذلك.

حادي عشرها: أنَّ (أيا) هنا(١٥٨) لا تُوصف باسم إشارة، وفي النداء تُوصف به.

ثاني عشرها: أنَّ صفة «أيّ» هنا واجبة الرفع، أي: الإتباع على اللفظ اتفاقًا، وفي النداء طرقها خلاف، فقد

---

١٤٩ - القول الأول في المرادي: ٦٢/٤، والثاني: قول قديم (الكتاب: ٢٣٢/٢، والمقتضب: ٢٩٨/٣).

١٥٠ - أن يكون المراد منهما شيئًا واحدًا.

١٥١ - لأنّ المختصّ ولي ضمير المخاطب.

١٥٢ - الذي يقتصر على المخاطب (شرح ابن يعيش: ١٨/٢).

١٥٣ - لأنّ نصبها محلي.

١٥٤ - المثل في سيبويه: ٢٣٤/٢.

١٥٥ - ينسب هذا للصوفية، ولم يجر وفق كلام العرب، لأنّهم نادوا ضمير الغائب، ولهم حجّتهم.

١٥٦ - الأحوص الأنصاري يخاطب أباه في مجلس معاوية (الخزانة: ٢٩٠/١).

١٥٧ - سالم بن داره، يخاطب خصمه (الرضي: ٣٥٠/١، والخزانة: ٢٨٩/١، والمقرب: ١٩٣، ونسب للأحوص، في ملحقات ديوانه: ٢٩٠).

١٥٨ - في الاختصاص.

أجاز المازني[١٥٩] نصبها هناك؛ لأنّه يتوسّع في النداء، لكثرة دورانه ما لا يتوسّع في الاختصاص.

ثالث عشرها: أنّ (أيا) هنا اختلف في ضمّها، هل هو إعراب؟ أو بناء؟ وفي النداء بناء بلا خلاف.

رابع عشرها: أنّ العامل المقدر هنا من مادة «الاختصاص»، وفي النداء من مادة «الدعاء».

خامس عشرها: أنّ العامل هنا لم يعوّض عنه شيء، وفي النداء عُوِّضَ عنه حرفه.

سادس عشرها: أنّه لا يعني به إلاّ نفس المتكلّم، بخلاف النداء، قلت: وربّما أغنى الثالث[١٦٠] عن هذا، فتأمّلْ.

سابع عشرها، وثامن عشرها، وتاسع عشرها: أنّه لا يُرَحَّم، ولا يُسْتَغاث به، ولا يُنْدَب بخلاف المنادى.

وأمّا الأمور المعنوية فثلاثة:

الأول: أنّ الكلام مع الاختصاص خبر، ومع النداء إنشاء.

الثاني: أنّ الغرض من الاختصاص تخصيص مدلوله، بما يُنْسَب إليه من بين أمثاله.

الثالث: أنّه مفيدٌ للفخر، أو التواضع، أو زيادة البيان[١٦١]، بخلاف النداء فيهما[١٦٢]، والله أعلم.

[مطلب: تخفيف لا سيما بحذف الياء[١٦٣]]

وقد تُخَفَّف لاسيما بحذف إحدى ياءيها، وهل المحذوف الأول؟ أو الثانية؟ اختار ابن جني الثاني، وحركت عينها وهي (الياء الأولى) بحركة اللام، وهي الياء المحذوفة.

واختار أبو حيّان الأول، وذلك كقوله[١٦٤]:

فِـهْ بالعقـودِ والأيمـانِ لا سـيَما ... عقدٌ، وفـاءٌ بـه منْ أعظـمِ القُـرَبِ

أي: أوفِ بالعقود، فهو أمر من: وَفَى يفي، والهاء للسكت، ينطق بها وقفًا، لا وَصْلاً إجراء للوصل مجرى الوقف.

[مطلب: حذف واو «ولاسيما»]

وقد تُحْذَف الواو أيضًا فيقال: لاسيما[١٦٥] كما في البيت، وفي إعرابها حينئذٍ جميع ما سلف.

---

١٥٩ - المقتصد: ٢/٧٧٨، والأشموني: ٣/١٥٠، ١٨٦، والمازني هو بكر بن محمد، توفي سنة ٢٣٦هـ (أخبار النحويين البصريين: ٥٧، وطبقات الزبيدي: ٨٧)، فالمازني أجاز نصب (أي) في النداء.

١٦٠ - أي الأمر الثالث السابق الذكر.

١٦١ - نحو: أنا أكرم الضيف أيّها الرجل، فهذا في صورة النداء، وليس منه.

١٦٢ - الغرض الأساس من النداء هو طلب الإقبال.

١٦٣ - الفقرة بأقوالها في شرح الرضي: ٢/١٣٦، الأشباه والنظائر: ١/٦٠، وحاشية الصبان: ٢/١٦٨.

١٦٤ - بلا نسبة في همع الهوامع: ٣/٢٩٤، والأشموني: ٢/١٦٨، والدماميني: ١/١٦٨.

١٦٥ - شرح الرضي: ٢/١٣٦.

[مطلب : حذف «ما» لاسيما]

وأمّا (ما) فقد ذكرنا لك أنّها لازمة عند بعضهم[١٦٦]، غير لازمة عند سيبويه[١٦٧] فيجوز حذفها عنده.

قلتُ : الظاهر أنّ الاسم الذي بعدها لا يجوز حذفه عند حذفها، بل ينبغي أن لا يجوز غير جرّه، فلا يقال: لا سيّ راكبًا - مَثَلاً - ولا: لا سيّ زيد، بالرفع، أو بالنصب، بل يتعيّن الجرّ، لئلاّ يلزم قطع (سي) عن الإضافة من غير عِوَض، ولا تثنية، مع أنّها لا تقطع عن الإضافة عند الخلوّ عمّا ذُكِر، فتأمّل.

[مطلب : حذف «لا» لاسيما]

وأمّا حذف «لا» فقد حكى الرضي[١٦٨] أنّه يُقال: سيما، مشدّدًا، ومخفّفًا، مع حذف (لا).

قال الدماميني[١٦٩]: لم أقفْ عليه من غير جهته، بل في كلام المرادي أنّ (سيما) بحذف (لا) لم يوجد إلاّ في كلام من لا يحتج بكلامه[١٧٠].

أقول : الظاهر المنع، وإلاّ أشكل إعرابها.

وقد انتهى القول في الفائدة الأولى، والله أعلم.

الفائدة الثانية

في بيان إعراب (لا أبا لزيد، أو : لك، أو لي، وبيان معناها)

[مذهب النحاة في : لا أبا لك]

اعلم أنّ النحاة اختلفوا في قول العرب: لا أبا لك[١٧١]، ولا أبا لي، ولا أبا لزيد، بإثبات ألف أبا على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: وهو مذهب سيبويه، والجمهور[١٧٢]، أنّ «أبا» اسم (لا) وهو مُعْرَب، والمجرور بعده مضاف إليه، بزيادة اللام بعدهما، لتأكيد معنى الإضافة، والخبر محذوف، أي: موجودٌ مثلاً.

واعترض بأنّ «أبا» - حينئذٍ - معرفة بالإضافة للمعرفة، ولاحظّ لـ (لا) في العمل في المعارف.

ولو قيل: بعدم الإضافة لم يكن (أبا) معربًا: إذ لا يعرب بالألف إلا مع الإضافة، لأنّه من الأسماء الخمسة.

وأُجيب عن ذلك كلّه: بأنّ اللام معتدّ بها من وجه، وغير معتدّ بها من وجهٍ آخر[١٧٣].

فأمّا وجه الاعتداد بها:

---

١٦٦ - هو ابن هشام الخضراوي في حاشية الصبان : ١٦٧/٢.

١٦٧ - الكتاب : ١٧١/٢.

١٦٨ - شرح الرضي : ١٣٦/٢، وانظر الفوائد العجيبة : ٤٦.

١٦٩ - حاشية الصبان : ١٦٨/٢.

١٧٠ - همع الهوامع : ٢٩٤/٣، نقلاً عن أبي حيّان.

١٧١ - هذا قول جرى مجرى المثل، ولم يكن - غالبًا - نفيًا للأب، كما سيوضح.

١٧٢ - الكتاب : ٢٧٦/٢، والمقتضب : ٣٧٣/٤، والخصائص : ٣٣٩/١، وحاشية الصبان : ٥/٢.

١٧٣ - شرح التصريح : ٢٤٠/١.

فإنَّ اسم (لا) لا يضاف إلى معرفة، فلمّا وُجِد في هذا التركيب مضافًا إليها، جِيءَ باللام لتزيل صورة تلك الإضافة، فالاسم - حينئذٍ - نكرة لفظًا، وهو المعتبر عند النحاة[174].

وإن كان مضافًا حقيقةً ومعنًى، فلذلك قال الرضي[175]: واعلم أنَّ مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة: أنَّه[176] مضافٌ حقيقةً، باعتبار المعنى.

وقال: فإن قلتَ: اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف إليه، بل تُقدَّر.

قلتُ: لام الإضافة مقدّرة، وهذه اللام موجودة، لتأكيد تلك اللام المقدّرة، لا هي.

ثمَّ قال: فإن قيلَ: ما حملهم في هذه الإضافة على الفصل - بهذه اللام الزائدة - بين المتضايفين[177] دون سائر الإضافات التي على معنى اللام[178]؟

قلتُ: أجابوا عن ذلك: بأنّهم قصدوا نصب المضاف المعرّف بـ (لا) تخفيفًا، مع أنَّ حقَّ المعارف المنفيّة بـ (لا) الرفع، مع التكرار[179] - أيضًا - فأتوا بالفصل باللام لفظًا؛ ليصير المضاف بسبب هذا الفصل كأنّه غير مضاف، فلا يستنكر نصبه، ولا عدم تكرار (لا)، ويدلّك على أنّهم قصدوا ذلك أنّهم لا يعاملون المضاف[180] إلى نكرة هذه المعاملة، فلا يقولون[181]:

- لا أبا لرجلٍ جاء موجود.

- لا غلامَيْ لشخصٍ صنعتُهُ كذا موجودان.

ويدلُّك - أيضًا - على أنَّه مضاف حقيقة، مجيئه مضافًا في اللفظ شذوذًا في قوله[182]:

وقـد ماتَ شمّاخٌ وماتَ مُزَرِّدٌ ... وأيّ كريمٍ لا أباكَ مخلَّدُ!

فتراه صرَّحَ بالإضافة[183].

وجاء - أيضًا - الفصل بهذه اللام لهذا الغرض في النداء، ومنه قوله[184]:

---

١٧٤ - اللامات للزجاجي: ١٠٤، واللامات للهروي: ٧٠.

١٧٥ - شرح الرضي: ٢/١٧٩.

١٧٦ - نقله صاحب شرح التصريح: ١/٢٤٠.

١٧٧ - توكيدا.

١٧٨ - أي: المقدرة على معنى اللام، وقد خصّوا اللام بالإقحام لما فيها من تأكيد الإضافة، وإفادتها التكثير، لفصلها بين المتضايفين.

١٧٩ - أي: تكرار (لا).

١٨٠ - يريد المضاف المنفي.

١٨١ - الأمثلة من شرح الرضي بتغيير بسيط.

١٨٢ - لمسكين الدارمي في ديوانه: ٣١، والكتاب: ٢/٢٧٩، والخزانة: ٣/١١٦، وله روايات متعدّدة.

١٨٣ - أي: حذف اللام، وأضاف المنفي إلى المجرور، وعدوه شاذاً لا يقاس عليه.

١٨٤ - سعد بن مالك البكري، كما في الأمالي الشجرية: ١/٤٢١، والخزانة: ١/٢٢٤، وبلا نسبة في الكتاب: ٢/٢٠٧. والشاهد فيه إقحام الشاعر للام الإضافة بين المتضايفين تأكيدًا للمعنى.

يا بُـــؤسَ للحـــــربِ التــــي وضعـــتْ أراهـــطَ فاســـتراحـــوا

وقوله[185]:

يــا بُؤسَ للجهـــلِ ضـــرَارًا لأقـــوامِ ....

وهو من الشواذ أيضًا.

وأمّا وجه عدم الاعتداد بها:

فلمّا علمت من أنّ ما قبلها معرب، بدليل ثبوت ألفه؛ إذ لو لم يكن معربًا لما ثبت، لأنّ الأسماء الخمسة لا تثبت ألفها إلاّ لإعرابها، واسم (لا) لا يعرب، إلاّ مضافًا أو شبيهًا به، وقد انتفى الثاني فتعين الأول.

فالحاصل أنّ اللام معتدّ بها من حيث إزالتها صورة الإضافة، وغير معتدّ بها من حيث إعراب اسم (لا)[186].

فإنْ قلتَ: إنّ الألف في (أبا) تشعر بإضافته وتعريفه، واللام تشعر بتنكيره وعدم إضافته، وفي ذلك تضادّ ظاهر.

قلتُ: يُؤْخَذ جوابه ممّا مرّ بأن يُقال: جهة كلّ مختلفة، فالإضافة والتعريف من جهة المعنى، والتنكير وعدم الإضافة من جهة اللفظ، فاندفع التضاد.

وأجاب ابن جني[187] بجوابٍ طويل هذا نتيجته، ولنذكره لك حتى تعلم ذلك.

قال - أعني ابن جني -: قلت في الجواب: قولك «لا أبا لك» كلامٌ جرى مجرى المثل؛ إذ في الحقيقة لا تنفي أباه، وإنّما أخرجته مخرج الدعاء عليه؛ أي: أنت عندي ممّن يستحق أن يدعى عليه بفقد أبيه، فلم تجمع فيه صورتا الفصل والوصل، والتعريف والتنكير لفظًا ومعنى.

يدلُّك على إخراجه مخرج المثل كثرته في أشعارهم، وأنّه يُقال لمن له أب، ولمن ما له أب، كقول جرير[188]:

يا تيـــمَ تيـــمَ عـــديَ لا أبـــا لكـــم لا يلقيَنَّكُــــم في ســـوءةٍ عُمَـــــرُ!

إذ ليس لتيم بأجمعها أبٌ واحد، ولكنّ معناه: كلّكم أهلٌ للدعاء عليه؛ والإغلاظ له، فهو دعاء لا محالة، ولا حقيقة له، مطابقة للفظه، ولا يَرِدُ على قولنا: إذ ليس لتيم... إلخ قوله[189]:

أقِلـــوا عليــــكم لا أبـــا لأبيــــكم من اللـــؤم أو سُدُّوا المكان الذي سَـدُّوا

حيث أثبت لجماعة تيم (أبا)، لأنا نقول هو خارج - أيضًا - مخرج المثل، لا يُرادُ به حقيقة الأب، بل الغرض منه الدعاء مرسلاً، ففحّش بذِكْر الأب، ويحتمل أنّ (أبيكم) جمع: أب[190]، أصله أبين[191]، فَحُذِفت النون للإضافة. أ. هـ.

---

١٨٥ - النابغة الذبياني في ديوانه: ١١٢، وصدره (قالت بنو عامر خالوا بني أسد) وانظر: الكتاب: ٢/٢٧٧، والجمل: ١٧٢، والشاهد كالبيت السابق.

١٨٦ - ينظر ابن هشام في شرحه قصيدة كعب بن زهير: ٢٦٦.

١٨٧ - الخصائص: ١/٣٤٣، وأصل كلام ابن جني لأبي علي الفارسي.

١٨٨ - الديوان: ٣٤٨، يحذّر جرير مخاطبيه بأن لا يوقعهم عمر بن لجأ في مكروه بسبب هجائه لجرير.

١٨٩ - الحطيئة، في ديوانه رواية ابن حبيب: ٤٠، وخزانة الأدب: ٢/١١٩.

١٩٠ - ويكون المعنى: لا أبا لآبائكم.

١٩١ - أب: أبون، أبين، جمع صحيح، وشاهده في (الكتاب: ٣/٤٠٥).

قال النصري شارح بانت سعاد: وبه يُعْرَفُ أنَّ التعريف صوري لا حقيقي. أ. هـ.

أقول: صوابُه أن يعكس كما مَرَّ بك موضَحًا، فافهمْ، ولا تكن مقلّدًا.

بقي أنَّه يشكل على هذا، أعني كون (أبا) مضافًا، معنى قولهم: لا أبا لي[192]؛ إذ لو كانت الإضافة ملحوظة لم يُعْرَب بالألف؛ إذ يشترط في إعراب الأسماء الستة بالحروف عدم الإضافة للياء[193] كما هو معلوم، قاله ابن هشام[194].

قلتُ: يُجاب عن ذلك بأنَّ الإضافة، وإنْ كانت ملحوظة في المعنى، لا تقدح في الإعراب بالحروف، كما أنَّها لا تقدح في عمل (لا)؛ إذ لم يلفظ بها حتى تمنع الإعراب المذكور الذي هو من عوارض الألفاظ، وربَّ مانع من شيء إذا تلفّظ به، ولا يمنع من ذلك الشيء إذا نُوِي ولم يُتَلَفَّظ به، وهو واضحٌ لا يخفى عليك، نعم: لو كانت ملفوظًا بها لزم ذلك، واللازم باطل، فبطل الملزوم، ثمَّ رأيت النصري ذكر بعد أربع ورقات هذا الإشكال عن ابن هشام، ونقل جوابًا عنه في معنى ما قلته ونصّه: «وأجيب بأنَّ اللام مزيلة لصورة الإضافة إلى الياء، كما أزالت صورة الإضافة إلى المعرفة». أ.هـ بحروفه.

وبقي - أيضًا - أنَّ ابن مالك[195] قال معترضًا: لو قصدوا الإضافة لقالوا: لا أبِ لي، ولا أخِ لي، يعني بكسر الباء والخاء، إشعارًا بذلك القصد، وأنّه متّصل بالياء تقديرًا[196]؛ إذ اللام غير معتدّ بها.

وجوابه يُؤخذ من الجواب المتقدّم قريبًا عن إشكال ابن هشام، وقوله: إذ اللام غير معتدّ بها، يعني من جهة المعنى.

وأمّا من جهة اللفظ، فلا يكن عندك شكّ في وجوب الاعتداد بها كما علمت، حتى قال المبرّد[197]: يقال: لا أبَ لك، ولا يقال: لا أبَكَ، ولهذا كان ما بعدها مجرورًا لفظّابها؛ لقربها على الأصحّ.

وبذلك الجواب - أيضًا - يجاب عن اعتراض بعضهم، وحاصلُهُ: أنَّه كان الأب مضافًا لما بعده، فكيف ساغ للعرب أن يقولوا: لا أبا لي، ولا أخا لي - بالألف - كقول [جرير][198]:

فأنــت أبــي ما لم تكــنْ لــي حاجــةٌ ... وإنْ عرضْـتَ أيقنـتُ أنْ لا أبـــا ليـــا

وقول بعضهم:

وذي أخــوةٍ قطعــت أنســاب بينــهم ... كمـــا تركـوني مفـردًا لا أخــا ليــا

مع أنَّ الأب والأخ إذا أُضيفا للياء لم تردّ لامهما، وقد ردّها الشاعران، وقد علمت جوابه على أنّه عين إشكال ابن هشام فتدبّر.

---

192 - بألف ثابتة مع الإضافة إلى ياء المتكلم.

193 - لياء المتكلم.

194 - شرح شذور الذهب: 25، وشرح قصيدة كعب بن زهير: 266.

195 - المساعد في شرح التسهيل: 1/343، وشرح التصريح: 1/236.

196 - والياء تتطلب كسر ما قبلها.

197 - الكامل: 2/142، 3/218.

198 - في النسخ كلّها نسب البيت للأعشى، وليس في ديوانه، وهو لجرير في ديوانه: 710، ولسان العرب: أبا.

ثمَّ [قد](١٩٩) نبهناك سابقًا على أنّه يشهد للإضافة معنى ما ورد في الشواذ مضافًا، وهل تلك الإضافة المنوية محضة؟ أو غير محضة؟

- إنْ قيلَ بالأوّل(٢٠٠) لزم أنّ اسم (لا) معرّفة، ولا عذرَ بالانفصال باللام؛ إذ نيّة الإضافة المحضة تكفي في التعريف إذا كان المضاف غير مهيأً للإضافة، نحو:

﴿قلْ كلٌّ يعملُ على شاكلتِهِ﴾، ﴿وكُلاً ضربنا له الأمثال﴾، ﴿للهِ الأمرُ مِنْ قبلُ ومِنْ بَعدُ﴾(٢٠١).

فما ظَنُّكَ بذلك، إذا كان المضاف مهيأً لها كما نحن فيه، فهو - إذا - أحقّ بالتأثير.

- وإنْ قيل بالثاني(٢٠٢): لزم أنّ المضاف - إضافة غير محضة - غير عامل، وفي ذلك مخالفة النظير؛ إذ لا بُدَّ من كون المضاف - هذه الإضافة - عاملاً عملَ الفعل؛ لأنّه يشبهه لفظًا ومعنًى، نحو: هذا ضاربٌ زيدًا الآن أو غدًا، أو معطوفًا على لازم التنكير كالمعطوف على مجرور ربَّ، في نحو قولك: ربَّ رجل وأخيه، وما نحن بصدده ليس واحدًا منهما.

قال الدماميني معارضًا: «إنّ هذا منقوضٌ بـ مثلِكَ، وشبهك، وشبههما «فإنّ الإضافة في ذلك غير محضة، مع أنّ المضاف ليس عاملاً ولا معطوفًا على لازم التنكير». أ. هـ.

قلتُ: فيه(٢٠٣) إشارة إلى اختيار الثاني، وهو كون الإضافة غير محضة، كما هو ظاهر، لكنّ قوله بعد هذا، وأيضًا لا يكون تأكيد معنى الإضافة غير المحضة بإقحام اللام؛ لأنّ المؤكّد مُعْتَنًى به، وما ليس محضًا لا يُعْتَنَى به فيؤكد، فيه إشارة وتلويح إلى اختيار الأول مع ما فيه من البعد، فتأمّلْ.

وأقول أيضًا: يختار الأوّل، ويُجاب عمّا مرَّ بتسليم أنّ نية الإضافة المحضة تكفي في التعريف، ولا سيّما إذا كان المضاف مهيأً للإضافة، لكن لما كانت ضعيفة: لأنّها مجرّد نيّة قطع النظر عنها خصوصًا واللفظ نكرة، ولا مانع من إجراء أحكام النكرة لفظًا ومعنى على نكرة لفظًا معرفة معنى بمعرف ضعيف، ألا ترى إلى إجراء أحكام النكرة على المعرفة بمعرف لفظي في قوله(٢٠٤):

ولقد أمرُّ على اللئيم يَسُبُّني ... فمضيتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يعنيني

حيث جعلوا الجملة صفة للئيم المعرّف بأل الجنسية، بل ما نحن فيه أولى بأحكام النكرة الحقيقية من اللئيم المار؛ لأنّ تعريفه بمجرّد نيّة الإضافة، ولعلّك لا تنكر هذا، والسلام.

[مطلب: اتفاق لا أبا لك، ولا أب لك معنى]

فإن قلتَ: كيف: ساغ لذاهبي هذا المذهب أن يقولوا: إنّ «أبا» معرفة معنى، وقد اتفقوا على أنّ قول العرب: لا أبا لك، ولا أب لك مستويان في المعنى، مع أنّ (أب) نكرة قولاً واحدًا، والمعرفة لا توافق النكرة في المعنى، فيلزم أن «أبا» نكرة.

---

١٩٩ - قد: ساقطة من (ظ).

٢٠٠ - الإضافة المحضة.

٢٠١ - الإسراء: ٨٤، والفرقان: ٣٩، والروم: ٤.

٢٠٢ - الإضافة غير المحضة.

٢٠٣ - أي: في قول الدماميني.

٢٠٤ - رجل من سلول في الكتاب: ٣/٢٤، والخزانة: ١/١٧٣، ولشمر الحنفي في الأصمعيات: ١٢٦.

قلتُ: لم يتفقوا كما في الرضي[٢٠٥] على أنَّ (لا أبا لك) و(لا أبَ لك) بمعنى واحد، وإنّما اتّفقوا على أنَّ معنى الجملتين المذكورتين متّحد، وربَّ جملتين اتحدتا مقصودًا مع اختلاف المسند إليه فيهما تعريفًا وتنكيرًا، فمعنى (لا أبا لك) لا كان أبوك موجودًا، ومعنى (لا أب لك) لا وُجِد أب لك، ففحوى العبارتين واحد، مع اختلاف المسند إليه فيهما تعريفًا وتنكيرًا.

هذا وقد قال في القاموس[٢٠٦]: «والأبا لغة في الأب». أ. هـ.

قال النصري: «وعلى هذا فلا إشكال في قولهم: «لا أبا لك» لأنّه يساوق[٢٠٧]: لا أبَ له». أ. هـ.

قلتُ: إن كانت هذه اللغة لجميع العرب – وهو عن الصحّة بمعزل – فمسلّم أنّه لا إشكال، وإلاّ فالإشكال باقٍ، لأنَّ من يقول: لا أبا لك، جميع العرب، وتلك اللغة خاصّة[٢٠٨] ببعضهم.

ونظير هذا ما يأتي في ردّ المذهب الثالث، فافهمْ، ولا تكن أسير التقليد.

وقد يلخّص من هذا كلّه أنَّ هذا المذهب صحيحٌ لا اعتراضَ عليه.

المذهب الثاني [في «لا أبا لك»]

وهو مذهب هشام، وابن كيسان، وابن مالك[٢٠٩] أنَّ اللام غير زائدة، بل الجار والمجرور صفة لـ (أبا) فتتعلّق بمحذوف مرفوع، أو منصوب[٢١٠]، كما هو شأن نعت اسم (لا) المنصوب والخبر المحذوف[٢١١] على هذا كالمذهب الأول، فيكون اسم (لا) – حينئذٍ – من الشبيه بالمضاف: لأنَّ الصفة من تمام موصوفها، ولا يشترط في الشبيه بالمضاف أن يكون عاملاً فيما اتّصل به[٢١٢]، ولذلك عَدَّ منه بعضهم المعطوف والمعطوف عليه، نحو: رجل وامرأة، وثلاثة وثلاثين مسمّى به، فإنّه ينصب: لأنّه مطوّل بالمعطوف – إن كان – وبالصفة – إن كانت – كما يُنْصَب في باب النّداء، فالشرط أن يكونَ الثاني تابعًا للأوّل من تمام معناه، ولا يشترط العمل.

ومن هنا تعلم أنَّ قول بعضهم في ضابطه[٢١٣]: «وهو ما اتّصل به شيء من تمام معناه، أَسَدُّ من قول بعضهم: «أن يكونَ عاملاً فيما بعده». صَرَّحَ بذلك بعض شرّاح الحاجبية، أي: لشموله مسألتي الصفة والعطف.

واعلمْ أنَّ الموصوف لا يلحق بالمضاف، إلاّ إذا دخلت عليه (لا) بعد وصفه بالصفة، لا لو دخلت (لا)، ثمَّ وصفته؛ إذ هو – حينئذٍ – واجب البناء، لأخذ (لا) مستحقّها قبل الإتيان بالتابع.

---

٢٠٥ – شرح الرضي: ٢/١٨١.

٢٠٦ – القاموس المحيط: أبى: ٤/٢٩٧.

٢٠٧ – يساوق: تعني يساير ويشارك.

٢٠٨ – يريد باللغة: اللهجة.

٢٠٩ – الآراء في ارتشاف الضرب: ٣/١٣٠٢، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١/٣٤٣.

وهشام هو: ابن معاوية الضرير النحوي الكوفي، توفي عام ٢٠٩هـ (تاريخ العلماء النحويين: ١٨٦).

وابن كيسان هو: أبو الحسن محمد بن كيسان، توفي عام ٢٩٩هـ (تاريخ العلماء النحويين: ٥١).

وابن مالك: هو صاحب الألفية محمد بن عبد الله، توفي عام ٦٧٢هـ (البغية: ١/١٣٠).

٢١٠ – الرفع على المحل، والنصب على اللفظ.

٢١١ – قيل هذا هو القياس (شرح المفصل: ٢/١٠٥).

٢١٢ – حاشية الصبان: ٢/٥.

٢١٣ – أي: في ضابط الشبيه بالمضاف (شرح التصريح: ١/٢٤٠).

ويُقال للأوّل: هو من نفي الموصوف، وللثاني: هو من وصف المنفي، وكذا المنادى الموصوف لا يلتحق بالمضاف إلاّ إذا دخلت (يا) بعد وصفه، لا لو دخلت ثمَّ وصفته، لأخذها ما لها قبل الإتيان بالتابع، ويُقال للأول: هو من نداء الموصوف، وللثاني هو من وصف المنادى. فاحرصْ على هذا.

فإنْ قلت: حيث كان «أبا» في المثال غير مضاف، فكيف ساغ حذفُ تنوينه(٢١٤) مع عدم الإضافة؟ وكيف ساغ - أيضًا - حذف نون: لا غلامَيْ له، مع ذلك - أيضًا - قلت:

قال ابن مالك في شرح التسهيل(٢١٥): «وقد يُحْمَل على المضاف مشابهه فيُنْزع تنوينه». أ. هـ.

وتُقاس النون(٢١٦) على التنوين، وبهذا يجاب عن ترك تنوين نحو: (لا مانع لما أعطيت)(٢١٧)، من كلّ ما وقع فيه بعد اسم لا ظرف.

احتمل: أن يكون متعلّقًا به، فيكون - حينئذٍ - شبيهًا بالمضاف، فيترك تنوينه لما سلف، نحو: ﴿لا عاصمَ اليومَ﴾، ﴿لا تثريبَ عليكم اليومَ﴾(٢١٨).

واحتمل: أن يكون متعلّقًا بمحذوف خبر، فيكون من المفرد، ولا كلامَ فيه لنا، والخبر - في الأمثلة ونحوها على الاحتمال الأول - محذوف، وكقول ابن مالك المتقدّم قولُ ابن حيّان(٢١٩) وشُبِّه غير المضاف بالمضاف في حذف تنوينه من المفرد، ونونه من المثنّى والمجموع على حدّه(٢٢٠). وقال العلاّمة الدماميني: إنّ هذا القائل - يعني أهل هذا المذهب - يوجب إعراب الاسم، لكنّه يجوّز تنوينه وعدم تنوينه، وذلك أنّ الأصل في الاسم التمكّن؛ أي: إعرابه منوّنًا، فإذا شابه المضاف التحق به في حكمه، أعني: الإعراب(٢٢١) وعدم التنوين، لكن لمّا وافق الأول الأصل حُكِمَ بوجوبه، ولمّا خالف الثاني الأصل حُكِمَ بجوازه، وكذا نقله عنه الأمير في حواشي المغني(٢٢٢) عند قوله: ومنها اللام المسمّاة بالمقحمة، فإنّه ذكر قولهم: لا أبا لزيد، وذكر المذاهب الثلاثة مجملة.

أقول: ولي في كلام الدماميني شبهة، وهي أنّ ظاهره أنّ الاسم إذا لم يكن مضافًا رجع إلى أصله من وجوب الإعراب، والتنوين عند هذا القائل، فإنْ كان المراد بالاسم الاسم في غير مسألة (لا) فمسلّم، على ما فيه، لكنّ ذلك لا يخصّنا، وإنْ كانَ المراد بالاسم الاسم في تلك(٢٢٣) فحقّه أن يكون عند هذا القائل مبنيًا لا معربًا، فضلاً عن أن يكون منوّنًا، وإنْ تأملتَ حقَّ التأمّل علمت أن لا محيد لكلام الدماميني عن هذا، فتأمّلْ، واللهُ الموفّق.

بقي أنّ ابن هشام(٢٢٤) قال: ويشكل عليه - أي على هذا المذهب الثاني - أنّ الأسماء الستّة لا تُعْرَب بالحروف، إلاّ إذا كانت مضافة.

---

٢١٤ - لأنّ حذف التنوين يؤذن بالإضافة.

٢١٥ - تسهيل الفوائد: ٦٨، والمساعد: ١/ ٣٤٤.

٢١٦ - يريد نوني التثنية وجمع المذكر السالم.

٢١٧ - صحيح البخاري: ١/ ٢٨٩ رقم ٨٠٧، وسنن النسائي: ٣/ ٧٠ رقم ٨٥.

٢١٨ - هود: ٤٣، ويوسف: ٩٢.

٢١٩ - ارتشاف الضرب: ٣/ ١٣٠١.

٢٢٠ - يريد: جمع المذكر السالم.

٢٢١ - شرح الرضي: ٢/ ١٧٩.

٢٢٢ - حاشية الأمير على المغني: ١/ ٣١٢.

٢٢٣ - أي: في (لا التبرئة).

٢٢٤ - شرح قصيدة كعب: ٢٦٦، وشرح شذور الذهب: ٦٥.

ويجاب : بأنَّ شبيه الشيء جارٍ مجراه. أ. هـ.

أقولُ : وظاهره أنّه منصوبٌ بالألف.

وللنفس فيه شكٌ يعلم وجهه ممّا قدّمناه، من أنّه حذف تنوينه، لعلة شبهه بالمضاف، فكأنّه موجود، فكيف ينصب بالألف.

وأيضًا يشكل عليه: لا أبا لي، وهل يمكنه أن يقول: أجرى (أبا لي) مجرى (أبي)؟ لا يمكنه ذلك، لما هو واضح.

فالذي أفهمه: أنّه لمّا حُذِف تنوينه لما مرّ، رجعتْ لامُ الكلمة التي هي الواو، وقُلِبت ألفًا، لتحرّكها، فهو منصوبٌ بفتحةٍ مقدّرة على الألف، ولا مخلصَ من ذلك إلاّ بهذا.

فَلْنَتَدَبَّرْ المذهب الثالث.

[المذهب الثالث في : لا أبا لك]

وهو : مذهب أبي علي، وابن يسعون، وابن الطراوة[٢٢٥]: أنَّ اللامَ أصلية، جارّة لما بعدها، متعلّقة بخبر محذوف مرفوع، واسم (لا) نكرة مبني، وحذف تنوينه للبناء، وجاء على لغة من يقصر الأسماء الستة: أي: يلزمها الألف في جميع أحوالها[٢٢٦] كقوله[٢٢٧]:

إنَّ أبـــاها وأبــــا أباهـــا

وقولهم : مُكرهٌ أخاكَ لا بَطَل[٢٢٨].

وهذا المذهب مردودٌ من وجوه[٢٢٩]:

الأول: أنّهم نصّوا على أنَّ الجارّ – هنا – لا يكون غير اللام، وعلى القصر لا بدَّ من التزام جواز مجيء غير اللام، وما المانع من أن يُقال على القصر: لا أبا عليها، أو: فيها؟ .. قاله الصبّان[٢٣٠].

قلتُ : ربّما يعتذر عنه بأن: لا أبالك، وأمثاله أُجري مجرى الأمثال كما تقدّم، فلا مانع من عدم التزام الجواز المذكور، فانصفْ.

الوجه الثاني: لا غلامَيْ له، بحذف نون المثنى[٢٣١]، ولو كان اسم (لا) مبنيًّا لم يكن لحذف النون وجه،

---

٢٢٥ – الآراء في شرح قصيدة كعب : ٢٦٦، وارتشاف الضرب : ١٣٠٢/٣، وأبو علي هو الفارسي، وابن يسعون: هو يوسف بن يبقى المتوفى بحدود ٥٤٠هـ (البغية: ٣٦٣/٢)، وابن الطراوة هو: سليمان بن محمد النحوي الأندلسي، توفي عام ٥٢٨هـ (البغية: ٦٠٢/١).

٢٢٦ – يريد إعرابها بحركاتٍ مقدّرة على الألف في الرفع والنصب والجر.

٢٢٧ – رجز نسب لرؤبة في ملحق ديوانه : ١٦٨، ونسب لأبي النجم في ديوانه: ٢٢٧، وبلا نسبة في أغلب كتب النحو. وهو شاهد على قصر المثنى، وفق لهجة بني الحارث بن كعب (النوادر: ٢٥٩).

٢٢٨ – مثل على لهجة القصر أيضًا، وهو في مجمع الأمثال: ٣٤١/٣، برواية أخوك.

٢٢٩ – الردود لابن هشام في شرح قصيدة كعب : ٢٦٧.

٢٣٠ – بمعنى أنَّ الألف لام الكلمة (حاشية الصبان: ٥/٢).

٢٣١ – وهو دليلٌ على طلب الإضافة التي لا تجتمع مع النون.

ويُمكن أن يُجاب عن هذا - كما أشار إليه الصبّان - بأنّ حذفَ النون في ذلك وفي: (ولا يدي لامرئ) من قوله[٢٣٢]:

لا تعبأنَّ بِمَنْ أسبابُه عسرتْ فلا يَدَيْ لامرئٍ إلاّ بما قُدرا

شاذّ - لقصد التخفيف، فلا يُعْتَرَض به - كحذفها شذوذًا - أيضًا - في قوله[٢٣٣]:

بيضكَ ثنتان وبيضي مِائتا

الوجه الثالث: وهو الذي وعدناكَ به في آخر المذهب الأول: إنّ الذي يقول: «لا أبا لك» جميع العرب، والذي يقول: «مُكْرَهٌ أخاكَ ونحوه» بعض العرب[٢٣٤]، ولا تخرُجُ لغة[٢٣٥] قوم على لغة قومٍ آخرين.

[مطلب: معنى لا أبا لك]

وأمّا بيان استعمال هذا التركيب، فاعلم أنّ العرب استعملوه في[٢٣٦]:

- موضع المدح: بأن يُراد به نفي نظيره[٢٣٧]: لأنّ أقرب ما يناظر الابن أبوه، فنفي الأب نفي للنظير.

- واستعملوه في موضع الذمّ بأن يراد به أنّه مجهول النسب[٢٣٨].

- واستعملوه في التعجّب[٢٣٩]، والتفجّع.

- وعند الحثّ على أخذ الحقّ.

- وعند الإغراء على الشيء.

وقد يستعمله الرجل الجافي منهم عند المسألة والطّلب[٢٤٠].

- وربّما قاله الرجل منهم للخليفة والأمير كأن يقول له: انظر في أمر رعيّتك لا أبا لك[٢٤١].

- قال المبرد[٢٤٢]، وابن هشام اللخمي[٢٤٣]: قولهم: لا أبا له، فيه غلظة، وجفاء[٢٤٤]، وأصله أن ينسب المخاطب إلى غير أبٍ معلوم، شتمًا له واحتقارًا له، ثمّ كثُر في الاستعمال، حتى جعل في كلّ خطابٍ يغلظ فيه على المخاطب.

---

٢٣٢ - بلا نسبة في همع الهوامع: ٢/١٦٩، برواية لا تعنين بما.... أي لا تكترث.

٢٣٣ - رجز بلا نسبة في المغني: ١/٢١٧، وقد حذفت منه نون (مائتا).

٢٣٤ - هم بنو الحارث وآخرون (النوادر: ٢٥٩، والصاحبي في فقه اللغة: ٤٩).

٢٣٥ - يعني باللغة: اللهجة.

٢٣٦ - شرح قصيدة كعب: ٢٦٧.

٢٣٧ - أي: لا كافي لك غير نفسك، فالمدح متأتٍّ من نفي نظير المدوح.

٢٣٨ - نظير قولهم: لا أم لك.

٢٣٩ - نظير قولهم: لله درك.

٢٤٠ - الخزانة: ٢/١١٧.

٢٤١ - الخزانة: ٢/١١٧.

٢٤٢ - المبرد هو: أبو العباس محمد بن يزيد، توفي عام ٢٨٥هـ، صاحب الكامل والمقتضب (طبقات الزبيدي: ١٠١).

٢٤٣ - اللخمي هو: محمد بن أحمد صاحب المدخل إلى تقويم اللسان، توفي سنة ٥٥٧هـ (البغية: ١/٤٨).

٢٤٤ - الخصائص: ١/٣٤٥.

- واستعملوه - أيضًا - لدفع العين والحثّ على الاجتهاد في الأمر؛ لأنَّ من له أبٌ وكلَ أمره إليه، فإذا انتفى الأب انتفى مَنْ يكل إليه أمره، فعند ذلك يحصل له اجتهاد في تقويم أمره ومعاشه(٢٤٥).

- وقال برهان الدين في النهاية(٢٤٦): أكثر ما يكون «لا أبا لك» في معرض المدح، أي: لا مكافيء(٢٤٧) لك غير نفسك، وقد يستعمل في الذم، كما يقال: لا أمَّ لك، واستعمال: لا أمَّ لك في المدح غير مقبول.

وقد تمّ الكلام في الفائدة الثانية، والحمد لله.

الفائدة الثالثة

في مسائل متفرقة ينبغي التنبيه عليها ، فلهذا أردنا إيرادها ، وإلاّ فمسائل النحو لا تحصر.

المسألة الأولى [أحد عشر وأخواته]

إذا رُكّب عشر أو عشرة مع أحد أو إحدى وأخواتها إلى تسعةٍ وتسع بدخول الغاية، فكلّ من الجزأين مبنيّ على الفتح(٢٤٨) إلاّ اثني عشر واثنتي عشرة، فإنّهما يُعربان إعراب المثنى في جميع أحوالهما(٢٤٩).

أمّا بناء الأوّل، فقال بعضهم: لافتقاره إلى الثاني فشابه الحرف(٢٥٠)، وفيه أنَّ الشبه الافتقاري لا يُوجب البناء إلاّ إذا كان متأصّلاً، أي: لازمًا إلى جملة، والافتقار إلى المفرد لا يؤثّر، وإلاّ بني «سبحان» من «سبحان الله»(٢٥١).

ويجاب: بأنَّ الشرط إنّما هو من أسباب البناء الأصلي، وما هنا بناء عارض بالتركيب، وهو يكفي في سببه مطلق افتقار(٢٥٢). أ. هـ.

قلت : فهلاّ عرض بناء «سبحان الله» بالتركيب، لمطلق الافتقار، فتأمّلْ.

وعلّل الجامي(٢٥٣) بناءه بوقوع آخره وسطًا للكلمة الذي ليس محلاً للإعراب، وهذا معنى قولهم: لتنزيله منزلة صدر الاسم.

وفيه(٢٥٤): أنّه جعلَ هذا سببًا للبناء معارض بإعراب المركب الإضافي من الأعلام، ولا يُقال: إنّما أُعرب هذا استصحابًا لإعرابه السابق قبل التركيب، لأنّا نقول: فهلاّ أُعرب جزء المركّب العددي الأول لذلك، ولا يُقال: إنّ العدديّ صار كلمةً واحدةً بالمزج، بخلاف الإضافي(٢٥٥)، إذ لا مزجَ فيه، لأنّا نقول: هذا ممنوعٌ، بل هو كلمة واحدة(٢٥٦)، وإنْ لم يكن فيه مزج، ألم تسمعهم يقولون: لا يدلّ جزؤهُ على جزءِ معناه.

---

٢٤٥ - لسان العرب : أبى.

٢٤٦ - القول غير منسوب في النهاية : ١/١٩.

٢٤٧ - في النهاية : لا كافي. وفي النسخ كلّها مكافي.

٢٤٨ - المقتضب : ٢/١٦١.

٢٤٩ - الكتاب : ٣/٣٠٧.

٢٥٠ - أي صار الاسم الأول من التركيب جزءًا من اسم بمنزلة صدر الكلمة من عجزها.

٢٥١ - سبحان تفتقر إلى كلمة مفردة لا إلى جملة.

٢٥٢ - عن الشيخ ياسين في حاشية الصبان : ٤/٦٨.

٢٥٣ - الفوائد الضيائية : ٢/١٢٠، والجامي : هو عبد الرحمن بن أحمد المتوفى عام ٨٩٨ هـ.

٢٥٤ - القول للشيخ ياسين في حاشيته على الفاكهي : ١/٣٨.

٢٥٥ - يقصد المركب العددي والمركب الإضافي.

٢٥٦ - المقتضب : ٢/١٦١.

أقول[٢٥٧]: **وفي كلام الجامي نظر ظاهر أيضًا.**

وهو: أنَّ وقوع **آخره وسطًا لا يُوجب أنَّ حركته بناء،** بل يوجب أنَّها حركة بِنْية؛ لأنَّ الوسط كما لا يكون محلاً للإعراب لا يكون محلاً **للبناء؛ لأنَّ محلَّ الإعراب والبناء** واحد. فليتأمل[٢٥٨].

وقيل[٢٥٩]: **بُني لوقوعه موقع ما قبل تاء التأنيث في** لزوم الفتح.

وفيه: أنَّه لو كان **وقوعه موقع ما قبل التاء علَّة للبناء،** للزم بناء صدر المركّب المزجي ك (بعلبك)، مع أنَّهم قالوا: إنَّ فتحة صدره بنية لا بناء، **لكن لمَّا كانت تشبه فتحة البناء** في اللزوم سُمِيت بناء.

قال الصبّان[٢٦٠]: **وفيه بعد، أقول: لعلَّ وجهي**[٢٦١] بُعْدِهِ: أنَّه لو كان كما ذكر، لقيل في (بعلبك) نظيره. فتأمَّلْ، ولا تنسَ ما مرَّ **في العلّة الأولى.**

وقال ياسين[٢٦٢]: **ولا يبعد عندي أن يُقال: إنما بُني** لتضمّنه معنى الحرف الثاني، كما يأتي ويُدَّعى أنَّ المركب بتمامه هو المتضمّن **لذلك، بدليل قول شارح اللباب: وفي** قولهم: إنَّ المتضمّن للحرف هو الثاني[٢٦٣] تسامح، لأنَّ المركّب يشتمل على **اسمين وحرف، فالمتضمّن للحرف** هو المركّب لا أحد جزأيه، إلاَّ أنَّ الحرف لمَّا قُدِّر في الثاني قالوا: إنَّه المتضمّن له. أ. هـ.

قلتُ: يردّ عليه «**وعلى ما قبله أيضًا**»[٢٦٤] **أنَّ** الصدرَ صار وسطًا، وهو ليس محلّ إعراب، ولا بناء، بل محلّهما آخر الكلمة.

ويجاب: بأنَّ هذه **الحركة حركة بنية لا بناء،** وتسميتها بناء مسامحة كما مرَّ، وإنَّما بُنِي على حركة ما تقدّم فيه؛ لأنَّ له حالة إعراب، **وكانت فتحة لتعادل خفّتها** ثقل التركيب[٢٦٥]، وإنّما لم يُبْنَ اثنا واثنتا؛ لأنَّهما لم يقعا موقع ما قبل تاء التأنيث، **بل وقعا موقع ما قبل** النون القائمة مقام التنوين التي وقع عشر أو عشرة موقعها، وما وقع موقع ما قبل النون **يُعْرَب ولا يُبنى**[٢٦٦].

وقد بحث ابنُ مالك[٢٦٧] **– هنا – بحثًا، أحببت** ذكره، وإن كان فيه دقّة: لأنّه جمّ الفائدة، وحاصله:

أنّه كيف صحَّ وقوع **العجز من اثني عشر** واثنتي عشرة موقع النون، فأعرب صدره، ولم يصحّ وقوع العجز من خمسة عشر وأخواته **موقع التنوين من خمسة** فيُعرب صدره.

---

٢٥٧ – من هنا يبدأ **السقط من (ظ).**

٢٥٨ – انتهى السقط.

٢٥٩ – المقدمة الجزولية: ١٧٢، **والمرادي: ٣١٢/٤**، وحاشية الصبان: ٨٤/٤.

٢٦٠ – **قول الصبان ساقط من (ظ).**

٢٦١ – **في النسخ كلها: وجه، والمثبت من حاشية الصبان.**

٢٦٢ – حاشية الشيخ **ياسين على الفاكهي: ٣٨/١.**

٢٦٣ – **اللباب في علل البناء والإعراب: ٣٢١/١.**

٢٦٤ – عبارة **(وعلى ما قبله) ساقطة من (ح) و (ت).**

٢٦٥ – بسبب **طول الكلمة المؤلّفة من جزأين.**

٢٦٦ – الكتاب: ٣٠٧/٣.

٢٦٧ – المساعد: ٨٠/٢.

وقد أجاب عنه بجوابٍ أغمض على كثير، وأوضحه ياسين[٢٦٨] ممّا يبعد مسافة[٢٦٩] فهمه على القاصر فلنوضّحه بسهولة، فنقول:

الأوضاع عندهم ثلاثة أقسام:

- وضعُ المفردات، ومنها: المثنّى، وهو وضع المفرد لمعناه.

- ووضعُ المركّبات المزوجات: ومنها خمسة عشر وأخواتها، وهو أن تعمد إلى مفردين فتجعلهما اسمًا واحدًا.

- ووضعُ المركبات الإسناديّات: وهو أن تعمد إلى المفردات أو المزوجات فتؤلّف منها كلامًا.

ولا يخفاك أنّ هذه الأوضاع في وجودها على هذا الترتيب، فوضعُ المفردات قبل وضعِ المزوجات، وكلاهما قبل وضعِ الإسناد.

ولا يخفاك أنّ نون المثنّى تجيء مع وضع المفردات، وعشر أو عشرة مع وضع المزوجات، والتنوين مع الإعراب، والإعراب مع وضع الإسناد المتأخّر عن وضع المزوجات، إذا علمت ذلك علمت صحّة وقوع عشر وعشرة موقع النون؛ لأنّ النون مقدّمة رتبة عن عشر، والمتأخّر يقع موقع المتقدّم، وعلمت صحّة وقوعهما موقع التنوين: لأنّ عشرة مقدّمة رتبة عنها، والمتقدّم لا يقع موقع المتأخّر، هذا توضيح جواب ابن مالك[٢٧٠].

أقول: وفيه إشكالٌ واضح، وهو أنّه يلزم عليه عدم صحّة وقوع نون المثنّى موقع التنوين من مفرده؛ لأنّ التنوين مع وضع المفردات، والتنوين مع وضع الإسناد، فالنون مقدّمة عنه، فكيف يصحّ وقوعها موقعه، ولا مخلص من هذا، فتدبّرْ.

ومن جواب ابن مالك نعلم أنّ قول المصرّح[٢٧١]: «وأمّا بناؤها، يعني عشرة من غير اثني أو اثنتي؛ فلأنّها واقعة موقع التنوين»، غير ظاهر، ويؤخذ من هذا الجواب[٢٧٢] أن المركّب العددي من المزجي عندهم، ولا يشكل عليه تعريفهم المزجيّ: بأنّه كلّ كلمتين نُزِّلَت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث ممّا قبلها بجامع أنّ الجزء الأول لازم الفتح، والإعراب على الجزء الثاني[٢٧٣]؛ لأنّا نقول: هذا التعريف خاصّ بالمعرب[٢٧٤] منه وعليه.

[مطلب: المحلّ الإعرابي للجزء الثاني من «اثني عشر»]

فقال بعضهم: ينبغي أن يكون الجزء الثاني من اثني عشر، واثنتي عشرة لا محلّ له من الإعراب؛ لأنّ حقّ المزجي[٢٧٥] أن يكون إعرابه على الجزء الثاني كما مرّ؛ لأنّه صار كالكلمة الواحدة، وقد تعذّر ذلك، لأجل البناء، فأعرب الأوّل لِما سلف، وبقي الثاني بلا محلّ[٢٧٦]، ويؤيّده: أنّه قائمٌ مقام النون التي لا محلّ لها، وسيأتي في

٢٦٨ - حاشية الشيخ ياسين على الفاكهي: ٣٨/١.

٢٦٩ - من (ح) وفي (ظ): مشافهة، وفي (ت): مساوقة.

٢٧٠ - شرحُ ابن الناظم: ٧٣٣ قريبٌ من أفكار والده.

٢٧١ - شرح التصريح: ٢٧٣/٢.

٢٧٢ - في (ح) و (ت) ويُؤخذ منه أيضًا مع ما فيه.

٢٧٣ - شرح ابن الناظم: ٧٥.

٢٧٤ - الذي لم يكن آخره (ويه) نحو: سيبويه.

٢٧٥ - يريد المركب المزجي.

٢٧٦ - يعني عشر وعشرة.

التنبيه أنَّ محلّه الجرّ عند ابن هشام[٢٧٧] على ما ستعرفه، وهو قولٌ لبعضهم.

[مطلب : بناء الجزء الثاني من «العدد المركّب»]

وأمّا بناء العجز، سواء كان في خمسة عشر ونحوه، أو في اثني عشر ونحوه[٢٧٨]، فلتضمّنه معنى حرف العطف[٢٧٩]، كما مرّ، وهو الواو؛ إذ الأصل قبل التركيب في: أعطيتك خمسة عشر درهمًا مثلاً – أعطيتك خمسة وعشرًا، فكما قصد جعل الاسمين اسمًا واحدًا للاختصار، ودفع توهّم أنَّ الإعطاء دفعتان، حُذِفت الواو[٢٨٠].

قال الدماميني: وإنْ ظهرَ العاطف امتنع التركيب والبناء[٢٨١]، لعدم المقتضي، كقوله[٢٨٢]:

كـــأنَّ بها البـــدرَ ابنُ عشـــرٍ وأربـــعٍ ....

وقوله[٢٨٣]:

وقمـــرٌ بَـــدا ابـــنَ خمـــسٍ وعشـــرِ

وحينئذٍ يكون تمييزه جمعًا مجرورًا كتمييز ثلاثة إلى عشرة.

تنبيه :

قال ابن هشام[٢٨٤]: قلتُ لطالبِ علمٍ: لِمَ بُنِي عشر في اثني عشر، واثنتي عشر؟

فقال : لوقوعه موقع النون في (اثنان).

فقلت له: يلزمك أن تبني الصلاة من ﴿والمقيمي الصلاة﴾[٢٨٥].

فقال آخر: لتضمّنه معنى الواو[٢٨٦].

فقلتُ له: إنّما يتضمّن معنى الواو إذا لم يكن لها ارتباط إلاّ من جهة العطف، كما في حال التركيب، وأمّا إذا كانت مضافًا إليها فهي كـ (زيد) في (غلام زيد)، فكما لا يصحّ أن يُقال: غلامٌ وزيد، لا يصحّ أن يقال، اثنا وعشر، فسكتا.

---

٢٧٧ - شرح التصريح : ٢/٢٧٥.

٢٧٨ - (ونحوه) زيادة من (ح).

٢٧٩ - المقتضب : ٢/١٦١، والمقدمة الجزولية: ١٧٢.

٢٨٠ - المقتضب : ٢/١٦١، شرح الرضي : ٣/١٣٥، حاشية الصبان : ٤/٦٨.

٢٨١ - همع الهوامع : ٥/٣١٠.

٢٨٢ - بلا نسبة في الدرر اللوامع : ٢/٢٠٥، وهمع الهوامع : ٥/٣١٠، وحاشية الصبان : ٤/٦٨، وتمامه :
إذا هبوات الصيف عنها تجلّت.

٢٨٣ - بلا نسبة في حاشية الصبان : ٤/٦٨.

٢٨٤ - نقله عنه الشيخ ياسين في حاشيته على الفاكهي : ١/٣٩.

٢٨٥ - الحج : ٣٥.

٢٨٦ - حاشية الصبان : ٤/٦٨.

[مطلب : ضربا الإضافة]

قال[٢٨٧]: ولك أن تقول: الإضافة ضربان:

- **إضافة تحقيقية** : وهي يلزم فيها ما ذكرته، يعني: عدم تضمّن الحرف، مع نفي الصحّة المذكورة.

- **وإضافة تشبيهية** : وهي لا يلزم فيها ذلك، نحو: معدي كرب في لغة مَنْ يضيفه، وكذلك هذا فلا مانع من أن يُقال: يبقى معنى الواو حالة الإضافة، وعليه فقد يحاجي[٢٨٨] في هذا الموضع ويُقال لنا: إضافة على معنى الواو.

فإنْ قلتَ : لم خصّوا هذا، يعني: اثني عشر، واثنتي عشرة بالإضافة دون أخواته، يعني خمسة عشر ونحوه.

فالجواب: أنّهم لمّا قصدوا إعراب الصدر، إمّا للتنبيه على الأصل[٢٨٩]، أو لكراهة بناء المثنى[٢٩٠]، أو غير ذلك، عدلوا عن تركيب المزج؛ لئلاّ يكون إعرابه مع بقاء التركيب المقتضي إلى البناء، كالترجيح بغير مرجّح. أ. هـ.

[التعقيب على أراء ابن هشام]

أقول : وعندي في ذلك كلّه نظر.

- أمّا قوله للطالب الأول: يلزمك أن تبني الصلاة... إلخ، فليس يلزمه ذلك: لأن[٢٩١] الصلاة ليست قائمة مقام النون، كقيام عشر مقامها، حتى يلزمه بناؤها، والذي قالوا: إنّ الإضافة لما لم تجتمع مع النون التالية للإعراب حُذِفَت تلك النون من غير أن يقوم المضاف إليه مقامها، نَعَمْ، قال بعضهم: نُزِّل المضاف إليه منزلة النون، فلذلك لم يجمع بينهما، لكنّه ضعيف، وإنّما لم يُجمع بينهما؛ لأنّ النون تدلّ على الانفصال كالتنوين، والإضافة تدلّ على الاتصال، ويدلّك على ذلك، أنّ النون لا تفيد التعريف، بخلاف الإضافة فإنّها تفيده، وهذا ظاهرٌ لا لبْسَ فيه، ولعلّ من هنا [يتّضح] قول ياسين [في] قضية كلام ابن مالك المتقدّم [و][٢٩٢] ما قاله هذا الطالب، فافهم.

- وأمّا قوله للطالب الثاني:

وأمّا إذا كانت مضافًا إليه... إلخ لا نسلّم أنّها مضاف إليها، حتى تجعل كـ (زيد) من (غلام زيد) فلا مانعَ من أن يُقال: اثنا عشر، بدليل قول الشاعر المتقدّم:

.... كـأنّ بـهـا الـبـدرَ ....

ولا يُقال: كلام الشاعر في خمسة عشر ونحوه، لا في اثني عشر؛ لأنّه لا فرقَ بينهما في ذلك[٢٩٣]، وإنْ ادُّعِي الفرق يبين، ويدلّك على عدم الفرق قول الأشموني، والصبان[٢٩٤].

---

٢٨٧ - يعني ابن هشام.

٢٨٨ - يحاجي : يجادل.

٢٨٩ - وهو الإعراب.

٢٩٠ - علم التثنية هو علم الإعراب، فلو سقط الإعراب زال معنى التثنية.

٢٩١ - عبارة (فليس يلزمه ذلك لأن) ساقطة من (ت).

٢٩٢ - ما بين الأقواس المعقوفة زيادات يقتضيها السياق.

٢٩٣ - لا فرق في بناء العجز لتضمنه حرف العطف.

٢٩٤ - حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٦٨/٤.

- أمّا العجز، أي عجز المركّب العددي سواء كان اثني عشر، واثنتي عشرة، أو غيرهما فعلّة بنائه تضمّنه معنى حرف العطف[295]، فإنْ ظهر العاطف مُنِعَ التركيب والبناء، لعدم المقتضي، كقوله: كأنّها بها البَدر... إلخ، وقد مرَّ لك هذا، فلم يفرقا، وحينئذٍ تُرَدّ النون لاثني.

وأمّا الداعي إلى الإضافة التي بمعنى الواو، مع ما اتفقوا عليه من أنّ الإضافة لا تعدو الحروف الثلاثة المذكورة في قول ابن مالك[296]:

وانــــوِ (مِــــنْ) أو (فـــــي) إذا ... لم يصلــــح إلاّ ذلــك و(الــلام) خُــذا

لما سِوَى ذينِكَ ....

نَعَمْ، يضعف عدم الإضافة أنّ عشرًا اسم، وهو لو رُكّب مع غيره، وأقيم مقام الحرف، لا تنفى محلّيته من الإعراب، ولا يخلص من هذا أنّه صار كالجزء أو الحرف، فتأمّلْ في المقام، فإنّه مُشْكِل تضلّ فيه الأوهام.

وأمّا قوله[297]: «أما للتنبيه على الأصل» فلِمَ لَمْ يُعربوا نحو: خمسة عشر لذلك، وما المرجّح لاثني عشر عنه.

وأمّا قوله: «أو لكراهة بناء المثنى» فإن كان مراده المثنى حقيقة فمسلّم، وهل يمكنه أن يعترف بأنّ اثني عشر مثنّى حقيقة. وإن كان مراده المثنى صورة فمعارض ببناء (اللذين، واللتين، وهذين، وهاتين)[298] إلاّ أن تدفع هذه المعارضة بالفَرق بين اثنتي عشر وما ذكر بوجود علّة البناء فيه على أنّ[299] هناك قولاً بالإعراب[300] - فتدبّر مُنْصِفًا - وكان بناؤه[301] على حركة، وكانت الحركة فتحة لما مرّ.

[مطلب : بناء إحدى من إحدى عشرة]

واعلم أنّ ما تقدّم من فتح الجزأين لا يشمل (إحدى) من إحدى عشر فإنّها مبنية على السكون سواء قيل: إنّ ألفها للتأنيث، أو للإلحاق[302]، ودعوى الفتح المقدّر بعيدة، وعلى أنّ ألفها للإلحاق زال التنوين للتركيب، فلو لم تركّب نُوِّنَتْ، نحو: إحدى وعشرين، بتنوين إحدى، قاله ابن هشام.

[مطلب : لهجات ثمان]

بقي أنّ قولنا - سابقًا - إذا رُكّب عشر أو عشرة مع أحد وإحدى وأخواتها... إلخ، يشمل ثماني المستعمل في عدد المؤنث[303].

- فتثبت ياؤه مفتوحة، تقول: جاءني ثمانيَ عشرة امرأة - بفتح الياء - وهذه لغة من أربعة.

---

٢٩٥ - فركب اختصارًا، ومعنى العطف باق.

٢٩٦ - ألفية ابن مالك : ٣٦.

٢٩٧ - الضمير في قوله عائد إلى ابن هشام.

٢٩٨ - علل التثنية، لابن جني : ٧٧.

٢٩٩ - (أن) ساقطة من (ت).

٣٠٠ - علل التثنية : ٤٨.

٣٠١ - يريد بناء عشر.

٣٠٢ - شرح المفصل: ٦/٢٦، وهمع الهوامع : ٥/٣١٢.

٣٠٣ - الكتاب : ٢/١٦١، الكافية : ١٦٨، المقدمة الجزولية : ١٧٢، المساعد : ٢/٨٢.

- ثانيهما : سكونها في الأحوال كلّها.

- ثالثها : حذفها مع فتح النون، أي: في الأحوال كلّها.

- رابعها : حذفها مع كسر النون كذلك.

وقد تُحْذَف ياؤها في حال إفرادها، ويجعل الإعراب على النون، كقوله[٣٠٤]:

لها ثنايا أربعٌ حسانُ وأربعٌ فثغرُها ثمانُ

وهو كقراءة بعضهم ﴿وله الجوار﴾[٣٠٥] برفع الراء[٣٠٦].

والأكثر في الإفراد حذف الياء، وإجراؤها مجرى المنقوص المصروف[٣٠٧]، نحو:

- جاء ثمانٍ.

- ومررتُ بثمانٍ.

- ورأيت ثمانيًا.

والله أعلم.

المسألة الثانية : [كم][٣٠٨]

اعلم أنّ (كم) تنقسم قسمين: استفهامية، وخبرية، وكلّ منهما : كناية عن عدد مُبْهَم الجنس والمقدار[٣٠٩].

- فالاستفهامية : هي بمعنى أيّ عدد[٣١٠]، فالسؤال بها عن كمية الشيء.

- والخبرية : بمعنى[٣١١] كثير.

- وإبهام الجنس، والمقدار، هل هو عند المتكلّم؟ أو عند السامع؟

- قال بعضهم: إنّه عند المتكلّم[٣١٢].

ويُبَيَّن الإبهام الأول عند التمييز، والثاني بالبدل التفصيلي، نحو: كم عبدًا ملكتَ؟ أعشرين أم ثلاثين؟ أ. هـ.

---

٣٠٤ - رجز بلا نسبة في شرح الرضي : ٣/٢٩٩، والمساعد : ٢/٨٣.

٣٠٥ - الرحمن : ٢٤، الأصل الجوار - بكسر الراء - في موضع رفع، حذفت الضمّة من الياء للثقل، ثمّ حذفت الياء، وبقيت الكسرة دلالة على الياء المحذوفة.

٣٠٦ - رُوِي عن الحسن رفع الراء، وقيل إنّها قراءة لابن مسعود (ينظر : إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: ٢/٥١٠، والمساعد: ٢/٨٢).

٣٠٧ - إذا رفع المنقوص أو جرّ، وهو متجرّد عن أل والإضافة حُذِفت ياؤه (ينظر: هداية السالك إلى ألفية ابن مالك: ١/١٥٨).

٣٠٨ - الكتاب : ٢/١٥٦، والمقصد : ٢/٧٤١، والمغني : ١/١٨٣، والمرادي : ٤/٣٢٢، وشرح الأشموني : ٤/٧٩.

٣٠٩ - الجنى الداني : ٢٧٥.

٣١٠ - أي إنّها للسؤال عن عددٍ مبهم، معلوم - في ظنّ المتكلّم - عند المخاطب.

٣١١ - (بمعنى) ساقطة من (ح) و(ظ).

٣١٢ - شرح الأشموني : ٤/٧٩.

– وفيه : أنّ دعوى إبهام الجنس عند المتكلّم بالنظر للاستفهامية ممنوعة؛ إذ هو معيَّن عنده، بدليل: أنّه هو الآتي بالتمييز.

ودعوى إبهام الجنس والمقدار عنده[٣١٣] – أيضًا – بالنظر للخبرية ممنوعة أيضًا، كما هو واضح؛ إذ هو المخبر بذلك، فالظاهر[٣١٤] أنّ إبهام الجنس والمقدار عند السامع، لكن قبل الإتيان بما بعد (كم).

ودعوى أنّ الإبهام الثاني: وهو إبهام المقدار يُبَيَّن بالبدل التفصيلي ممنوعة بالنظر للاستفهامية؛ إذ هو مقرونٌ بالاستفهام المقتضي عدم البيان فتبيينه[٣١٥] إنّما يكون بالجواب.

– وسُمِّيت الأولى استفهامية؛ لأنّها تفيد الاستفهام كما هو ظاهر.

– وسُمّيت الثانية خبرية من الخبر مقابل الإنشاء؛ لأنّ ما هي فيه خبر مسوق للإعلام بالكثرة، وهو محتملٌ للصدق والكذب.

[مطلب : أمور الاتفاق، والافتراق بين كم الخبرية وكم الاستفهامية]

واعلم أنّهما يتفقان في أمور، ويفترقان في أمور[٣١٦]:

فأمّا أمور الاتفاق فعشرة:

الأول : أنّهما اسمان، بدليل جرّهما بالحرف، والإضافة[٣١٧]، نحو:

بكم درهم اشتريت ؟ وغلام كم رجل ملكت.

وإذا جرت «كم» الاستفهامية بحرف الجر، جاز نصب تمييزها، وهو الأكثر والأرجح، وجاز جرّه[٣١٨].

قيل : بمن مضمرة لزومًا[٣١٩]؛ لأنّ الحرف الداخل على (كم) عوض عن اللفظ بها.

وقيل[٣٢٠]: يجوز إظهارها، ومحلّ جواز جرّ تمييزها عند جرّها بالحرف – إن كان متصلاً بها – أمّا إذا كان منفصلاً عنها، فلا يجوز فيه الجرّ، قاله الفاكهي[٣٢١]، ويأتي زيادة على هذا، ولم يذكروا حُكم التمييز[٣٢٢] إذا جُرَّت (كم) بمضاف، والظاهر جواز الجرّ، وإنّه بمن مضمرة جوازًا، لانتفاء إمكان العِوَضية، فتأمّلْ.

واعلم أنّ (مِنْ) يجوز دخولها على «مُمَيَّز كم الخبرية» نحو: **﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السموات﴾**[٣٢٣]، **﴿وكم من قرية﴾**[٣٢٤].

---

٣١٣ – أي عند المتكلّم.

٣١٤ – شرح الصبان : ٧٩/٤.

٣١٥ – في (ح) : فتعيينه.

٣١٦ – أغلب بيان هذه الفقرة للصبان : ٧٩/٤.

٣١٧ – شرح المفصل : ١٣٧/٤، وفيه أيضًا : الإخبار عنهما.

٣١٨ – المقتضب : ٥٦/٣، والمرادي : ٣٢٥/٤.

٣١٩ – الرأي للخليل، وسيبويه، والفراء (الكتاب : ١٦٠/٢، والمرادي: ٣٢٦/٤).

٣٢٠ – اللباب : ٣١٦/١.

٣٢١ – شرح الفاكهي : ١٠٤/٢، والفاكهي هو أحمد بن عبدالله صاحب الحدود، توفي عام ٩٧٢هـ.

٣٢٢ – عبارة (ولم يذكروا حكم التمييز) ساقطة من (ت).

٣٢٣ – النجم : ٢٦.

٣٢٤ – الأعراف : ٤، وفي النسخ جميعًا : وكم من آية، لا توجد آية بهذا التركيب، لذا اجتهدنا بإبدالها بآية الأعراف. و الذي في التنزيل: **﴿وكأين من آية﴾**: يوسف : ١٠٥.

– وعلى «مميَّز كم الاستفهامية»، نحو ﴿**سَلْ بني إسرائيل كم آتيناهم من آيةٍ بيّنةٍ**﴾[٣٢٥]، وذلك[٣٢٦] في الخبرية كثير، بخلاف الاستفهامية[٣٢٧].

أقول: الاستشهاد بآية (سَلْ) للجواز المذكور فيه نظر: إذ دخول (مِنْ) هنا واجب، لئلاّ يلتبس «تمييز كم الاستفهامية» بـ «المفعول» يدلّك على هذا ما سيأتيك عن المطوّل.

فالأولى الإتيان بدليل لم يفصل فيه التمييز عن (كم)، وهو مجرور بـ (مِنْ)، فإنّ هذا هو القليل بخلاف جرّ تمييز الخبرية بـ (مِنْ)، بلا فصله عنها، فتأمّلْ، وافهمْ.

الثاني[٣٢٨]: أنّهما بسيطتان، وقيل: مركّبتان[٣٢٩] من «كاف التشبيه» و«ما الاستفهامية»، وحُذِفَت (ألف ما)[٣٣٠] لدخول الكاف عليها، وسُكِّنَت الميم تخفيفًا.

وهو مردود، بأنّ الألف[٣٣١] لم يبقَ عليها دليل، بخلاف «عَمَّ، وبِمَ»[٣٣٢] مع أنّه لا يناسب إلا الاستفهامية لا الخبرية، وإنْ اعتذر عن هذا[٣٣٣].

الثالث: أنّهما مبنيّتان، لتضمّنهما معنى الهمزة، و «ربّ».

الرابع: أنّ بناءهما على السكون: لأنّه الأصل.

الخامس: أنّهما مبهمتان كما مرّ.

السادس: أنّهما يحتاجان إلى مميّز لإبهامهما.

السابع: أنّ مميّزهما يجوز حذفه عند وجود الدليل الدالّ عليه، نحو: كم صُمْتَ؟ أي: كم يومًا، أو يومٍ، خلافًا لِمَنْ مَنَعَهُ في الخبرية[٣٣٤].

الثامن: أنّ تمييزهما لا يكون منفيًّا [فـ] لا يُقال: كم لا رجلاً، ولا: كم لا[٣٣٥] رجل صحبتُ. وأجازه بعضهم[٣٣٦]، ولو عطف بالنفي مع الاستفهامية لجاز، نقله الصبان[٣٣٧] عن ياسين.

قلت: الذي في ياسين: أنّ الاستفهامية لا يُعْطَف عليها بـ (لا)، والخبرية يُعْطَف بها عليها، تقول: كم رجلٍ جاء لا رجل ولا رجلين. أ. هـ بحروفه.

---

٣٢٥ – البقرة: ٢١١.

٣٢٦ – أي: دخول من على المميز.

٣٢٧ – توقف الرضي عن دخول (من) على مميز الاستفهامية، لعدم عثوره على شاهدٍ له (شرح الرضي: ٣/١٥٧).

٣٢٨ – الترقيم إلى ما تتفق فيه كم الخبرية والاستفهامية.

٣٢٩ – البساطة رأي بصري، و التركيب كوفي، (الإنصاف: ١/٢٩٨، ومعاني القرآن للفراء: ١/٤٦٦، وإعراب القرآن للنحاس: ٤/١٢٩).

٣٣٠ – (ما) ساقطة من (ت).

٣٣١ – الألف المحذوفة في (كم) على رأي من قال بتركيبها.

٣٣٢ – بقاء الفتحة دليل على الألف المحذوفة.

٣٣٣ – في إعراب النحاس: ٤/١٢٩ ردّ آخر لابن كيسان.

٣٣٤ – أي: منع حذف التمييز (الأشموني: ٤/٨٣).

٣٣٥ – (لا) ساقطة من (ت).

٣٣٦ – حاشية الصبان: ٤/٨٣.

٣٣٧ – حاشية الصبان: ٤/٨٣.

التاسع : أنّهما يلزمان التصدير، فلا يعمل فيهما ما قبلهما، إلاّ المضاف، وحرف الجرّ كما سلف.

- أمّا في الاستفهامية فظاهر.

- وأمّا في الخبرية؛ فلأنّها لإنشاء التكثير، فوجب أن يكون لها الصدر كـ (ربّ).

فإن قلتَ : قد ذكرت أوّلاً: أنّها سُمِّيت خبرية من الخبر مقابل الإنشاء... إلخ، وهنا قد قلتَ: إنّها لإنشاء التكثير، فتنافى الكلامان.

قلتُ : لا تنافي؛ لأنّ جهة كونها خبرية، إنّما هو اعتبار الكثرة التي توجد في الخارج، وجهة كونها إنشائية إنّما هو اعتبار الكثرة القائمة بذهنك التي لا وجود لها خارجًا، فاختلفت الجهتان، فإذا قلت: كم رجال عندي، فله جهتان:

- إحداهما: كثرة الرجال المخبر عنهم بأنّهم[٣٣٨] عندك التي توجد خارجًا بدون القول، ومن هنا تكون خبرية؛ لاحتمالها الصدق والكذب باعتبار الواقع.

- وثانيهما : الكثرة القائمة في ذهنك غير الموجودة خارجًا، ومن هنا تكون إنشائية.

وبحث في هذا الجواب بأنّ جهة الإنشاء المذكورة تطّرد في جميع الأخبار، فيلزم أن تكون إنشاء لذلك، ولا قائل به، وذلك أن نحو: زيدٌ قائمٌ خبر، بلا تردّد، ولا يحتمل الصدق والكذب من حيث الإخبار الذي هو فعل المخبر؛ لأنّه أوجده بهذا اللفظ قطعًا، بل من حيث المخبر به، وذلك ثبوت الخبر للمبتدأ[٣٣٩].

قلتُ : ربّما يُقال : لزمت الصدر حملاً على الاستفهامية، أو: على (رُبَّ) لموافقة بينهما، إلاّ أنّه بعيد، على أنّ الأخفش[٣٤٠] حكى عن العرب تقدّم عاملها عليها، فقيل: لا يُقاس عليه[٣٤١]، والصحيح: أنّه يُقاس عليه؛ لأنّه لغة[٣٤٢]، ولم يسمع تقدّمه على «كم الاستفهامية»، نَعَمْ: سُمِعَ شذوذًا تقدّمه على استفهام غيرها، كقولهم: ضرب من منّا[٣٤٣]؟ وكان ماذا؟ ولا يُؤْخذ من ذلك تقدّمه شذوذًا على «كم» نفسها، بل لا بدّ من سماعه فيها، قاله الصبان[٣٤٤]، وربما طُولِبَ بالفرق.

العاشر : أنّهما على حدٍ[٣٤٥] واحدٍ في الإعراب[٣٤٦].

- فإنْ تقدّمهما جار فمجرورتان، وإلاّ:

- فإنْ كانتا كنايتين عن مصدر، نحو: كم ضربةً ضربتَ؟ أو ظرف، نحو: كم يومًا أو يومٍ صمتَ، فمنصوبتان[٣٤٧].

---

٣٣٨ - (بأنهم) ساقطة من (ت).

٣٣٩ - أي : ثبوت القيام لزيد.

٣٤٠ - المرادي : ٣٢٣/٤.

٣٤١ - لقلّته.

٣٤٢ - أي : لهجة، وما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم.

٣٤٣ - المقرب : ٣٢٨.

٣٤٤ - حاشية الصبان : ٨٤/٤.

٣٤٥ - في (ح) و (ظ) على حذف.

٣٤٦ - أي في وجوه الإعراب، وهي موضّحة في الأشموني، والمرادي، وحاشية الخضري: ١٤١/٢.

٣٤٧ - على المفعولية المطلقة، أو الظرفية، والتمثيل في هذه الفقرة للاستفهامية والخبرية في آنٍ واحد.

- وإنْ لم يتقدّمهما جارّ، ولم يكونا كنايتين عمّا ذُكِر، نظر:

- فإنْ وليهما فعلٌ لازم، نحو: كم رجُلاً - أو رجلٍ - جاء.

- أو : متعدّ ورفع ضميرهما، نحو: كم رجلاً - أو رجلٍ - ضربَ عمرًا.

- أو رفع سببيهما، نحو: كم رجلاً - أو رجلٍ - ضربك أبوه.

- أو لم يرفع ضميرهما ولا سببيهما، وأخذ مفعوله، وهو غير ضميرهما، وسببيهما، نحو:

- كم رجلاً - أو رجلٍ - ضربتَ عمرًا، عنده، أو معه، أو في داره.

- أو لم يتقدّمهما فعلٌ أصلاً، نحو: كم رجلاً - أو رجلٍ - عندك، فهما مبتدآن.

- فإنْ وليهما فعلٌ متعدّ آخذٌ لمفعوله - وهو ضميرهما[٣٤٨] نحو: كم رجلاً - أو رجلٍ - ضربه عمرو. أو سبباهما، نحو: كم رجلاً - أو رجلٍ - ضربت أخاه، فهما على حَدّ «زيد ضربته[٣٤٩]، أو ضربت أخاه»، في جواز الرفع والنصب.

وإنْ لم يكن آخذًا لمفعوله، فهما مفعولان له، نحو: كم رجلاً - أو رجلٍ - ضربت.

وأمّا أمور الافتراق فعشرة أيضًا:

الأول : أنّ الاستفهامية لا تدلّ على تكثير، والخبرية تدلّ على الأصحّ.

الثاني : أنّ الاستفهامية لا يعطف عليها بالنفي، والخبرية يُعْطَف[٣٥٠]، كما نقلته لك عن ياسين.

الثالث : أن الاستفهامية لا تختص بالماضي تقول[٣٥١]: كم عبدًا ملكت؟ وكم عبدًا سأملك؟

والخبرية تختص به كـ (رُبَّ)، [فـ] لا تقول: كم عبدٍ سأملكُ. كما لا تقول: رُبَّ رجلٍ سيقوم.

الرابع : أنّ الاستفهامية لا تحتمل الصدق والكذب، والخبرية تحتمل، ومَرَّ موضّحًا.

الخامس : أن الاستفهامية تطلب جوابًا بعدها نحو: عشرين، في جواب: كم عبدًا ملكتَ؟

والأجود في هذا الجواب أن يكون حسب موضعها في الإعراب، ولو رُفِعَ دائمًا لجازَ، والخبرية لا تطلب ذلك.

السادس والسابع : أنّ تمييز الاستفهامية أصله النصب، والإفراد، وذلك لأنّه لم يُسْمَع إلاّ كذلك، قاله الدماميني[٣٥٢].

وقال الحديثي[٣٥٣]: لأنّ «كم» هذه مقدّرة بعددٍ مقرون بأداة استفهام، فأشبهت العدد المركّب فَنُصِب، وأُفْرِد تمييزها كتمييزه، وقدّمنا لك أنّها إذا جُرَّت جاز جَرّه[٣٥٤] على ما مرّ، ولتطابق كم وتمييزها في الجرّ، وأمّا

---

٣٤٨ - أي : إنّ المفعول هو ضمير عائد على كم (الكافية : ١٦١).

٣٤٩ - يقصد على حدّ الاشتغال.

٣٥٠ - الرفع على الابتداء، أو النصب على الاشتغال.

٣٥١ - في الخبرية تقول : كم رجل جاءني، لا رجل، ولا رجلان.

٣٥٢ - المغني : ١/١٨٥.

٣٥٣ - لم أقف على ترجمته.

٣٥٤ - شرح الرضي : ٣/١٥٤.

إفراده فالأرجح أنّه لازم مطلقًا؛ أي: سواء كان السؤال بها عن عدد الأصناف، أو عن عدد الأفراد، وأجاز الكوفيون جمعه مطلقًا(٣٥٥)، وبعضهم فَصَّلَ تفصيلاً حسنًا، فقال: إنْ كان السؤال عن عدد الأصناف جاز الجمع، نحو: كم غِلمانًا ملكتَ؟ على معنى: كم صنفًا من أصناف الغلمان(٣٥٦)...إلخ.

وإن كان عن عدد الأفراد لا يجوز، [فـ] لا تَقُل: كم غلمانًا ملكتَ؟ على معنى كم فردًا من أفراد الغلمان؟

بخلاف الخبرية، فإنَّ تمييزها أصله الجرّ، ويجمع كثيرًا؛ ليكون في اللفظ تصريحٌ بما يدلُّ على الكثرة، وإفراده أكثر من جمعه في الاستعمال، وأبلغ في المعنى.

ومن ثمَّ ادّعى بعضهم أنَّ الجمع على معنى المفرد، فكم رجال على معنى: كم جماعة من الرجال، لمشابهة (كم) للمائة، والألف في الدلالة على الكثرة، ولتلك المشابهة - أيضًا - جُرَّ، وجَرّه قيل(٣٥٧): بإضافة «كم» حملاً لها على ما هي مشابهة له من العدد، والتمييز فيه يخفض بالإضافة(٣٥٨)، وقيل(٣٥٩): مجرور بـ (مِنْ) مقدّرة.

وأورد عليه أنَّ الجار لا يعمل مقدّرًا إلاّ نادرًا.

وأجيب: بأنّه لما كثر دخول (مِنْ) على «تمييز كم الخبرية» نحو: ﴿وكَمْ من قرية﴾، ﴿وكمْ مِنْ مَلَك﴾(٣٦٠) - ساغ عمله مقدّرًا؛ لأنَّ الشيء إذا عُرِف في موضعٍ جاز تركُهُ لقوّة الدلالة عليه(٣٦١)، ولغة تميم(٣٦٢) جواز نصبه، إذا كان مفردًا، أو جمعًا خلافًا لمن خصَّ جواز نصبه في هذه اللغة بحالة إفراده، وإنّما يكون «تمييز كم الخبرية» مجرورًا، إذا وُصِلَ بها.

أمّا إذا فُصِل عنها:

- فإذا كان الفصل بكلامٍ تامٍ كقول القطامي(٣٦٣):

كم - نالني منهم - فَضْلاً على عَدَمٍ … إذ لا أكادُ من الإقتارِ أجتملُ

الإقتار: من أقتر الرجل: افتقر، وأجتمل - بالجيم - خبر أكاد، من اجتملت الشحم جملا: أذبته.

- أو بظرف، وجار ومجرور معًا، كقول زهير بن أبي سلمى على ما قيل(٣٦٤):

تَؤُمُّ سنانًا، وكم - دونَهُ … من الأرضِ - محدودبًا غارُها

تعيّن النصب عند سيبويه(٣٦٥)، إن لم يتوهّم طلب الفعل للتمييز مفعولاً له.

٣٥٥ - المغني: ١/١٨٥، وشرح شذور الذهب: ٦٠٢.
٣٥٦ - فالسؤال عن عدد الأصناف لا عن عدد أفراد الغلمان (نسب هذا الرأي للأخفش في المرادي: ٤/٣٢٤)، وينظر: الشمني: ٢/١٧.
٣٥٧ - للشمني في حاشية الصبان: ٤/٨١.
٣٥٨ - للزجاج في المغني: ١/١٨٥.
٣٥٩ - للفراء في الأشموني: ٢/٢٧٩.
٣٦٠ - الأعراف: ٤، والنجم: ٢٦.
٣٦١ - للشمني في حاشية الصبان: ٤/٨١.
٣٦٢ - الكتاب: ٢/١٦١ أشار إلى اللهجة دون عزو، وعزاها ابن يعيش في شرحه: ٤/١٣٠.
٣٦٣ - له برواية أحتمل بالحاء في الكتاب: ٢/١٦٥، وبلا نسبة في المقتصد: ٢/٧٤٣.
٣٦٤ - ليس في ديوانه، وهو في الكتاب: ٢/١٦٤، وهو له أو لابنه في العيني: ٤/٤٩١.
٣٦٥ - و(تعين...) جواب عبارة (إذا فصل عنها)، والرأي في الكتاب: ٢/١٦١، ١٦٥.

فأمّا إذا توهّم ذلك جُرَّ بـ (مِنْ)، لئلاّ يلتبس بمفعول ذلك الفعل، نحو: ﴿**كم تركُوا من جنات**﴾، ﴿**كم أهلكنا من قَرْيةٍ**﴾[366]، وبعضهم جَوَّزَ جرّه مطلقًا[367].

– وإن كان الفصل بظرفٍ فقط كقوله[368]:

كم – دونَ مَيَّةَ – موماةٍ يُهال لها ... إذا تيمَّمَها الخِرِّيتُ ذو الجَلَدِ

– أو بجار ومجرور فقط كقول أنس بن زنيم[369]:

كم – بجودٍ – مُقْرفٍ نال العُلى ... وكريم بُخْلُهُ قد وَضَعَهْ

فلا يتعيّن النصب، بل هو الأرجح.

– والنصب في ذلك كلّه للحمل على الاستفهامية، وهذا الفصلُ كلّه مختصّ بالشعر على الصحيح[370]، وقيل: لا، مطلقًا.

– وقيل[371]: إن كان بغير كلامٍ مستقل[372] لا يختصّ، وإلاّ اختصّ.

– فإن قلتَ: يرد على الأول، والثالث الأيتان المتقدّمتان.

– قلتُ: سيأتي أنّ ذلك إذا كان المميّز مجرورًا بالإضافة لا مطلقًا، وأمّا فَصْلُ «كم الاستفهامية» عن تمييزها، فهو جائزٌ في السعة، وإن كان الوصل الأصل، والأولى.

الثامن: أنّ تمييز الاستفهامية إذا فُصِل كان واجب النصب، كما مَرَّ إلاّ إذا التبس بالمفعول، فيجرّ بـ (من) كما في الخبرية، نَبّه عليه في المطوّل[373].

قلتُ: ويؤيّده آية ﴿**سَلْ بني إسرائيل**﴾[374]، وتمييز الخبرية يجرّ ويُنْصَب – حينئذٍ – كما تقدّم آنفًا.

التاسع: أنّ تمييز الاستفهامية يُفْصَل عنها في السعة، وتمييز الخبرية لا يُفصَل عنها إذا جُرّ بإضافتها، ومرَّ موضّحًا.

العاشر: أنّ المبدل من الاستفهامية يقترن بالهمزة، نحو: كم عبدًا ملكت، أثلاثين أم أربعين؟ والمبدل من الخبرية لا يقترن، تقول: كم عبدٍ ملكتُ، خمسين بل ستين، لأنّ المبدل منه وهو (كم) لا يتضمّن الهمزة، والله أعلم.

---

٣٦٦ – الدخان: ٢٥، والقصص: ٥٨.

٣٦٧ – للفراء في شرح الرضي: ٣/١٥٥.

٣٦٨ – ذو الرمّة في ملحق ديوانه: ٧٤٨، والعيني: ٤/٤٩٦، يذكر محبوبته وأنّ بينه وبينها صحارى يفزع منها الدليل الماهر ذو القوّة.

٣٦٩ – له في العيني: ٤/٤٩٣، ولعبد الله بن كريز في الحماسة البصرية: ٢/١٠، ولأبي الأسود في ملحقات ديوانه: ٣٥١، وبلا نسبة في الكتاب: ٢/١٦٧، والجمل: ١٣٦.

٣٧٠ – الأشموني: ٤/٨٢.

٣٧١ – ليونس بن حبيب في المرادي: ٤/٣٣٠.

٣٧٢ – يريد بكلام ناقص، مثل: كم اليوم متفوق رأيت.

٣٧٣ – المطول: ٢٣٤.

٣٧٤ – البقرة: ٢١١، وفيها فصل بين كم وتمييزها (آتيناهم).

المسألة الثالثة [حروف الإيجاب]

[نَعَمْ]

اعلم أنَّ (نَعَمْ)[٣٧٥]:

- حرفُ تصديق للمخبر بعد الخبر، نحو: قامَ زيدٌ، أو ما قامَ زيدٌ[٣٧٦].

- وحرف وَعْدٍ بعد الأمر، والنهي، وما بمعناهما، كالعرض، والتحضيض، نحو: ألا تفعل، وألا لم تفعل، وهلاّ تفعل، وهلاّ لم تفعل.

وأمّا بعد الاستفهام فتكون للوعد - أيضًا - في نحو: هل تعطيني؟ من كلّ استفهام عمّا طُلِبَ فعله، ولإعلام المستخبر في نحو: هل جاء زيد؟ و﴿**هل وجدتُم ما وَعَدَ رَبُّكم حقًّا**﴾[٣٧٧].

وأمّا قوله تعالى: ﴿**إنَّ لنا لأجرًا إنْ كُنَّا نحن الغالبين**﴾[٣٧٨] فمن الأول[٣٧٩]، لا مِنَ الثاني[٣٨٠] خلافًا لما في المغني[٣٨١] من أنّه من الثاني، فقد علمت أنَّ (نَعَمْ) لا يطّرد بعد الاستفهام، كونه للوعد، خلافًا لابن عصفور في مُقَرَّبه[٣٨٢]، ولم يذكر سيبويه[٣٨٣] الإعلام، بل اقتصر على الوعد والتصديق.

- والصحيح: الأول؛ إذ لا يصحّ أن يُقال لمن قال: هل جاءك زيد؟ صدقت. وكأنَّ سيبويه رأى أنّها لتصديق ما بعد الاستفهام.

قيل[٣٨٤]: وقد تأتي نَعَمْ للتأكيد، وذلك إذا وقعت صدرًا، نحو: نَعَمْ هذه أطلالهم.

والحقّ: أنّها - في مثل هذا - حرفُ إعلام، وأنّها في جواب سؤالٍ مقدّر، كأنَّ سائلاً قال: أهذه أطلالهم؟

ومن هذا ما يقع بعد الاعتراض عن قولهم: نعم، لو كان الأمر كذا لصحَّ، فهي جوابٌ عن سؤالٍ مقدّر، كأنّه قيل: هل لهذا صحّة يمكن التماسها؟

- ومنه - أيضًا - جواب النداء، كأنّه يقال: أدعوك، هل تجيبني؟

- ومنه - أيضًا - قول الرجل لمن يطرق بابه: نَعَمْ نَعَمْ، يريد الإعلام، كأنَّ الطارق قال: هل هنا فلان، أو أحد؟

- ومنه - أيضًا - قول الشيخ لمن يقرأ بين يديه: نَعَمْ، كأنَّ القارىء سأله: هل هذا صحيح؟

وأمثال ذلك كثيرة، ويقدّر لكلّ مكانٍ بحسبه.

---

٣٧٥ - الزاهر في معاني كلمات الناس: ٢/٥٠، و المغني: ٢/٥٠.

٣٧٦ - التمثيل للموجب وغيره.

٣٧٧ - الأعراف: ٤٤.

٣٧٨ - الأعراف: ١١٣، ينظر الكشاف: ٢/١٠٢.

٣٧٩ - يريد: الإخبار.

٣٨٠ - يريد: الاستفهام.

٣٨١ - المغني: ١/٣٤٥.

٣٨٢ - ما في المقرب: ٣٢٢ غير ذلك، قال: «نعم: تكون عادةً في جواب الاستفهام». وابن عصفور هو علي بن مؤمن (البغية: ٢/٢١٠).

٣٨٣ - الكتاب: ٤/٢٣٤.

٣٨٤ - الجامع الصغير في علم النحو: ١٩٧.

[أجَلْ ، جَيْرِ ، إيْ]

وبمعنى نَعَمْ :

- جَيْرِ[٣٨٥]، كأَمْسِ.

- وأَجَلْ[٣٨٦]، بفتحتين وسكون.

- وإِيْ[٣٨٧]، بكسر وسكون.

[جَلَلْ]

- وجَلَلْ في بعض استعمالاته[٣٨٨] - وهو بفتحتين وسكون - ويستعمل اسمًا[٣٨٩]، بمعنى عظيم كقوله[٣٩٠]:

قَومي هُمُ قَتَلُوا أُميمَ أخي ... فإذا رميتُ يُصيبني سَهْمي

فَلَئِنْ عفوتُ لأعْفُوَنْ جَلَلاً ... ولئِنْ سطوتُ لأوهِنَنْ عظمي

وبمعنى يسير، أي قليل كقوله[٣٩١]:

.... ألا كلُّ شيءٍ سواه جَلَلْ !

وبمعنى أَجَلْ، كقوله[٣٩٢]:

رَسْمِ دارٍ وقفتُ في طَلَلِهْ ... كِدتُ أقضي الحياةَ مِنْ جَلَلِهْ

أي : من أَجْلِهِ، ورسم دار: مجرور بربَّ محذوفة، وهو نادر.

وكقولك : فعلت ذلك من جَلَلِكَ، أي: من أَجْلِكَ.

[بَجَلْ]

وَبَجَلْ - بوزن أَجَلْ - كَنَعَمْ، في أحد استعماليه[٣٩٣]، ويستعمل اسمًا بمعنى: حسب، وبمعنى: يكفي، نقول: بَجَلي، وبَجَلَنِي[٣٩٤].

---

٣٨٥ - بكسر الراء، وقد تفتح (الصاحبي : ١٤٩، والجنى الداني: ٤١٢).

٣٨٦ - حرف لتصديق الخبر (الجنى الداني : ٣٥٤).

٣٨٧ - حرف لتصديق مخبر، أو إعلام مستخبر، أو وعد طالب (الجنى الداني : ٢٥٢، والصاحبي : ١٢٩).

٣٨٨ - حالة كونه حرفًا، وهو قليل الاستعمال (الجنى الداني : ٤١١).

٣٨٩ - ويكون من الأضداد.

٣٩٠ - الحارث بن وعلة الجرمي (الأضداد للأصمعي : ١٠، وحماسة المرزوقي : ١/٢٠٤).

٣٩١ - امرؤ القيس في ديوانه : ٢٦١، وصدره : لقتل بني أسد ربها.

٣٩٢ - جميل بثينة في ديوانه : ٨٤، وأضداد أبي الطيب اللغوي : ١/١٤٥، وأضداد السجستاني : ٩٥.

٣٩٣ - حالة كونه حرفًا.

٣٩٤ - بجل مع ياء المتكلّم مرّة، ومعها ومع نون الوقاية ثانية.

وأمَّا بَلَى فإنَّها[٣٩٥] لا تقع باطّراد إلاّ بعد نفي مجرّد[٣٩٦]، نحو: ﴿**زَعَمَ الذين كفروا أن لن يبعثوا قُلْ بَلَى وربّي**﴾[٣٩٧]، أو مقرون باستفهام حقيقي، نحو: أليس زيدٌ بقائم، فنقول: بَلَى، أو توبيخي[٣٩٨]، نحو: ﴿**أَمْ يحسبون أنّا لا نسمعُ سِرَّهُم ونجواهم بلى**﴾، ﴿**أيحسبُ الإنسانُ أنْ لنْ نَجْمَعَ عظامَهُ بلى**﴾[٣٩٩].

أو تقريري[٤٠٠]، نحو: ﴿**ألم يأتكم نذيرٌ قالوا بَلَى**﴾، ﴿**ألستُ بربّكم قالوا بَلَى**﴾[٤٠١]، وذلك لأنهم[٤٠٢] جعلو النفي مع التقرير كالنفي المجرّد في ردّه بـ (بلى) مراعاة للفظه وحده، ومن هنا قال ابن عبّاس وغيره[٤٠٣]: لو قالوا: «نَعَمْ» في جواب ﴿**ألستُ بربّكم**﴾[٤٠٤] [لـ] كفروا، لأنّ نعم تصديق للمخبر بنَفي أو بإيجاب، لكن نازع السهيلي[٤٠٥] وجماعة في كلام ابن عبّاس، بأنّ الاستفهام التقريري خبر موجب؛ لأنّ الهمزة للنفي، ونفي النفي إيجاب، ولأنّ غرض المتكلّم تقرير المخاطب بالإيجاب، و«نَعَمْ» بعد الإيجاب تصديق له، فلا كفرَ، نعم[٤٠٦] لم يكفِ في الإقرار بالربوبية لاحتماله غير المراد[٤٠٧] من مراعاة معنى الهمزة والنفي الذي هو إيجاب، فتحصل من هذا أنّ النفي بعد الاستفهام التقريري يجري مجرى النفي المجرّد في ردّه بـ (بلى) مراعاة للفظه وحده، هذا عند خوف اللبس، فإنْ أُمِنَ اللبس جاز أن يجاب بـ (نَعَمْ)، مراعاة لمعناه، إذ هو إيجاب لما عرفت، وعلى ذلك جاء قول الأنصار[٤٠٨] رضي الله عنهم للنبي صلى الله عليه وسلّم حين قال لهم: «ألستم ترون لهم ذلك، قالوا: نعم»؛ إذ لا لبس، لأنّهم يريدون ذلك، بقي أنّه يشكل على السهيلي[٤٠٩] أنّ الاستفهام التقريري خبر موجب، كما قاله له هو، و«بلى» لا يُجاب بها إيجاب إلاّ قليلاً، ولا يحسن تخريج التنزيل على القليل، وهو معترفٌ بذلك، وله أن يُجيب بأنّه صورة النفي كافية في صحّة الإتيان بـ «بلى»، أفاده الدماميني[٤١٠].

وقولنا: «إلاّ قليلاً» إشارة إلى ما في البخاري[٤١١] أنّه صلى الله عليه وسلّم قال لأصحابه (أترضون أن تكونوا رُبعَ أهلِ الجنّة؟ قالوا: بلى).

وما في مسلم[٤١٢] من قوله صلى الله عليه وسلّم: (أيسُرّك أن يكونَ لكَ في البرّ سواء، قال: بَلَى) وقوله صلى الله عليه وسلّم: (أنت الذي لقيتني بمكّة، فقال له المجيب: بَلَى).

---

٣٩٥ - حرف جواب للإثبات المنفي، (الجامع الصغير: ١٢٦).
٣٩٦ - أي: غير المقترن بدلالة أخرى.
٣٩٧ - التغابن: ٧.
٣٩٨ - أي: استفهام توبيخي.
٣٩٩ - الزخرف: ٨، والقيامة: ٣ - ٤.
٤٠٠ - أي: استفهام تقريري.
٤٠١ - الملك: ٨ - ٩، والأعراف: ١٧٢.
٤٠٢ - أي: العرب.
٤٠٣ - الخبر في (شرح الرضي: ٤/٤٢٦، والجنى الداني: ٤٠٢، والدماميني: ١/٢٣٦، ومنثور الفوائد: ٧٣).
٤٠٤ - الأعراف: ١٧٢.
٤٠٥ - هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبدالله الأندلسي، صاحب الروض الأنف، توفي عام ٥٨١هـ (البغية: ٢/٨١).
٤٠٦ - المغني: ١/٣٤٧.
٤٠٧ - غير المعنى المراد من المقرّ.
٤٠٨ - القول للمهاجرين في غريب حديث أبي عبيد: ٢/٢٧٠.
٤٠٩ - الشمني: ١/٢٣٦.
٤١٠ - الدماميني: ١/٢٣٦.
٤١١ - إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: ٩/٣٠٦.
٤١٢ - صحيح مسلم بهامش إرشاد الساري: ٧/٧٠.

فإنْ قلتَ : كيف ساغ لك أن تقول: لا يُجاب الإيجاب بِ «بَلَى» إلاّ قليلاً... إلخ، مع وقوعه في التنزيل، قال تعالى: ﴿**بلى قد جاءتك آياتي**﴾[٤١٣]، إذا لم يتقدّمها أداة نفي؟

قلتُ : قوله تعالى قبله: ﴿**لو أنَّ الله هداني**﴾[٤١٤] يدلّ على عدم هدايته، فمعنى الجواب - حينئذٍ - بَلَى قد هديتك، أي: أرشدتك بمجيء الآيات[٤١٥].

والحاصلُ : أنّه إذا قيل: قام زيدٌ، أو: هل قام زيدٌ؟ كان تصديق الأول، والإعلام بثبوت مضمون الثاني (نَعَمْ)، وتكذيب الأول، وبنفي مضمون الثاني (لا)، ويمتنع (بَلَى) لعدم النفي.

وإذا قيل : ما قام زيدٌ، أو لم يقم زيدٌ؟ كان تصديق الأول، والإعلام بثبوت مضمون الثاني (نَعَمْ) وتكذيب الأول بنفي مضمون الثاني (بَلَى)، ويمتنع (لا)[٤١٦]؛ لأنها لنفي الإثبات، لا لنفي النفي. نَعَمْ: إنْ كان الاستفهام تقريريًا، وأُمِنَ اللبس، جاز أن يأتي بـ (نَعَمْ) كما تقدّم.

فَعُلِمَ[٤١٧] من هذا كلّه أنَّ (بَلَى) لا تأتي باطّراد إلاّ[٤١٨] بعد النفي، وأنَّ «لا» لا تأتي إلاّ بعد إيجاب، وأنَّ «نَعَمْ» تأتي بعدهما.

تنبيه : في - نَعَمْ - لغات[٤١٩]:

فتح العين وكسرها[٤٢٠]، وإبدالها حاء، وكسر النون والعين[٤٢١]، وهل مَنْ يبدل العين حاء يفتحها، أو يكسرها، أو يجريهما؟

يحرّر والله أعلم.

المسألة الرابعة [الإشارة بـ «ذلك» للمثنى]

قال صاحب الكشاف في قوله تعالى ﴿**عوانٌ بين ذلك**﴾[٤٢٢].

فإنْ قلتَ : كيف جاز أن يُشار إلى مؤنثين[٤٢٣] به، أي: باسْم الإشارة المفرد المذكّر؟

قلتُ : جاز ذلك على التأويل بما ذكر[٤٢٤]. أ. هـ.

ومثل التأويل بما ذكر التأويل بالمذكور بناءً على أنَّ «أل» في الصفة الصريحة[٤٢٥] موصولة[٤٢٦]، وإن أُريدَ

---

٤١٣ - الزمر : ٥٩.
٤١٤ - الزمر : ٥٧.
٤١٥ - الكشاف : ٤٠٥/٣.
٤١٦ - (لا) ساقطة من (ظ).
٤١٧ - المغني : ٣٤٦/١.
٤١٨ - من هنا بدأ السقط من نسخة (ت).
٤١٩ - يريد : لهجات (المغني : ٣٤٦/١، وشرح الرضي : ٤٢٨/٤).
٤٢٠ - نَعَم، نَعِم، هذه لهجة لكنانة (شرح الرضي : ٤٢٨/٤، والجنى الداني : ٤٦٩).
٤٢١ - أي : نِعِمْ.
٤٢٢ - البقرة : ٦٨.
٤٢٣ - للبقرتين : الفارض، والبكر (الكشاف: ٢٨٧/١، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري: ٧٥/١، ومعاني الفراء: ٤٥/١).
٤٢٤ - لدلالته على المؤنثين بالإشارة الحسية.
٤٢٥ - يقصد اسم الفاعل واسم المفعول...
٤٢٦ - الكافية : ١٥٢.

بالصفة الثبوت، **وما اقتضاه كلام صاحب الكشاف من أنَّ** اسم الإشارة إذا كان مفردًا ومرجعه متعدّدًا يؤوّل بالموصول، **مخالفًا لما أشار إليه في سورة الأنعام**(٤٢٧) **عند قوله تعالى: ﴿مَنْ إلهٌ غيرُ اللهِ يأتيكم به﴾**(٤٢٨)، فإنّه قال: أي: **يأتيكم بذاك، أجرى الضمير** مجرى اسم الإشارة، أو بما أخذ وختم عليه(٤٢٩)، فإنّه صريح في أنَّ اسم الإشارة إذا خالف المشار إليه لا يحتاج إلى التأويل، وهو الحقّ؛ لأنّه لا معنى للتأويل بشيء يحتاج إلى تأويل، مع إمكان التأويل بالثاني في أوّل وهلة.

أقول أيضًا: تأويل اسم الإشارة بالموصول تأويل بالأضعف تمييزًا؛ إذ اسم الإشارة يعتمد على حسٍّ ظاهر – وهو الإشارة الحسيّة – والموصول يعتمد على حِسٍّ باطن – وهو العهد – لأنَّ الموصول إنّما يستعمل إذا كان معهودًا بين المتكلّم والمخاطب، والحسّ الظاهر أقوى من الحسّ الباطن، وإن كان اسم الإشارة والموصول مستويين في كون تثنيتهما وجمعهما وتأنيثهما ليس على الحقيقة(٤٣٠). وقد اعترف صاحب الكشّاف بما أشار إليه في سورة الأنعام [و] في سورة البقرة بعد ما تقدّم نقله عنه بقليل، ولم ينتبه الناظرون فيه لما فيه من التناقض.

فنخلص من هذا أنَّ اسم الإشارة والموصول لا يحتاجان إلى تأويل، لأنَّ الحسّ الظاهر والباطن يكفيان في تمييز المراد، وليست الضمائر كاسم الإشارة أو الموصول؛ لأنَّ احتياج كلّ واحدٍ ممّا يعبَّر عنه من المفرد، والمثنّى، والمجموع تذكيرًا، أو تأنيثًا، إنّما هو لتعين عدم المخاطب، ولا يحتاج إليه ضمير المتكلّم، والمخاطب، بل يحتاج إليه ضمير الغائب؛ لخلوّه عن الحسّين المذكورين.

فإذا خالف مرجعه أُوِّلَ وجوبًا، وتأويله باسم الإشارة أولى من الموصول، لما مرَّ بك من أنّه يعتمد على حسٍّ ظاهر، والموصول يعتمد على حسٍّ باطن، والظاهر أقوى تمييزًا من الباطن، وأيضًا في اسم الإشارة تقليل التأويل؛ لأنَّ في تقدير الموصول احتياجًا إليه، وإلى جملة صلته.

قلتُ: بل لو علمتَ ما تقدّم من قولنا في ما سَلَف؛ إذ اسم الإشارة يعتمد... إلخ، وقولنا: لأنَّ في تقدير الموصول... إلخ، لحكمت بأنَّ الموصول يؤول باسْم الإشارة، لكنّه يكفي في التمييز، فاحفظْ هذا، فإنّه نفيسٌ مهمّ، والله تعالى أعلم.

المسألة الخامسة [من ألغاز الشعر(٤٣١)]

قول الشاعر(٤٣٢):

لمّا رأيتُ أبا يزيد مقاتلا ... أدعَ القتالَ وأشهدَ الهيجاءَ

يُلْغَزُ فيه(٤٣٣)، فيقال: أين جواب «لمّا»، وبمَ انتصب (أَدَعَ).

٤٢٧ – الكشاف: ١٩/٢.

٤٢٨ – الأنعام: ٤٦.

٤٢٩ – إشارة إلى ألفاظ أول الآية من أخذ السمع، والختم على القلوب.

٤٣٠ – أي: إنّها صيغ مرتجلة غير متفرعة من مفرد (علل التثنية: ٧٥، والكشاف: ٢٨٧/١).

٤٣١ – المسألة في المغني: ٢٨٣/١.

٤٣٢ – بلا نسبة في الخصائص: ٤١١/٢، والأشموني: ٢٨٤/٣، والضرائر لمحمود شكري: ١٩٩. فصل الشاعر بين الناصب (لن) ومنصوبه (أدع) بـ (ما رأيت أبا يزيد).

٤٣٣ – بعد كتابة (لن) موصولة بـ (ما)، فأصبحت لما.

والجواب: أنَّ «لما» ليست الرابطة[٤٣٤]، بل هي: «لن» أدغمت في «ما» الظرفية المصدرية، لتقارب مخرجيهما[٤٣٥]، وحقّهما الانفصال خطًّا، لكن وُصِلا للإلغاز، و«أَدَعَ» منصوبٌ بـ (لن)، وفُصِل بـ (ما وصلتها)، - وهما معمولان لأدع - ضرورة، والتقدير: لنْ أَدَعَ القتال مدّة رؤيتي أبا يزيد مقاتلاً، ثمَّ يُلْغَز.

ويُقال: كيف قال، لن أدعَ، وأشهدَ الهيجاء، مع أنَّ (وأشهد) معطوف على «أدع»، فيصير المعنى: لن أترك القتال، ولن أشهد الهيجاء، وهذا تناقضٌ ظاهر(٤٣٦).

وجوابه: أن أشهد ليست معطوفة على أدع، وإنّما هي معطوف على القتال[٤٣٧] على حَدِّ[٤٣٨]:

ولُبْسُ عباءةٍ وتَقَرَّ عيني ....

فالمعنى: لن أدع القتال، وشهود الهيجاء[٤٣٩]، وهو صحيح.

ومثله في الألغاز قوله[٤٤٠]:

عافَتِ الماءَ في الشتاءِ فَقُلْنا بَرِّديهِ تُصادفيهِ سَخِينا

فيقال: كيف يكون التبريد سببًا لمصادفته سخينًا؟

فجوابه: أنَّ الأصل (بل، رِديه - بوزن عِديه -) من الورود، أي: اشربيه تجديه سخينًا، فأُدْغِمت اللام في الراء للتقارب، ووُصِلَت[٤٤١] للإلغاز.

وممّا يُتَنَبَّه لإعرابه قول الفرزدق[٤٤٢]:

وكُلُّ رفيقَيْ كلِّ رَحْلٍ - وإنْ هما تعاطَى القَنا قوماهما - أخَوان

فإنّه استشكله في المغني، وحاصله على الوجه القريب الصحيح:

أنّ «كلّ» مبتدأ، ورفيقي: مضاف إليه مجرور بالياء؛ لأنّه مثنّى، وهو مضاف، وكلّ الثاني مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف ورحل - بالحاء المهملة لا بالجيم - كما في المغني.

والدماميني عليه[٤٤٣]: مضاف إليه، والرحل - هنا - رحل الجمل، ولا يُراد به المنزل[٤٤٤]، وإن كان يطلق

---

٤٣٤ - أحد استعمالات (لما) أن تختص بالماضي، وتقتضي جملتين توجد الثانية عند وجود الأولى (المغني: ١/٢٨٠).

٤٣٥ - لتقارب مخرجي النون في (لن)، والميم في (ما).

٤٣٦ - في المغني.

٤٣٧ - أي: أن أشهد منصوب بأن مضمرة، والمصدر المؤول معطوف على القتال. فهو من عطف الفعل على المصدر.

٤٣٨ - لميسون زوج معاوية بن أبي سفيان، وتمامه: أحبُّ إلي من لُبس الشفوفِ. فعطفت (تقر) على (لبس). وهوفي الكتاب: ٣/٤٥، والمقتضب: ٢/٢٧.

٤٣٩ - وتكملة المعنى: مدة رؤيتي قتال أبي يزيد.

٤٤٠ - بلا نسبة في المغني: ١/٢٨٣، وحاشية الصبان: ٣/٢٨٤.

٤٤١ - أي خطًّا، كتابةً.

٤٤٢ - الديوان: ٢/٤٠٠، ولسان العرب: يدي، وهو من الأبيات المشكلة في المعنى والإعراب.

٤٤٣ - المغني: ١/١٩٦، والدماميني: ٢/٢٢.

٤٤٤ - المصباح المنير: ١/٢٢٢.

عليه، كما **يدلُّ عليه قول الدماميني، والمغني؛ أي: إنَّ كلَّ رفيقين في السفر**...إلخ.

وقوله: **وإنْ هما: الواو للحال، وإنْ: حرف شرط، داخلة على كان محذوفة**، كما قال الأمير، وهما: ضمير منفصل اسمها، وهو عائدٌ على «كلّ» **مراعاة للمعنى**[٤٤٥] **كما سيأتي**، وكون (إنْ) مخفّفة من الثقيلة جدًّا، وأثقل منه جعل (إنْ) أمرًا من: وَأي – يئي –بمعنى وعد[٤٤٦] والنون الخفيفة للتأكيد، إذ هو بعيد عن غرض الشاعر كما هو ظاهر، وجملة تعاطى... إلخ خبرها، وتعاطى: فعل ماض، والقَنا: مفعول مقدّم منصوب كالفتى، وقوماهما: تثنية قوم، وليس (قومًا) بالتنوين، ولا: (هما) ضمير منفصل، كما قاله الدماميني، وهو فاعل تعاطى مرفوع بالألف، وقوما: مضاف، وهما: ضمير متصل مضاف إليه، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: وإنْ تعاطى القَنا قوماهما فهما أَخَوانِ، كما يأتي، وإخوان: خبر كلّ الأول، وجاء[٤٤٧] مثنى بالنظر لمعنى كلّ، وهو مثنّى؛ لأنّ معناها بحسب ما تضاف إليه، فإنْ أُضيفت إلى نكرة وجب مراعاة المعنى، فلذلك جاء الضمير مفردًا مذكّرًا في ﴿وكلُّ شيءٍ فَعَلُوهُ﴾، ﴿وكلَّ إنسانٍ ألزمْناه طائرَهُ﴾[٤٤٨]، وقول الحكم بن نهشل[٤٤٩]:

كــلُّ امــرىءٍ مُصَبَّــحٌ فــي أهلِـــهِ   **والـمـوتُ أدنـــى مِنْ شِــراكِ نَعْلِـــهِ**

وقد تمثّل به أبو بكر (رضي الله تعالى عنه) حين أخذته حمّى المدينة، وليس له، خلافًا لما يُفْهَمُ من المغني، إذ لم يَقُل شعرًا كعمر وعثمان، كما أنّهم لم يشربوا خمرًا لا جاهلية ولا بعد الإيمان، وقول كعب[٤٥٠]:

كــلُّ ابــنِ أُنْثــى وإنْ طالــتْ ســلامتُهُ   **يــومًــا علــى آلــةٍ حدبــاءَ محمــولُ**

وقول لبيد[٤٥١]:

ألا كُــلُّ شــيءٍ ما خــلا اللــهَ بــاطل   ....

وقول السموأل[٤٥٢]:

إذا المــرءُ لم يَدْنَسْ من اللــؤمِ عِرْضُــهُ   **فكــلُّ رداءٍ يرتـديـه جَميــلُ**

وجاء مفردًا ومؤنّثًا في نحو قوله تعالى: ﴿كلُّ نفسٍ ذائقةُ الموتِ﴾[٤٥٣].

ومثنّى في قوله:

وكُلُّ رفيقَي .... **البيت**

---

٤٤٥ – يحدد المعنى بحسب ما تضيف إليه.

٤٤٦ – لسان العرب: وأي.

٤٤٧ – أي: جاء الخبر.

٤٤٨ – القمر: ٥٢، والإسراء: ١٣.

٤٤٩ – وقيل: الحكم من بني نهشل، وهو له في الشمني: ٢/٢٢، وبلا نسبة في المغني: ١١/١٩٦.

٤٥٠ – كعب بن زهير في ديوانه: ٣٧، والمغني: ١/١٩٦.

٤٥١ – الديوان: ١١١، وتمامه: وكل نعيمٍ لا محالة زائل.

٤٥٢ – **الديوان: ٦٦.**

٤٥٣ – **آل عمران: ١٨٥.**

ومجموعًا لمذكّر...[٤٥٤] في نحو: ﴿كلُّ حزبٍ بما لديهم فَرِحُونَ﴾[٤٥٥].

وقول لبيد[٤٥٦]:

وكلُّ أناسٍ سوفَ تدخلُ بينهُم دويهيَّةٌ تَصْفَرُّ منها الأناملُ

ودويهيّة: تصغير داهية، تصفر: تعظيم[٤٥٧]، بدليل وصفها بالجملة بعدها التي هي[٤٥٨] كناية عن الموت، وهذا مذهب الكوفيين[٤٥٩].

وجاء مجموعًا لمؤنث في قوله[٤٦٠]:

وكلُّ مصيباتٍ تُصيبُ فإنَّها - سِوى فُرقةِ الأحبابِ - هيِّنةُ الخطبِ

وكونه يجب مراعاة معنى (كلّ) عند الإضافة إلى نكرة، هو ما عليه ابن مالك[٤٦١]، وردّه أبو حيّان[٤٦٢]، واختار في المغني[٤٦٣] اختيارًا ثالثًا، وأطال فيه، فانظر تقتنعْ.

ومعنى البيت[٤٦٤]: أنَّ كلّ رفيقين على رَحْلٍ في السَّفرِ والصحبة أَخَوان، وإنْ تعادى قوماهما، وتعاطوا المطاعنة.

وما قال صاحب المغني في إعراب هذا البيت ردّه الدماميني، والأمير، فانظرهما.

وأمّا ما قاله بعض الإخوان[٤٦٥] متبجّحًا[٤٦٦] في إعراب هذا البيت، مع تركه الاحتمال القريب، بل المتعيّن، وارتكابه احتمالات بعيدة لا قائل بها، ولا دخلَ لها في الكلام المباح، فهو خبط عشواء، وهيام في بهماء.

وحسبنا الله ونعم الوكيل وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم، وليكن وقوف القلم إلى هذه الفائدة، ففي هذا القدر كفاية، والحمد لله ربّ العالمين.

تمّت بقلم الحقير الذليل، راجي عفو مولاه الجليل، المستعيذ من الوسواس، عبد القادر الكلاّس، سنة ١٢٦٤هـ، غفر الله له، ولوالديه، ولكلّ المسلمين آمين.

---

٤٥٤ - نهاية السقط من (ت)، وقد شمل أجزاء من الفائدة الثالثة، وبيانها: جزء من المسألة الثالثة، والمسألة الرابعة كلّها، وجزء من المسألة الخامسة.

٤٥٥ - المؤمنون: ٥٣.

٤٥٦ - الديوان: ١١١. والمغني: ١٩٧/١.

٤٥٧ - شرح المفصل: ١١٤/٥.

٤٥٨ - هي: من (ت).

٤٥٩ - شرح الرضي: ٧٠/٣، وشرح التصريح: ٣١٧/٢.

٤٦٠ - قيس بن ذريح في مجالس ثعلب: ٢٨٦، وشرح شواهد المغني: ٣٨٤، برواية (وكل مصيبات الزمان وجدتها).

٤٦١ - المساعد على تسهيل الفوائد: ٣٤٨/٢، والمغني: ١٩٧/١.

٤٦٢ - ما في البحر المحيط: ٢٢٩/١، هو وجوب مراعاة المعنى، أي على وفاق مع ابن مالك.

٤٦٣ - المغني: ١٩٧/١.

٤٦٤ - يقصد بيت الفرزدق السابق.

٤٦٥ - ينظر الدماميني، والشمني: ٢٢/٢.

٤٦٦ - (متبجّحًا) ساقطة من (ت).

المصادر والمراجع

- **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر**، للشيخ أحمد البنّا، تح. د. شعبان إسماعيل، القاهرة، ١٩٨٧.
- **أخبار النحويين البصريين**، للسيرافي، تح. د. الزيني ود. خفاجي، القاهرة، ١٩٥٥.
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، لأبي حيّان، تح. د. رجب عثمان، القاهرة، ١٩٩٨.
- **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، للقسطلاني، بيروت، ١٩٨٣.
- **الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي**، مراجعة د. فايز ترحيبي، بيروت، ١٩٨٤.
- **الأصمعيات، للأصمعي**، تح. أحمد شاكر، القاهرة، دار المعارف.
- **الأضداد**، للسجستاني، تح. محمد عودة، القاهرة، ١٩٩٤.
- **الأضداد**، لأبي الطيّب اللغوي، تح. د. عزّة حسن، دمشق، ١٩٦٣.
- **إعراب القرآن**، للنحّاس، تح. د. زهير زاهد، بيروت، ١٩٨٨.
- **الأعلام**، لخير الدين الزركلي، بيروت، ١٩٨٤.
- **أعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء**، لمحمد راغب الطباخ، حلب، ١٩٨٨.
- **الأغاني**، لأبي الفرج الأصفهاني، مؤسسة جمال، بيروت.
- **ألفية ابن مالك في النحو**، مكتبة محمد صبيح، القاهرة.
- **أمالي ابن الشجري**، هبة الله العلوي، تح. د. محمود الطناحي، القاهرة، ١٩٩٢.
- **الانتصار**، لسيبويه على المبرد، لابن ولاد، تح. د. زهير عبد المحسن، بيروت، ١٩٩٦.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف**، للأنباري، تح. محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، ١٩٨٧.
- **البحر المحيط**، لأبي حيّان، الرياض.
- **بغية الوعاة**، للسيوطي، تح. محمد أبو الفضل، بيروت.
- **تاريخ العلماء النحويين**، للتنوخي، تح. د. عبد الفتاح الحلو، مكّة المكرمة، ١٩٨١.
- **التبيان في إعراب القرآن**، للعكبري، تح. علي البجّاوي، بيروت، ١٩٧٦.
- **تسهيل الفوائد**، لابن مالك، تح. محمد بركات، القاهرة، ١٩٦٧.
- **ثلاثة كتب في الأضداد**، للأصمعي والسجستاني، وابن السكيت، بيروت، ١٩١٢.
- **الجامع الصغير في علم النحو**، لمحمد بن شرف الزبيري، تح. محمد هلال، طرابلس، ١٩٨٦.
- **الجمل**، للزجاجي، تح. علي الحمد، بيروت، ١٩٨٤.
- **الجنى الداني في حروف المعاني**، للمرادي، تح. طه محسن، بغداد، ١٩٧٦.
- **حاشية الخضري على ابن عقيل**، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- **حاشية الشمني**، المطبعة البهية، القاهرة.
- **حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح**، دار الفكر، القاهرة.
- **حاشية الشيخ ياسين على الفاكهي**، القاهرة، ١٩١٥.
- **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- **حاشية محمد الأمير على شرح شذور الذهب**، القاهرة، ١٢٩٨هـ.
- **الحماسة البصرية**، لأبي الفرج البصري، عالم الكتب، بيروت.
- **خزانة الأدب**، للبغدادي، دار صادر، بيروت.
- **الخصائص**، لابن جني، تح. محمد النجار، دار الهدى، بيروت.
- **الدرر اللوامع على همع الهوامع**، للشنقيطي، القاهرة.
- **ديوان أبي الأسود الدؤلي**، تح. محمد حسن آل ياسين، بيروت، ١٩٩٨.
- **ديوان أبي النجم العجلي**، تح. علاء الدين آغا، الرياض، ١٩٨١.

- **ديوان امرىء القيس**، تح. محمد أبو الفضل، القاهرة، ١٩٨٤.
- **ديوان جرير**، نشر إيليا الحاوي، بيروت، ١٩٨٢.
- **ديوان الحطيئة**، رواية ابن حبيب، المؤسسة العربية، بيروت.
- **ديوان ذي الرمّة**، بيروت، ١٩٦٤.
- **ديوان رؤبة** – ضمن مجموع أشعار العرب – بيروت، ١٩٨٠.
- **ديوان السموأل**، تح. د. واضح الصمد، بيروت، ١٩٩٦.
- **ديوان عبدالله بن قيس الرقيات**، تح. د. محمد نجم، بيروت، ١٩٨٦.
- **ديوان الفرزدق**، نشر محمد طراد، بيروت، ١٩٩٤.
- **ديوان كعب بن زهير**، بيروت، ١٩٩٤.
- **ديوان كعب بن مالك**، نشر مجيد طراد، بيروت، ١٩٩٧.
- **ديوان مجنون ليلى**، شرح د. يوسف فرحات، بيروت، ١٩٩٤.
- **ديوان مسكين الدارمي**، جمع د. خليل العطية والجبوري، بغداد، ١٩٧٠.
- **ديوان النابغة الذبياني**، شرح د. عمر الطباع، بيروت، ١٩٩٤.
- **الزاهر في معاني كلمات الناس**، لأبي بكر الأنباري، تح. د. حاتم الضامن، بيروت، ١٩٩٢.
- **سنن الترمذي**، محمد بن عيسى، تح. إبراهيم عطوة، القاهرة، ١٩٦٢.
- **سنن النسائي**، باعتناء أبو غدة، بيروت، ١٩٨٨.
- **شرح أبيات إصلاح المنطق**، للسيرافي، تح. ياسين السواس، دبي، مركز جمعة الماجد، ١٩٩٢.
- **شرح الأشموني**، بحاشية الصبان، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- **شرح الألفية**، للمرادي، (توضيح المقاصد والمسالك)، تح. عبد الرحمن سليمان، القاهرة، ١٩٧٩.
- **شرح الألفية**، لابن الناظم، تح. د. عبد الحميد السيد محمد، دار الجيل، بيروت.
- **شرح التصريح على التوضيح**، للأزهري، دار الفكر، القاهرة.
- **شرح حماسة أبي تمام**، للمرزوقي، ١٩٥١، القاهرة.
- **شرح الدماميني على المغني** – تحفة الغريب – بهامش الشمني، المطبعة البهية، القاهرة.
- **شرح ديوان جميل بثينة**، المؤسسة الوطنية للطباعة، بيروت.
- **شرح ديوان الحماسة**، بيروت، عالم الكتب، للتبريزي.
- **شرح شذور الذهب**، لابن هشام، ضبط محمد البقاعي، بيروت، ١٩٩٨.
- **شرح الرضي على الكافية**، تح. يوسف عمر، بنغازي، ١٩٩٦.
- **شرح شواهد المغني**، للسيوطي، مكتبة الحياة، بيروت.
- **شرح الفاكهي**، مجيب الندا على قطر الندى.
- **شرح قصيدة كعب بن زهير**، لابن هشام الأنصاري، تح. الدكتور محمد حسين أبو ناجي، بيروت، ١٩٨٢.
- **شرح المعلّقات السبع**، للزوزني، تح. يوسف علي، بيروت، ١٩٨٩.
- **شرح المفصل**، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
- **شرح المفضليات**، للتبريزي، تح. علي البحاوي، القاهرة، ١٩٧٧.
- **شرح مقصورة ابن دريد**، لابن هشام اللخمي، ضمن كتاب ابن هشام اللخمي، د. مهدي عبيد جاسم، بيروت، ١٩٨٦.
- **شعر الأحوص الأنصاري**، تح. د. إبراهيم السامرائي، النجف الأشرف، ١٩٦٩.
- **شعر الأحوص الأنصاري**، تح. عادل سليمان جمال، القاهرة، ١٩٧٠.
- **شعر عبد الرحمن بن حسان**، تح. د. سامي مكي، بغداد، ١٩٧١.
- **شواهد العيني**، بهامش الخزانة، دار صادر، بيروت.
- **الصاحبي في فقه اللغة**، لابن فارس، تح. الدكتور الشويمي، بيروت، ١٩٩٤.
- **الصحاح**، للجوهري، تح. أحمد عبد الغفور، بيروت، ١٩٧٩.

- **الصحيح**، للبخاري، تح. مصطفى ديب، عجمان، ١٩٨٧.
- **الضرائر**، لمحمد شكري الألوسي، القاهرة، ١٩٩٨.
- **طبقات النحويين واللغويين**، للزبيدي، تح. محمد أبو الفضل، القاهرة، ١٩٨٤.
- **ابن الطراوة النحوي**، د. عياد الثبيتي، الطائف، ١٩٨٣.
- **علل التثنية**، لابن جني، تح. د. صبيح التميمي، بيروت، ١٩٨٧.
- **غريب الحديث**، لأبي عبيد، بيروت، ١٩٧٦.
- **الفوائد الضيائية** – شرح الكافية – للجامي، تح. د. أسامة الرفاعي، بغداد، ١٩٨٣.
- **الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة**، لابن عابدين، تح. د. حاتم صالح الضامن، بيروت، ١٩٩٠.
- **القاموس المحيط**، للفيروزآبادي، دار العلم للملايين، بيروت.
- **الكافية**، لابن الحاجب، تح. د. طارق نجم، جدّة، ١٩٨٦.
- **الكامل**، للمبرد، تح. محمد أبو الفضل، مكتبة نهضة مصر، القاهرة.
- **الكتاب**، لسيبويه، تح. عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت.
- **اللامات**، للزجاجي، تح. د. مازن المبارك، دمشق، ١٣٨٩هـ.
- **اللامات**، للهروي، تح. د. يحيى علوان، الكويت، ١٩٩٨.
- **اللباب في علل البناء والإعراب**، للكعبري، تح. د. غازي طليمات، بيروت، ١٩٩٥.
- **لسان العرب**، لابن منظور، دار المعارف، القاهرة.
- **منثور الفوائد لأبي البركات الأنباري**، تح. د. حاتم صالح الضامن، بيروت، ١٩٩٠.
- **المجالس**، لثعلب، تح. عبد السلام هارون، القاهرة، ١٩٤٨.
- **مجمع الأمثال**، للميداني، تح. محمد أبو الفضل، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة.
- **المزهر**، للسيوطي، مكتبة محمد صبيح، القاهرة.
- **المسائل المشكلة (البغداديات)**، لأبي علي الفارسي، تح. صلاح السنكاوي، بغداد، ١٩٨٣.
- **المساعد على تسهيل الفوائد**، لابن عقيل، تح. محمد بركات، دمشق، ١٩٨٠.
- **مسند أحمد**، الميمنية، القاهرة، ١٣١٣هـ.
- **المصباح المنير**، للفيومي، تح. عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، القاهرة.
- **المطول في شرح تلخيص المفتاح**، للتفتازاني، قم، ١٤٠٧هـ.
- **معاني القرآن**، للفراء، تح. نجاتي والنجار، دار السرور، بيروت.
- **معجم البلدان**، لياقوم الحموي، بيروت، ١٩٧٩ – ١٩٨٤.
- **معجم المؤلفين**، عمر رضا كحالة، بيروت.
- **مغني اللبيب**، لابن هشام، تح. محمد محيي الدين، دار الشام، بيروت.
- **المقتصد في شرح الإيضاح**، للجرجاني، تح. د. كاظم المرجان، بغداد، ١٩٨٢.
- **المقتضب**، للمبرد، تح. الشيخ عضيمة، القاهرة، ١٩٦٣.
- **المقدمة الجزولية**، للجزولي، تح. د. شعبان عبد الوهاب محمد، القاهرة، ١٩٨٨.
- **المقرب**، لابن عصفور، تح. عبد الستار الجواري، ود. عبد الله الجبوري، بغداد، ١٩٨٦.
- **الممتع في التصريف**، لابن عصفور، تح. د. فخر الدين قباوة، طرابلس، ١٩٨٣.
- **الموسوعة الفلسطينية**، دمشق، ١٩٨٤.
- **موارد البصائر لفرائد النظائر**، لمحمد بن حسين، تح. د. حازم سعيد، عمان، ٢٠٠٠.
- **النهاية في غريب الحديث**، لابن الأثير، تح. د. الطناحي، والزاوي (باكستان).
- **النوادر**، لأبي زيد الأنصاري، تح. د. محمد عبد القادر، بيروت، ١٩٨١.
- **هداية السالك إلى ألفية ابن مالك**، د. صبيح التميمي، طرابلس، ١٩٩٩.
- **همع الهوامع، للسيوطي، تح. د.** عبد العال مكرم، الكويت، ١٩٧٧.